الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية و لوجيستيك

تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة

دراسة حالة الجزائر–

من إعداد الطالبة:

مصراوي منيرة

إشراف الأستاذ الدكتور:

يوسفي رشيد

أعضاء لجنة المناقشة

ـ د. بوروبة محمد الحاج	أستاذ محاضر أ جامعة مستغانم	رئيسا
ـ أ.د يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي جامعة مستغانم	مقررا
ـ د. شليل عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	مناقشا
ـ د. طويل أحمد	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	مناقشا
ـ د. بن حراث حياة	أستاذة محاضرة أ جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقديـــر

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه كلها أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور يوسفي رشيد على تفضله الإشراف على البحث، وعلى التوجيهات والنصائح القيمة التي أثرت على هذا العمل.

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذي سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم مني كل الشكر والعرفان.

كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو بعيد,

الإهـــــداء

أهدي ثمرة عملي هذا:

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى من غمرتني بفيض حنانها وعطائها اللامحدود، إلى التي يرافقني دعاؤها دوما ويزيدني رضاها نجاحا، إلى أعز ما أملك في الوجود أمي حفظها الله ورعاها.

إلى من علمني ورعاني، إلى من ضحى بقوته وشبابه، إلى من رباني على مكارم الأخلاق وزرع في نفسي حب العمل والاجتهاد، إلى من حلم بهذا اليوم فكان له ذلك، والدي العزيز أطال الله في عمره وحفظه من كل سوء.

إلى من آنسني ورافقني مشوار حياتي إلى رمز القوة والاتحاد إخوتي.

إلى كل أفراد العائلة والأصدقاء.

إلى كل من ساعدني على اتمام هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهـــــــداء.....	
شكر و تقديـــر.....	
فهرس المحتويات.....	**X-I**
قائمة الجداول.....	**XI**
قائمة الأشكال.....	**XII**
المقدمة العامة.....	أ – ح
الفصل الأول : نظريـــــــات التجـــــارة الخـــــارجية و سياســـــــاتهـــــا.....	
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول : مدخل إلى التجـــارة الخـــــارجية.....	**3**
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية.....	**3**
1- تعريف التجارة الخارجية.....	**3**
2- أهمية التجارة الخارجية.....	**4**
المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية و فوائدها.....	**5**
1- أسباب قيام التجارة الخارجية.....	**5**
2- فوائد التجارة الخارجية.....	**6**

المطلب الثالث : طبيعة التجارة الخارجية و التخصص الدولي.....	**6**
1- طبيعة التجارة الدولية.....	**6**
2- التجارة الخارجية والتخصص الدولي.....	**10**
المبحث الثاني : تطورات نظريات التجارة الخارجية.....	**11**
المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية.....	**11**
1- نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث.....	**12**
2- نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو..... ...	**14**
3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.....	**15**
المطلب الثاني : النظريات النيوكلاسيكية.....	**15**
1- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر- أولين).....	**16**
2-لغز ليونتيف	**18**
المطلب الثالث : محددات النظريات الجديدة في التجارة الدولية	**19**
المبحث الثالث : سياسات التجارة الخارجية.....	**21**
المطلب الأول : ماهية السياسات التجارية	**21**
1- تعريف السياسة التجارية.....	**21**
2- أهداف السياسات التجارية	**22**
المطلب الثاني : سياسة تحرير التجارة.....	**23**

1- ماهية سياسة تحرير التجارة.....	**23**
2- حجج المدافعين عن الحرية التجارية.....	**24**
المطلب الثالث :سياسة تقييد التجارة.....	**26**
1- مضمون سياسة تقييد التجارة.....	**26**
2- حجج المدافعين عن السياسة الحمائية.....	**27**
خلاصة الفصل الأول.....	**30**
الفصل الثاني : تحرير التجـارة الخـــارجية و دور المنظمة العالمية للتجـارة في الدول النامية ..	**31**
تمهيد.....	**32**
المبحث الأول : تحرير التجارة الخارجية ونتائج قيامها	**33**
المطلب الأول : ماهية تحرير التجارة الخارجية وأشكالها	**33**
1- مفهوم تحرير التجارة الخارجية.....	**33**
2- أشكال تحرير التجارة الخارجية.....	**34**
المطلب الثاني : تحرير التجارة الخارجية في النظام الرأسمالي.....	**34**
1- تحرير التجارة الخارجية في النظام الرأسمالي.....	**34**
2- تحرير التجارة الخارجية في النظرية الرأسمالية.....	**35**
المطلب الثالث : شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية ونتائج قيامها.....	**36**
1- شروط نجاح تحرير تحرير التجارة الخارجية.....	**36**

2- نتائج قيام التجارة الدولية.....	**37**
المبحث الثاني : ماهية و مستقبل المنظمة العالمية للتجارة.....	**38**
المطلب الأول : نشأة وتطور المنظمة العالمية للتجارة.....	**38**
1-أسباب نشأة المنظمة العالمية للتجارة.....	**38**
2- تطور المنظمة العالمية للتجارة	**42**
المطلب الثاني : مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.....	**44**
1- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....	**44**
2- أهداف المنظمة العالمية للتجارة.....	**46**
3- الهيكل التنظيمي للمنظمة.....	**48**
4- شروط وأسلوب الانضمام للمنظمة.....	**51**
المطلب الثالث : وظائف و انجازات المنظمة العالمية للتجارة.....	**53**
1- وظائف المنظمة العالمية للتجارة.....	**53**
2- انجازات المنظمة العالمية للتجارة.....	**53**
المبحث الثالث : النظام التجاري العالمي الجديد في الدول النامية.....	**56**
المطلب الأول : النظام التجاري العالمي والدول النامية.....	**56**
1- مزايا النظام التجاري العالمي.....	**56**
2- انتقادات النظام التجاري العالمي	**56**

المطلب الثاني : انعكاسات تحرير التجارة العالمية على البلدان النامية.....	**57**
1- أثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية.....	**57**
2 – آثار التحرير على الهيكل الاقتصادي للدول النامية.....	**60**
المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية.....	**64**
1- الأثار السلبية و الإيجابية لاتفاقيات تحرير التجارة.....	**64**
2- الأثار المتوقعة من المنظمة على الدول النامية والعربية.....	**69**
3- المشاكل والتحديات التي تواجهها المنظمة في الدول النامية.....	**74**
خلاصة الفصل الثاني.....	**76**
الفصل الثالث : التجارة الخـــارجية و الاستراتيجية التنمـــوية في الـــــدول الناميـــــة...	**77**
تمهيد.....	**78**
المبحث الأول : الامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية.....	**79**
المطلب الأول : التجارة الخارجية للدول النامية	**79**
المطلب الثاني : خصائص اقتصاديات الدول النامية.....	**80**
1- خصائص الدول النامية.....	**80**
2- خصائص اقتصاديات الدول النامية حديثا.....	**81**
المطلب الثالث : هيكل الصادرات في الدول النامية.....	**84**
1 واقع هيكل التصدير في الدول النامية.....	**84**

2- معوقات صادرات الدول النامية.....	**86**
المبحث الثاني : الاستراتيجية التنموية المتبعة في ظل التجارة الخارجية للدول النامية.....	**88**
المطلب الأول : التحول نحو تبني استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية.....	**88**
1- مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات.....	**88**
2- أهمية اتباع استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية.....	**89**
3- متطلبات ارساء استراتيجية تنمية الصادرات.....	**90**
المطلب الثاني : السياسات التجارية و التنمية للبلدان النامية.....	**92**
1- احلال الاستيرادات	**93**
2- النمو الذي يقوده التصدير	**94**
3- التحرير الحديث للتجارة والتنمية الاقتصادية	**95**
المطلب الثالث : دور الدول النامية في مجال تنمية التجارة الخارجية والمشاكل التي تعاني منها.....	**96**
1- نعكاسات التقسيم الدولي للعمل على الدول النامية.....	**96**
2- المشكلات التجارية في الدول النامية.....	**99**
المبحث الثالث : التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.....	**103**
المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية.....	**103**
1- مفهوم التنمية الاقتصادية.....	**103**
2- دعائم التنمية الاقتصادية	**105**

3 – عناصر التنمية الاقتصادية	**106**
المطلب الثاني : نظرة عامة عن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.....	**107**
1– نظرية التجارة الدولية و التنمية الإقتصادية.....	**107**
2– مساهمة التجارة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية.....	**109**
3– مساهمة البنك المركزي في التنمية الاقتصادية للدول النامية.....	**111**
المطلب الثالث : تحديات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية	**112**
1– مشكلات التنمية في الدول النامية	**112**
2– العقبات التي تعترض سبيل التنمية في الدول النامية.....	**113**
3 – فشل تجارب التنمية في الدول النامية	**115**
خلاصة الفصل الثالث.....	**117**
الفصل الرابع: واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر.....	**118**
تمهيد.....	**119**
المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....	**120**
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري.....	**120**
1 – وصف الاقتصاد الجزائري	**120**
2 – ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....	**122**
3– دوافع الاصلاح في مجال التجارة الخارجية الجزائرية.....	**123**

المطلب الثاني: السياسات التجارية الخارجية في الجزائر.....	**124**
1 – مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1969)	**124**
2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1989/1970.....	**125**
3 – مرحلة التحرير التجارة الخارجية ابتداءا من 1986.....	**125**
المطلب الثالث: تطور البرامج التنموية بالجزائر (2001-2014).....	**129**
1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	**129**
2- مرحلة سياسة دعم النمو (2005-2009)	**130**
3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014).....	**132**
المبحث الثاني: آلية ترقية التجارة الخارجية في الجزائر.....	**134**
المطلب الأول: مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر	**134**
1- الانجازات الاقتصادية للجزائر من 1999 إلى 2004	**134**
2- تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية (1995-2014).	**137**
3- الأداء الاقتصادي والتنموي للجزائر خلال الفترة (1995-2014)	**139**
المطلب الثاني: مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري.....	**142**
1- مشاكل الصادرات خارج المحروقات.....	**142**
2- وصف وتحليل هيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية النفطية وغير النفطية.....	**143**
3- وصف وتحليل هيكل الواردات والصادرات الجزائرية خارج المحروقات.....	**145**

المطلب الثالث: استراتيجية تنمية الصادرات و الصعوبات التي تقف وراء ذلك	**149**
1- إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات.....	**149**
2- تقييم استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....	**150**
3- التحديات والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.....	**152**
المبحث الثالث: آفاق و تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	**155**
المطلب الأول: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة.....	**155**
1 - مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	**155**
2 – حتمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.....	**158**
المطلب الثاني: إشكالية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.....	**159**
1 - دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.....	**159**
2- شروط إجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....	**160**
المطلب الثالث: تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	**161**
1- ايجابيات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.....	**161**
2- سلبيات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	**162**
خلاصة الفصل الرابع	**164**
الخاتمة.....	**165**
قائمة المراجع.....	**170**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الميزة المطلقة	13
(2-1)	الميزة النسبية	14
(1-4)	تجارة الجزائر الخارجية 1970-2013	121
(2-4)	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	130
(3-4)	محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005 -2009)	131
(4-4)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014)	132
(5-4)	تطور التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات ومؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1995-2014	137
(6-4)	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1996- 2014	140
(7-4)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2015	144
(8-4)	التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	146

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2–1)	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	50
(3– 1)	تأثير مرونة الطلب ومرونة العرض.	100
(4 –1)	الصادرات النفطية وغير النفطية 1990– 2014	145
(4 –2)	التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات والواردات	148
(4 –3)	تطور الصادرات خارج المحروقات والواردات 2010– 2015	148

المقدمة العامة

مقدمة:

يعد تبادل السلع و الخدمات من أهم اهتمامات الإنسان منذ الأزل، خاصة بعد اكتشافه لعمليات الإنتاج و تعرفه على السلع و الخدمات التي يحتاج إليها و الموجودة في حوزة الغير، و قد زادت هذه الأهمية مع تقدم المجتمعات، و تطورها و اتساع درجة التكامل و التفاعل الاقتصادي و الاجتماعي بين الشعوب. مما أدى إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم و توسع التعاملات التجارية و تضاعفها نتج عنه نشوء تكتلات دولية تسعى إلى رفع الحواجز و القيود أمام التبادل الدولي.

ومع التغيرات التي تشهدها السياسات الاقتصادية و التي كان لها أثارها على العالم بصفة عامة، والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبح النظام العالمي يتميز بحركته السريعة التي تتابع فيها التغيرات بمعدلات فائقة السرعة. فعلى الصعيد الاقتصادي تكون اتجاه العولمة الاقتصادية مع تحرير الأسواق العالمية وتعزيز الاستثمارات الخارجية ، وظهور ثورة المعلومات التكنولوجية كمحركا رئيسيا للعولمة الاقتصادية بفعل طبيعتها التطويرية ودورها في زيادة التنافسية.

وعلى أساس هذا التحرير و التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود ظهرت منظمات تتبنى هذا الهدف، و تضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن للمبادلات التجارية وانضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسّي مبدأ التحرير و العولمة .

هكذا أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة، خاصة و أنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، فالعملية الحقيقية للتخصص و التجارة تؤدي إلى تدفق مجموعة ضخمة من المبادلات المشتركة فيما بينها، فالدولة التي تعتمد بشدة على التجارة الدولية، يحتم عليها الأمر أن تعول على مصادر التمويل الأجنبية و كذا على السلع و الخدمات التي يتمتع المنتجون الأجانب بميزة نسبية في إنتاجها، كما تعتمد في الوقت نفسه على السوق الدولية لتصريف ناتجها المحلي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه بدورها، وكذلك في الوقت التي أثبت فيه تجربة كل الدول المنغلقة على العالم الخارجي حدودها و فشلها من مواصلة مسيرتها التنموية لتعذرها الحصول على السلع والخدمات الراقصة نسبيا في إنتاجها من جهة، و تدهور معدل تبادلها التجاري في أغلب الأحيان من جهة أخرى. لذلك استوجب عليها الأمر إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية بالانفتاح على العالم الخارجي وفتح أسواقها أمام السلع و الخدمات الأجنبية، لتتمكن من تدبير حاجياتها الناقصة،

وتصدير الفائض من ناتجها المحلي لتتمكن في الأخير من إيجاد موقعا مناسبا لها في ظل مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي.

كما أن التطور الحاصل على مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية، نتج عنه تكييف القوانين المنظمة لهذه القطاعات، تماشيا مع الوضع الراهن، وهذا ما وقع فعلا في مجال التجارة الدولية، ففي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية والتوجه الحتمي نحو الاقتصاد الليبرالي الحر لمواكبة هذه التغيرات، أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الدولية.

ويأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعتبر النظام التجاري من أهم دعائم النظام الاقتصادي، بحيث لعبت التجارة على مر العصور دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية. فبعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء الجات لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء ولتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي.

ولعل التأمل في التغيرات والتحولات التي تبلورت مند بداية التسعينات عن وجه الخصوص تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه وسماته وفي ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

لقد تميزت هذه المرحلة بتنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم والقطبية الواحدة وسيادة آلية السوق وميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية.كل هذه العوامل وما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

1_ أهمية الموضوع:

وتبرز أهمية تفهم النظام الجديد للتجارة العالمية واستقصاء آثاره السلبية بالنسبة للدول النامية بوجه عام والدول العربية بوجه خاص، ذلك أن هذه الدول تعاني من التخلف وعدم قدرتها على الانطلاق في التنمية مما ينتج عنه ضعف موقعها من هذا النظام التجاري العالمي. والأمر بالنسبة للدول النامية هو لا يتعلق بمجرد تحسين أوضاع التجارة والنمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، وحتى الدول التي انطلقت في التصنيع

والتي تحتل موقع ممتاز يمكنها من مواجهة ما تنطوي عليه جولة الأوروجواي بل أن المسألة بالنسبة للدول النامية أعقد فالأمر يتعلق بمصيرها في ظل هذا النظام الجديد، وبعبارة أخرى فإن السؤال الذي يفرض نفسه على الدول النامية هو: هل سيعمل النظام الجديد للتجارة العالمية على تسهيل مهمة هذه الدول في الخروج من دائرة التخلف والانطلاق باقتصادها نحو التنمية الشاملة والمتواصلة أو أنه سيضع أمامها عقبات جديدة زيادة على ما تعانيه من تخلف في النظام الاقتصادي الحالي؟

وهكذا فإن البحث عن مضمون نظام التجارة الجديد وتقصى أثاره المحتملة على الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص هو الهدف الرئيسي لهذه الدراسة المتواضعة.

وتكمن أهمية المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الاقتصاد العالمي مع التركيز على الجزائر والدول النامية كونه موضوعا جديدا لم تحدد معالمه في ضل الاختلاف الدائم بين الدول الصناعية الكبرى في التوصل إلى ما تسعى إليه من مصالح اقتصادية من الدول النامية ،إذ لولا هذه المصالح لما كانت المنظمة العالمية للتجارة أساسا. لذالك ترى شعوب الدول النامية الكثير من القصور والإجحاف في حقها من طرف الدول الغنية ، بينما ترى الدول الصناعية في المنظمة العالمية ترتيب منطقي للعلاقات التجارية الدولية، وهو مبدأ ينبغي التمسك به، من أجل الوصول إلى سلام وأمن واستقرار بين الأمم. غير أن نفس هذه الدول تمارس كل الخروقات وتضرب عرض الحائط كل المبادئ التي نادت بها ، ودعت إليها حينما تمس مصالحها الاقتصادية.

وقد أرجع أهمية هذا الموضوع للدراسة إلى لمساهمة في إثراء مختلف الآراء حول دور وأهمية المنظمة العالمية للتجارة، وآثارها على الاقتصاديات الدول النامية، وحاولت على مر الفصول التطرق إلى وضع الدول النامية، والتأكيد على أن الوضع الذي آلت إليه هذه الدول كان ولا يزال مسؤولية الدول الصناعية الكبرى بنسبة كبيرة.

كما تكمن أهمية هذا الموضوع في:

- ايجاد موقع الدول النامية في النظام الاقتصادي الدولي، خصوصا بعد إعلان منظمة التجارة العالمية كمؤسسة منخصصة في الاشراف على التجارة الخارجية التي تحتم مستويات عالية من التنافسية و تتطلب الانتاج الكبير، مما يترتب عليه تزايد التوجه الاقليمي و التكتلات الدولية .

- المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية حاليا في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي و التحول نحو اقتصاد السوق و الشراكة الدولية.

ـ تتزايد أهمية هذا الموضوع أكثر من منطلق أن اقتصاديات الدول النامية تتحد حالته على حسب حالة أوضاع قطاع التجارة الخارجية، خاصة في ظل التحرر و التحول الذي يشهده الاقتصاد العالمي.

2_ أهداف الموضوع :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية ومنها الجزائر، و انعكاسها على المؤشرات الاقتصادية و ذلك خلال الفترة 1990- 2014 ،كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي وهي كمايلي :

- معرفة مضمون الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية في الجزائر .
- معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية وتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها .
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني
- رصد تطورات حجم الصادرات الجزائرية التي تعطي فكرة حول قدرة الاقتصاد الجزائري على التصدير.
- محاولة إيجاد أسس قوية لتعزيز ميزان المبادلات الخارجية بصفة دائمة وفعالة مما يحد من خطورة الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد الجزائري من الخارج.

3_ مبررات اختيار الموضوع:

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شرعت العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات لمسايرة الاتجاه العالمي، شملت هذه الإصلاحات عدة قطاعات من بينها قطاع التجارة الخارجية ومن هذا المنطلق برزت لدينا دوافع علمية وبحثية لمعرفة انعكاسات تحرير التجارة الدولية في الدول النامية وبصهة خاصة كفاءة النشاط التجاري الجزائري.

وهناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع و نلخّصها فيما يلي:

- إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول النامية بصفة عامة و قطاع التجارة بصفة خاصة لتحرير التجارة الخارجية.

- خلفيات ظلت تطرح نفسها عند الحديث عن التجارة الخارجية للدول النامية و ذلك انطلاقا من واقعها سواء تمثل ذلك في الماضي الاستعماري أو مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي.
- أهمية و حساسية هذا الموضوع في البلدان النامية خصوصا في الجزائر لأنه يشكل قضية وطنية تتعلق بالاقتصاد الوطني.
- الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية.
- اكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا و فكر القارئ الذي يستعين ببحثنا.

4_ الاشكـــــاليـــــة:

هذا الجدل كان وراء اختيارنا معالجة هذا الموضوع المتشعب محاولين الإجابة عن التساؤلات والخلفيات التي تطرح نفسها في هذا الشأن ومعرفة ما مدى توافق قواعد النظام التجاري الجديد، الذي وجد ويجد تبريراته الفكرية في النظرية اللبرالية الجديدة وفي نظرية المزايا التنافسية للتجارة الدولية، مع الواقع الاقتصادي العالمي عموما. والواقع الاقتصادي للدول النامية خصوصا في ظل البيئة الاقتصادية السائدة حاليا وفي ظل الاعتماد المتبادل واللامتكافئ الذي يطبع النظام التجاري الجديد.

و الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في الاشكالية التالية :

ماهي التحديات التي يطرحها تحرير التجارة الدولية و انعكاسـاتها على اقتصاديـــات الدول الناميـــة بصورة عامة والجزائـــــر بصورة خاصة؟

5_ الأسئلة الفرعية:

في محاولة الاجابة على التساؤل الرئيسي تظهر عدة تساؤلات فرعية تحتاج أيضا الاجابة عليها أهمها:

- ✓ ما هو مضمون أبرز النظريات الاقتصادية وكذا الحجج الاقتصادية المناصرة لكل فريق إذا قسمنا السياسة التجارية إلى سياسة الحرية و الحماية التجارية؟.
- ✓ كيف تطورت التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية ؟
- ✓ ما هي انعكاسات النظام الجديد للتجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية ؟

- ✓ كيف يمكن للدول النامية الاندماج في المنظومة التجارية العالمية، بما يحقق لها أقصى منفعة؟
- ✓ كيف تساهم التجارة الخارجية في ترقية الاقتصاد في الجزائر؟

6_ الفرضيات:

يمكن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الفرضية الآتية و فرضيات أخرى:

إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى فتح الأسواق استيرادا و تصديرا يترتب عليه آثار ايجابية و أخرى سلبية على اقتصاديات الدول النامية.

- ✓ تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية يقوم بتنشيط الاقتصاد باعتبارها المحرك الأساسي له، ويؤدي للاستفادة من التخصص و التقسيم الدولي للعمل.
- ✓ إن الدول النامية ومن بينها الجزائر في وضعية غير متكافئة مع الدول المتقدمة من حيث المنافسة وبالتالي فإن الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية يمثل بالنسبة لها تبعية.

7_حدود الدراسة :

- تم تحديد الفترة من 1986 إلى غاية 2014 بالنسبة لأوضاع التجارة الخارجية بدءا من إصلاح التجارة الخارجية والسياسات المتبعة في الجزائر.
- كما تم تحديد فترة 2001 -2014 لدراسة سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية في الجزائر.

8_ منهج الدراسة:

- من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفاً و لتحقيق هذه الدراسة يتعين علينا اتباع المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة هذا الموضوع من خلال التطرق لمختلف المراحل و التطورات في مجال التجارة الخارجية و كذلك وصب خصائص الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لاستخلاص النتائج و الآثار المتوقعة على اقتصاديات البلدان النامية.

9_ الدراسات السابقة :

- **حشماوي محمد:** "الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في عصر العولمة"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
- **آيات الله مولحسان:** "المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية ـ دراسة حالة (الجزائر- مصر) ـ أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.
- **عبد الرشيد بن ديب:** "تنظيم و تطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002.

- **بن موسى كمال،** "المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

10_ صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث في :

- ندرة المراجع التي تناولت هدا الموضوع من قبل بالإضافة إلى خلو المكتبات من الكتب المتطرقة لانعكاسات تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية خاصة باللغة العربية نظرا لحداثة الموضوع، وبالتالي اعتمدنا على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والرسائل والأطروحات بالإضافة إلى المراجع الالكترونية .
- التضارب الكبير في الاحصائيات باختلاف مصادرها، الشيء الذي سيأخذ منا الوقت الكثير، مما يستوجب الدقة قصد انتقاء الأفضل لما نراه أقرب من الصحة و لا يناقض الواقع.
- الوضعية المزرية للمكتبة و البيروقراطية التي تعيق الطالب للحصول على الكتب
- ضرورة التنقل إ لى الجامعات المجاورة للحصول على المعلومات ما ألزمنا وقت أكبر .
- صعوبة تطبيق وفهم هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الجزائري بسبب أن الواقع المعاش يختلف عن الجانب النظري.

11_ تقسيمات البحث:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان لذلك قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول :

- تعرضنا في **الفصل الأول** إلى التجارة الخارجية و توجهات التحرير الدولية إذ خصص المبحث الأول لماهية التجارة الخارجية و أهميتها، أما المبحث الثاني فإنه يتصدى لموضوع نظريات التجارة الخارجية، و أخيرا المبحث الثالث يتناول السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية .
- و في **الفصل الثاني** قمنا بالتطرق إلى تحرير التجارة الخارجية ودور المنظمة العالمية للتجارة في الدول النامية إذ خصصنا المبحث الأول إلى تحرير التجارة الخارجية و الهدف منها ثم قمنا في المبحث الثاني بالتعرف على ماهية و مستقبل المنظمة العالمية للتجارة أما المبحث الثالث يتم فيه دراسة الآثار الناجمة من النظام التجاري العلمي الجديد في الدول النامية.
- و أما في **الفصل الثالث** تطرقنا لموضوع الاستراتيجية التنموية و التجارة الخارجية في الدول النامية و تم تقسيمه لثلاث مباحث يتناول المبحث الأول الامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية ، و في المبحث الثاني الاستراتيجيات التنموية، و المبحث الثالث خصص للتنمية الاقتصادية ودورها في البلدان النامية.
- و أما **الفصل الرابع** و الأخير و هو دراسة حالة الجزائر فقمنا من خلاله بدراسة واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر فتطرقنا في المبحث الأول إلى مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أما المبحث الثاني فقمنا من خلاله إلى التطرق إلى آلية ترقية التجارة الخارجية في الجزائر أما المبحث الثالث و الأخير فتطرقنا فيه إلى آفاق و تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول :

نظريات التجارة الخارجية وسياساتها

تمهيد:

تحتل ظاهرة التجارة لدولية مكانة هامة في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها فرع دراسات التنظير، والتنظيم للمدى فوق القومي للتدفقات الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين الدوليين في طياتها الثلاث (السلع والخدمات، رأس المال، العمل)، وقد أثار موضوع تحديد أسباب قيامها تفكير مجموعة من الاقتصاديين أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، هكشر وأولين، إستيفن ليندر وغيرهم، حيث كان عمل كل منهم تكملة لعمل الآخر ليتوصل بذلك هؤلاء الاقتصاديين إلى صياغة نظريات مختلفة تفسر الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري الدولي، إضافة إلى تحديد سياسات تجارية هدفها الوصول إلى الأهداف المسطرة والتي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال التجارة الدولية.

سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بنظرية التجارة الدولية والنظريات والسياسات التجارية التي شهدتها، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى التجـــارة الخـــــارجية.

المبحث الثاني: : تطورات نظريات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول:مدخل إلى التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

ينظر للتجارة الدولية ببالغ من الأهمية بسبب الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح.

1 **-تعريف التجارة الخارجية:** هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال" ، وقد تتحول التجارة الخارجية إلى داخلية والعكس التجارة الداخلية إلى خارجية وهو المفهوم العادي لها ، إذن التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية.[1]
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

---

[1]- موسى سعيد وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص13.

[2]- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان. "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان الطبعة الاولى: 2000 ص 12 .

2. أهمية التجارة الخارجية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا ما كان من الممكن إشباعها لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض ، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث مزاياها الطبيعية و المكتسبة ، فهذه الدولة تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نوع معين من المحاصيل كالموز أو البن أو التوابل ، و تلك تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نو آخر من المحاصيل الزراعية كالقمح أو الشعير أو الكتان و تلك تتمتع بأرض صخورها ذات تكوين جيولوجي معين تؤهلها لإنتاج نوع معين من المعادن كالبترول أو الفحم أو الحديد .

وهكذا نلاحظ تنوع طاقات الدول و إمكانياتها تنوعا لا يمكن حصره ، و لو أن الدول جميعاً كانت تتمتع بنفس النسبة من المزايا الطبيعية أو المكتسبة بمعنى أنها كانت تتمتع بنوع واحد من المناخ و بدرجة متساوية من خصوبة التربة و بمستوى واحد من التركيب الجيولوجي ، و بقدر متساوٍ من الخبرة الفنية لتماثل ما تنتجه هذه الدول من السلع و الخدمات و لما كانت هناك حاجة لقيام تبادل تجاري دولي. ولكن الطبيعة لم تمنح الدول جميعاً قدرًا متساوياً من المزايا فهي تقتر على بعض الدول و تسخروا على البعض الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف فيما تنتجه دول العالم من سلع و خدمات و ميزة التجارة الدولية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى. فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعاً.[1]

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع و خدمات من الدول الأخرى و يرجع ذلك إلى :

1- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع و الخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية و الجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.[2]

[1] - موسى مطر و آخرون، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ص 14،15.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 9،10.

2- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

وبناء على ما سبق ، يكون من الأفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم ، ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها ، و ما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة واحدة مكتفية ذاتيا من كافة السلع و الخدمات .

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي و مدى توافر عناصر الإنتاج لديها، وعلى العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول صغيرة الحجم ، حيث تنخفض إمكانياتها المادية و البشرية و يقل عرض عناصر الإنتاج فيها ، و لذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع و الخدمات و تعتمد على الخارج في إستيراد الجانب الأكبر من السلع و الخدمات التي تحتاجها.

كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي ، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج ، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية .[1]

المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة وفوائدها

1- أسباب قيام التجارة الدولية[2] :

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية :

1- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كلياً - تحقيق الإكتفاء الذاتي - نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة و هذا ما سبق شرحه.

2- التخصص الدولي : بينا سابقاً أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها و ذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم و لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها و إمكاناتها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

[1] - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 10،11 .

[2] - موسى مطر و آخرون، المرجع السابق، ص 17.

3- اختلاف تكاليف الإنتاج : يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعاً للتجارة بينها و بالذات في الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير Ecomies و هذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة و بالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

4- اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز و القهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية و تستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

5- اختلاف الميول و الأذواق : فالمواطن الأردني يفضل المنتجات الأجنبية حتى و لو توفر البديل منها و تزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.[1]

2- فوائد التجارة الخارجية :

يمكن النظر إلى فوائد التجارة الخارجية من خلال :

1- زيادة الرفاة الإقتصادي : من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع و الخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع و الخدمات في بعض الدول و إنتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لإستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفورات الحجم الإقتصادي .

2- الاستغلال الأمثل للموارد : فبدلا من أن تقوم الدولة في إنتاج كل إحتياجاتها و هذا يؤدي إلى هدر في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول يؤدي إلى إستغلال أفضل لموارد الدولتين.[2]

المطلب الثالث : طبيعة التجارة الخارجية والتخصص الدولي

1- طبيعة التجارة الخارجية :

تختلف المشاكل الاقتصادية الدولية في جوهرها و درجة تعقيدها عن تلك التي نواجهها داخل الدولة الواحدة ، و من ثم تحتاج المشاكل الاقتصادية الدولية إلى دراسة خاصة منفصلة . ولذا يتم دراسة التجارة الخارجية كفرع مستقل عن باقي فروع الاقتصاد الأخرى.[3]

[1] - موسى مطر و آخرون، مرجع سابق، ص17.

[2] - موسى مطر و آخرون، مرجع سابق، ص 18.

[3] السيد محمد أحمد السريتي،التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 18.

وتتمثل العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية فيما يلي:

1. حركية عناصر الإنتاج :

ويقصد بحركية عناصر الإنتاج قدرتها على التحول أو الانتقال من نشاط إلى آخر أو من مكان إلى آخر حسب اختلاف معدلات عوائدها ، و تظل عناصر الإنتاج تتحرك حتى تتساوى معدلات عوائدها في كافة الأنشطة الاقتصادية. وقد قرر الاقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج (العمل ، الأرض ، رأس المال، التنظيم) تتمتع بحرية تامة في التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس الدولة ، و يتم هذا التحرك تبعاً لمعدلات الربحية (أو تحقيق أكبر عائد) ، حيث تترك عناصر الإنتاج نواحي النشاط الإنتاجي الأقل ربحية أو عائد و تتجه إلى نواحي النشاط الإنتاجي الأكثر ربحية، و تتوقف عملية تحرك[1] عناصر الإنتاج عندما تتساوى معدلات عوائدها بين الأنشطة المختلفة و هذا يعني أن عناصر الإنتاج وزعت توزيعا أمثلاً . كما يقرر الاقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج ليس لديها قدرة على التحرك على المستوى الدولي.[2]

خلاصة ما سبق ، إن عناصر الإنتاج تتمتع بقدرة أكبر و أسهل في التحرك على المستوى الداخلي بالمقارنة بالتحرك على المستوى الدولي.

2. السياسة التجارية :

يتم التفرقة بين التجارة الخارجية والداخلية على أساس درجة الحرية في تجارة السلع والخدمات ، فيما يسمى بالسياسة التجارية التي تطبقها الدولة في تجارتها . و بصفة عامة تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين، أولهما سياسة الحرية التجارية ، و ثانيهما سياسة الحماية أو تقييد التجارة . و عادة تتم التجارة الداخلية دون وجود أي قيود على حركة التجارة أو حركة السلع و الخدمات و من ثم يتم إتباع سياسة الحرية التجارية ، وعلى المستوى الدولي يتم تقييد حركة السلع و الخدمات أي إتباع سياسة الحماية ، حيث إتبعت حكومات الدول المختلفة سياسات مقيدة لتجارتها على المستوى الدولي ، و ذلك بهدف تغليب مصلحتها القومية على مصالح الدول الأخرى.[3]

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 18.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 19.

[3]- المرجع السابق، ص 20.

3. اختلاف النقود :

لكل دولة عملتها النقدية الخاصة بها ، و التي تسمى بالعملة المحلية و يتم بها تسوية كافة المعاملات التجارية و المالية في الاقتصاد القومي لبلد ما باستخدام العملة المحلية لهذا البلد ، و لا يملك أي أحد الحق القانوني أن يرفض قبولها ، أما حينما يرغب المواطنون في شراء[1] أي سلع و خدمات من بلد أجنبي فلابد لهم أن يحصلوا أولاً على قدر من عملته النقدية يساوي قيمة هذه السلع و الخدمات المطلوبة ، و لذا يتم تسوية المعاملات المالية و التجارية الدولية باستخدام عملات مختلفة ، و يتطلب الأمر تحويلها إلى بعضها البعض ، و هذا هو أحد العوامل الهامة التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية ، و ليس هناك صعوبة في تحويل العملات القوية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي لأي عملة أخرى في العالم ، و لكن سهولة تحويل العملات القوية لا يعني أن المعاملات التجارية الداخلية ، و لذلك لأن أسعار الصرف التي تتسم بها المعاملات التجارية الدولية تتم بنفس السهولة و اليقين التي بمقتضاها يتم تحويل هذه العملات إلى ما يساويها من عملة أجنبية ليست ثابتة و إنما عرضة للتغيير المستمر و أحياناً يومياً.[2]

4. الموصلات و الإتصالات :

ينشأ انفصال أسواق الدول المختلفة عن بعضها البعض بسبب عوامل أخرى غير سياسة التجارة الخارجية ، و من أهمها صعوبة المواصلات والاتصالات ففي الماضي تسببت صعوبة المواصلات أحيانا في حدوث انفصال تام بين أسواق بعض الدول ، فعلى سبيل المثال البلاد التي فصلتها عن بعضها البعض المحيطات أو الجبال الشاهقة أو الطرق البرية غير المأمونة .

ومع التقدم المستمر في وسائل الموصلات ، و خاصة بعد ثورة المواصلات البحرية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ثم بعد ذلك التقدم المذهل في وسائل النقل البري و الجوي على المستوى الدولي في النصف الأخير من القرن العشرين ، بدأت أسواق الدول المختلفة تقترب من بعضها شيئاً فشيئاً.

ولكن إلى عصرنا الحالي ما زالت صعوبة المواصلات في بعض الحالات أو ارتفاع تكلفتها أمراً له شأن لا يمكن إنكاره في الفصل بين أسواق الدول النامية.[3]

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 21.

[2]- المرجع السابق، ص 22.

[3]- المرجع السابق، ص 23,

ويتضح مما سبق ، أن التقدم المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات أدى بدرجة ما إلى تقليل درجة الانفصال في الأسواق ، حيث أصبح العالم قرية واحدة و سوقاً واحداً ، ولكن هذا الوضع لم يتحقق إلا في الدول المتقدمة.

5. الأذواق :

يسهم اختلاف الأذواق في الفصل بين أسواق البلاد المختلفة.

ويرجع الاختلاف في الأذواق إلى عوامل عديدة من أهمها :

1- اختلاف الثقافات و العادات و التقاليد الاجتماعية من دولة إلى أخرى.

2- اختلاف المناخ الجغرافي.

3- اختلاف الأديان و المعتقدات.

4- اختلاف مرحلة التقدم العلمي.

ويترتب على اختلاف الأذواق حدوث اختلافات في أنواع السلع والخدمات المطلوبة و في أشكالها أو أحجامها ، و من ثم يلعب اختلاف الأذواق دوراً هاماً في انفصال أسواق الدول المختلفة ، ولكن توجد مجموعة من العوامل ساعدت على تقليل الفجوة بين الأذواق ، و بالتالي ساهمت في التخفيف من حدة انفصال الأسواق و لعل من أهم هذه العوامل ما يلي:

1- التحسن المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية.

2- الإرسال التليفزيوني الذي أصبح يصل إلى كل مكان في العالم و الذي ساهم في التقارب بين الأسواق .

3- الاستفادة من التقدم التكنولوجي في وسائل الدعاية والإعلان على المستوى الدولي.

4- خروج أبناء الدول المختلفة بأعداد متزايدة إلى العالم لأغراض السياحة و التعليم .

5- تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على تسويق منتجاتها في كافة أنحاء العالم.

وبالرغم من ذلك فمازلنا نجد علامات تجارية واضحة تدل على اختلاف الأذواق بين الدول المختلفة ، مازالت تلعب دوراً في الفصل بين أسواق الدول المختلفة.[1]

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 24،25.

2 -التجارة الخارجية والتخصص الدولي :

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية و التخصص الدولي ، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي ، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع و الخدمات بكميات تزيد عن حاجتها ، دون أن تنتج شيئا من سلع و خدمات أخرى هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الخارجية.

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها :

- اختلاف الظروف الطبيعية :

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية ، فحيث تتوافر لدى بعض دول العالم بيئة إستخراجية مثل توافر مواد خام في باطن أراضيها كالبترول في[1] دول الخليج فإن ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام ، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبترول.

وقد تمتاز بعض دول العالم ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة و مناخ ملائم ومياه ري ،لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج ري ،لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج بعض السلع الزراعية مثل مصر تتخصص في إنتاج القطن والبرازيل في إنتاج البن و اندونيسيا في إنتاج المطاط.

- مدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج :[2]

لا يتحدد التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا لاختلاف الظروف الطبيعية فحسب ، بل يتحدد أيضا طبقا لمدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة ، و خاصة عنصري العمل و رأس المال باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج ، وحيث يتوافر لدى بعض الدول النامية المكتظة بالسكان مثل مصر و الهند وفرة نسبية في عنصر العمل و ندرة نسبية في عنصر رأس المال ، و لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل و النسيج والصناعات الغذائية ، وغيرها من الصناعات الخفيفة. وعلى العكس من ذلك يتوافر لدى بعض الدول

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص13، 14.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص15 .

الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و اليابان وفرق نسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل ، و لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الآلات و المعدات و السيارات التي تحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال.[1]

- توافر التكنولوجيا الحديثة :

فالدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات و المعدات و السيارات ، و هذه الدول هي الدول المتقدمة التي يتوافر لديها أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة ، و لذا فإنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية . وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها و من ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة . ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا للتخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي.[2]

المبحث الثاني : تطورات نظريات التجارة الخارجية.

لقد تعددت الآراء و النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، و ذلك تبعا للعصر الذي يتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية.

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، ومظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، وإنما أيضا بما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية متمثلة في الأراضي والمنازل وسلع الاستهلاك.[3]

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 15.

[2]- المرجع السابق، ص 17.

[3]- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 70.

وفي النظرية الكلاسيكية نميز ثلاث اتجاهات وهي كما يلي:

1 - **نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث:**

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث أدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري،[1]

يرى آدم سميث أن تقسيم العمل هو مبدأ كل تقدم اقتصادي، غير أن هذا التخصص مرتبط بمدى سعة السوق، أي امكانيات تبادل منتوجات النشاطات المتخصصة. ويترتب عن حرية التبادل توسيع هذه الامكانيات، بحيث يعم نفعها الجميع.[2]

يتمتع البلد بهذه الميزة عندما يستطيع إنتاج سلعة معينة بموارد أقل مما يمكن لبلد آخر إنتاجها من نفس العوامل ولكن أقل من البلد الأول ، لكنه (البلد الثاني) يستطيع إنتاج ساعة ثانية بعوامل إنتاج أقل مما يمكنه أن ينتجها البلد الأول ، فعندما يحصل التبادل بينهما تتحقق الفائدة لكل منهما ، ويكون كل منهما أكفأ في إنتاجه سلعته من الثاني ، كذلك تشرح هذه النظرية لماذا تختلف كلف الإنتاج بين البلدان . فقد بين آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول سببه اختلاق إنتاجية عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل باعتباره المكون الرئيس في كلف الإنتاج . تباين الإنتاجية هذا يعود إلى عوامل طبيعية وعوامل مكتسبة فالطبيعية يحكمها المناخ والتربة والثروة المعدنية ، أما المكتسبة فتشمل المهارات والمعرفة الفنية والتسويقية وغيرها إضافة إلى التكنولوجية . هذه المزايا عندما يتوافر عليها البلد ستمكنه من إنتاج سلعة ما بكلفة أقل ما لو بادلها مع بلد آخر لا يملك نفس المزايا.[3]

وافترض سميث وجود دولتين هم إنجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين هما المنسوجات والخمور وأن سعر هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كالتالي :

[1] – عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص70.

[2] – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، ط1، 2013، ص 110.

[3] – بديع جميل قدو: التسويق الدولي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان 2009 ، ص 49

جدول رقم(1-1): الميزة المطلقة

	المنسوجات	الخمور
انجلترا	2 جنيه للوحدة	1 جنيه للوحدة
البرتغال	4 جنيه للوحدة	$\frac{1}{2}$ جنيه للوحدة

المصدر: طارق الحاج، مبادئ علم الافتصاد: دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان الأردن 2013 ص 179

نلاحظ من المثال السابق أن سعر المنسوجات في انجلترا أقل من سعرها في البرتغال مما يدفع منتجي المنسوجات في انجلترا بتصديرها إلى البرتغال .

أما سعر الخمور في انجلترا فأعلى منه في البرتغال ، مما يدفع منتجيه في البرتغال بتصديره إلى انجلترا ، معنى ذلك أن إنتاجية العمل في كلا الدولتين وبالتالي الناتج الكلي سيزيد، لأن أسواق المنسوجات والخمور بينهما قد اتسعت .

وبهذا فإن النظرية تفترض بأن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين دولتين هو " وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة " .

ومعنى الميزة المطلقة : إن المنتجين في هذه الدولة يجب أن تتوفر لديهم جميع الإمكانيات والمقومات بالإضافة إلى كمية معينة من العمل ورأس المال ان ينتجوا سلعا أكثر مما يستطيع المنتجون في دولة أخرى إنتاجه .[1]

يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى وهذا يؤدي بالتالي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد

[1] – طارق الحاج ،مبادئ علم الافتصاد: دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان الأردن 2013 ص 179-180

بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة، في ظل تجارة خارجية حرة.[1]

2 – نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.[2]

وضع هذه النظرية الاقتصادي " ريكاردو " متأثرا بالأوضاع الاقتصادية والسياسة التي مرت بها انجلترا خلال القرن التاسع عشر ، واعتمد في نظريته هذه على الميزة النسبية أو التكاليف النسبية لقيام العلاقة التجارية بين دولتين ، ولم يعتمد على التكاليف المطلقة في كل سلعة على انفراد كما فعل آدم سميث ، وأوضح ذلك بالمثال التالي :

جدول رقم (1–2): الميزة النسبية

	النبيذ	المنسوجات(ياردة)
البرتغال	80 يوم	90 يوم
انجلترا	120 يوم	100 يوم

المصدر: طارق الحاج ،مبادئ علم الاقتصاد: دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان الأردن 2013 ص 180.

نلاحظ أن البرتغال متفوقة في إنتاج المنسوجات والنبيذ على انجلترا ، فماذا يحدث إذن ؟ حسب هذه النظرية فإن هذا التفوق في إنتاج السلعتين لا يمنع من قيام التجارة بين البلدين ، لأن تكاليف إنتاج النبيذ في البرتغال بالنسبة لإنجلترا تساوي $\frac{80}{120}$ وأن نسبة تكاليف القماش تساوي $\frac{90}{100}$.

نلاحظ بأن تكاليف إنتاج النبيذ بالنسبة للبرتغال أقل من نسبة إنتاج القماش ، فالأفضل أن تتخصص البرتغال في إنتاج النبيذ لمبادلته بالقماش لأنها ستحصل على ناتج 80 يوم من العمل ما كان سيكلفها 90 يوم لو لم تقم بالتجارة .

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي"، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص ص 36،37

[2] – économie international ,édition Dalloz, France, 1997, p05, Jean-Louis mucheielli.

أما انجلترا ستتخصص في صناعة القماش لمبادلته بالنبيذ لأن ذلك سيتيح لها الحصول على ناتج 100 يوم عمل على ما قيمته 120 يوم عمل .[1]

3 ـ نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

تنسب هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل. حيث قام جون ستيوارت ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، فقد عنى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة أخرى.[2]

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، وقد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين.[3]

وجاءت مداخلة جون ستيوارت ميل لتحل هذه المشكلة، يرى ستيوارت ميل أن تحديد معدل التبادل يعتمد ضمن هذه المساحة الواقعةبين الرقمين على كثافة الطلب لدى أي بلد على انتاج البلد الآخر، أو على مدى كثافة الطلب المتبادل. ويقصد بالطلب المتبادل: كمية الصادرات التي يوفرها البلد عند مستويات التبادل المختلفة مقابل الكميات المختلفة من الاستيرادات. وعند توازن معدلات التبادل ستتساوى الصادرات الكلية لكل بلد مع الاستيرادات الكلية من البلد الآخر.[4]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى الكثير من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بنظرية العمل للقيمة أي ثمن السلعة يتحدد فقط بالعمل المبذول في إنتاجها، ووجود دولتين وسلعتين فقط وأيضا حالة الاقتصاد في التشغيل التام وعدم وجود تكاليف للنقل والتعريفة الجمركية كل هذا جعل

[1] طارق الحاج المرجع السابق ، ص 180-181

[2]- سامي خليل، "الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص ص ، 71.70 .

[3]- فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 56.

[4] - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، مرجع سابق، ص 114.

التحليل الساكن للنظرية الكلاسيكية بسيط جدا وظهرت دراسات عدة لتحسينه بعد فترة طويلة من الاعتماد عليه في التحليل.

1 – نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر– أولين):

تعد نظرية هكشر – أولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية – ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الخارجية وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع ، أما نظرية هكشر – أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة ،ومن هنا نقول أن نظرية هكشر – أولين تعتبر نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها .[1]

صاغ أوهلين نظرية للتجارة الدولية على نفس منوال نظرية الأسعار، التي تم تطويرها من قبل ليون والراس ،كارل منجر ، وليم ستالني جيفونز ، وفليفريدو باريتو ، وارفنك فيشر ، والفريد مارشال وكوستاف كاسيل ، وآخرون . رافضا اعتماد نظرية قيمة العمل الكلاسيكية كأساس في بناء نظرية التجارة الدولية .

وتقوم هذه النظرية على أساس الاختلافات في أسعار السلع في منطقتين متباعدتين داخل البلد الواحد. إذ يدعي أصحاب هذه النظرية أن التجارة الخارجية لا تختلف عن النظرية العامة للتبادل المحلي التي تتناول مشكلة تحديد الأسعار على النطاق المحلي بين المقاطعات المختلفة داخل البلد الواحد ويعزو أصحاب هذه النظرية إلى أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية يعود إلى عاملي الطلب والعرض للسلع والخدمات بين دولتين وأكثر.[2]

ويمكن إيجاز نظرية أوهلين بالنقاط التالية:

1 – أن السبب المباشر في قيام التجارة الدولية يعود ’إلى الاختلافات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات بين البلدين كما هو الحال بالنسبة للتبادل المحلي بين منطقتين متباعدتين بعبارة أخرى أن مفتاح قيام التجارة يكمن في وجود عدم التساوي في الأسعار النسبية للسلع في البلدين .

2 – تعود الاختلافات في أسعار السلع إلى الاختلافات في العرض النسبي لعوامل الإنتاج المختلفة في البلدين ، أي نتيجة الاختلافات في الإمكانيات المتوفرة في البلدين ، وللتوضيح أن بعض البلدان

[1]– السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 85.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص114، 115.

تتمتع بوجود وفرة من الأراضي الخصبة ، في حين تتمتع بلدان أخرى بوفرة في رأس المال ومجموعة ثالثة من البلدان لديها وفرة في عنصر العمل ونظرا لأن سعر عنصر الإنتاج يتناسب عكسيا مع عرضه ، فإن الوفرة من كمية العنصر الإنتاجي تجعل سعره رخيصا نسبيا ، في حين أن الندرة تجعل سعره عاليا نسبيا.

3 - إضافة إلى الاختلافات في أسعار عناصر الإنتاج ، لابد من وجود اختلافات في دوال الإنتاج للسلع المختلفة في البلدان المتعددة حتى تقوم التجارة بينها.

هذه الشروط الثلاثة بالإضافة إلى النظرية العامة للأسعار تكون بؤرة نظرية هكشير- أولين في نظرية التجارة الدولية[1].

الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر – أولين :

1 - **عدم تتجانس وحدات عناصر الإنتاج :** تقوم نظرية هكشر – أولين على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وهي تفترض بذلك تجانس وحدات عناصر الإنتاج – أي تهتم بالاختلافات الكمية في عناصر الإنتاج وتهمل تماما الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج.[2]

2 - **إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي :** اشتركت نظرية هكشر – أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي وبالنسبة لعنصر الأرض فيستحيل انتقاله جغرافيا أما بالنسبة للعمال ورأس المال فهناك الهجرات العمالية وحركات رؤوس الأموال بين الدول وإن كان الاتجاه الحديث يضع قيودا على هجرات العمال وحركات رؤوس الأموال ، ولكن الهجرات العمالية إلى بلد يعاني من ندرة نسبية في عنصر العمل يؤدي إلى قيام البلد بإنتاج وتصدير سلع كثيفة العمل بتكلفة منخفضة نسبيا ، كما أن حركات رؤوس الأموال لبلد يعاني من ندرة نسبية في عنصر رأس المال يؤدي إلى إنتاج سلع كثيفة رأس المال.[3]

[1]- ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 115

[2] - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 101.

[3]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 103.

3 - **إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة** : نجد أن نظرية هكشر- أولين افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة ، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى وليست متماثلة ، وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف.[1]

2 ـ لغز ليونتيف:

لقد استمرت نظرية هكشر- أولين كأساس مقبول لنظرية التجارة الخارجية حتى قدوم الاقتصادي الأمريكي المشهور واسيلي ليونتيف سنة 1947 ، والذي قام باختبارها مستخدما بيانات واقعية خاصة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية معتدا في ذلك على أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلان والمخرجات للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية .

ولقد استهل ليونتيف دراساته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر-أولين ، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا ، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبيا . ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال ، فقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر- أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل ، غير أن النتائج التي توصل إليها ليونتيف قد أذهلته هو نفسه وباقي الاقتصاديين ، وذلك بعد اكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون بالأساس من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من سلع كثيفة رأس المال ، وبتعبير متكافئ تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج تخالف ما ينص عليه نموذج هكشر – أولين حيث عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي الخاص بالتجارة الخارجية باسم " لغز ليونتيف".

لقد وجهت انتقادات كبيرة لليونتيف حول طبيعة عوامل الإنتاج المستخدمة في تحليله ، إذ يقوم ليونتيف في هذه الصدد بتفسير نتيجته المتوصل إليها على أساس وجود اختلافات نوعية لعنصر العمل ما بين مختلف الدول ، إذ يؤكد بأن العمال الأمريكيين هم أكثر إنتاجية من غيرهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

[1] - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 103

[2] - آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة– الجزائر، مصر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص 9.

وحسب ليونتيف لكي نحصل على تجانس وتماثل دولي لعنصر العمل ، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الإنتاجية المرتفعة للعامل الأمريكي ، فإنه من الضروري ضرب عدد العمال الأمريكيين في ثلاث مرات بالنسبة لنظرائهم، وأن قيمة وكفاءة العامل الأمريكي تصل إلى ثلاث أمثال العامل الأجنبي ، لهذا ظهرت في النتيجة بأن الولايات المتحدة الأمريكية بلد يتوفر به العمل أكثر من رأس المال ، وبالتالي فقد ركز ليونتيف الاهتمام على دراسة نوعية ومهارة اليد العاملة الأمريكية مقارنة بتلك الموجودة في الدول الأخرى في حين نجد أن نظرية هكشر – أولين والتي اعتمد عليها ليونتيف في إجراء تطبيقه العملي قد أهملت تماما الجانب النوعي لعناصر الإنتاج واهتمت فقد بالاختلافات الكمية النسبية لها بين مختلف الدول ، الشيء الذي يجعله يخرج عن الإطار الذي وضعته ورسمته نظرية هكشر – أولين.

ومهما يكن فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات التي أسفر معظمها عن عدم تأييده لنظرية هكشر- أولين ليس من ناحية صحتها ولكن من حيث انطباقها عمليا ، والمبنية على افتراضات بعيدة عن الواقع الاقتصادي مثل : افتراض تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في مختلف الدول بالإضافة إلى أن التجارة الدولية البعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة يسودها دائما بشكل أو بآخر الاحتكار مما يجعل المزايا النسبية تتماشى دائما مع الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.[1]

المطلب الثالث: محددات النظريات الجديدة في التجارة

بعد الانتقادات التي وجهت إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، خاصة عدم قابليتها للتطبيق على أرض الواقع، ظهرت هذه المحددات محاولة تجاوز تلك الانتقادات والاقتراب أكثر إلى الواقع.

1- الفجوات التكنولوجية : هناك فجوات تكنولوجية بين الدول (أي أن بعض الدول تقود و البعض الآخر يتبع) ، والتي إن أخذت في الاعتبار تؤدي إلى خلق أساس نظري مختلف للتجارة الخارجية . حيث تتركز القوة التكنولوجية في بلدان بعينها.[2]

[1]- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة– الجزائر، مصر- المرجع السابق، ص 10.

[2]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شبلب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 23.

2- دورة حياة السلعة : تمر عملية إنتاج السلع منذ اكتشافها بعدة مراحل يعتمد فيها إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضي استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة ، وعادة ما يحدث هذا في سلع المواد الأولية (الخام) الناضبة Depmlation .[1]

3- تأثير الدخل : تعطى النظريات اعتبارا هاما ودورا فعالا لجانب الطلب . وخاصة نظرية Linder و تستند على افتراضيين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

4- الشركات متعددة الجنسيات : بين هذه الشركات و بين فروعها جزءا كبيرا ومتزايدا من الحجم الكلي للتجارة و نظرا لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة و إنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة سلعة عالمية.

5- اختلاف السلع : نظرا لاختلاف الأذواق والآراء حول السلع نجد أنه في معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات و أحيانا من نفس الموديل ، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية و أحيانا نوعيات من نفس المشروب ....) ، وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة التجارة البيئية في نفس السلعة .

6- وفورات الحجم : تستند النظريات هنا على ظاهرة أنه بالنسبة لبعض السلع كما زاد حجم الإنتاج منها كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها . وترتبط مثل هذه الظواهر و بدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث و التنمية و ظروف المنافسة غير التامة. وتؤدي مثل هذه الظاهرة إلى خلق أسباب للتجارة بين الدول تخرج تماما عن نطاق المزايا النسبية.[2]

[1] - محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، المرجع السابق، ص 23.

[2] - محمد أبراهيم عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص 24

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

يتعرض قطاع التجارة الخارجية في كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى لوائح رسمية وتشريعات تضعها أجهزة الدولة من أجل تنظيمه وتسييره وتوجيهه حسب التوجهات العامة للدولة أو إيديولوجيتها، من أجل تحقيق جملة أهداف اقتصادية وعير اقتصادية، وفي هذا الصدد هناك مذهبان أو اتجاهان بارزان في تنظيم قطاع التجارة الخارجية، الأول ينادي بضرورة تقييد هذا القطاع وفرض رقابة وتدخل حكومي عليه، والاتجاه الثاني ينادي بضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية ورفع كل القيود التي تعرقل عمل التبادل التجاري بين الدول، ولكل مذهب حجج و مبررات يستند إليها إضافة إلى جملة أهداف تختلف من دولة إلى أخرى وأيضا هناك وسائل تعتمدها الدول من أجل تطبيق سياسة التجارية على أرض الواقع.

المطلب الأول: ماهية السياسات التجارية

1 – تعريف سياسة التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف لسياسة التجارة الخارجية فهي تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة نمو الدولة وذلك لأن كل دولة تحاول التأثير على اقتصادها لتحقيق مجموعة أهداف لا تتنافى وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه.

ومن بين تعاريف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

1- يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة ، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار في البدائل Alternativrs ، المطروحة والممكنة ، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار مصر مثلا أو بلد معين في علاقاتها التجارية مع الخارج بين الحرية والحماية ، وتعبر عن توجهها من خلال إصدار التشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. [1]

2- يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبينة، أو موقف إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج.[2]

[1]- رضا عبد السلام ،العلاقات الاقتصادية الدولية " في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية" المكتبة العصرية ، جامعة المنصورة ص77

[2]- جاسم محمد، "التجارة الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 125.

3 – السياسة التجارية هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد و الهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات.[1]

ومنه تمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي تلك القوانين والإجراءات التي تسنها الدولة وتنفذها بغرض تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يضمن لها تحقيق مجموعة أهداف محددة.

2 – أهداف السياسات التجارية:

مهما تنوعت السياسات التجارية التي تتبعها مختلف الدول ، فإنها تتفق في تحقيق هدف محوري ، وهو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية ، وبناء عليه ، فقد يتمثل تحقيق المصلحة القومية في فرض سياسة تجارية حرة أو حمائية تقييدية كما سنعرض بالتفصيل لاحقا . وتشكل تنمية الاقتصاد القومي الهدف المحوري لأي سياسة تجاري ، ولكن السياسة التجارية قد ترمي أيضا إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل خفض نسب البطالة ، وتحقيق التشغيل والحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الوطنية ، وإلى غير ذلك من الأهداف .

فقد تهدف السياسة التجارية لدولة مع دولة أخرى إلى معاقبة الدولة الأولى للدولة الثانية ، ويكون هذا الأمر في صورة عقوبات تجارية ، كتلك التي فرضتها أمريكا على العراق وليبيا والسودان وسوريا لسنوات ، وبعد تلك السنوات من العقاب الجماعي يعلن – وعلى الملأ – وزير دفاع أمريكا السابق دونالد رامزفيلد فشل تلك السياسة ، وأنه لابد من البحث عن سياسة أخرى وكأن تلك البلدان بمثابة حشرات أو فئران تجارب في المعمل الأمريكي .

ولكن ينبغي علينا التأكيد على أن السياسات التجارية لا يمكن أن تنجز وحدها مثل تلك الأهداف ، فهناك السياسات الاقتصادية الكلية لكل بلد مثل السياسات النقدية الإستثمارية وغيرها من الاعتبارات غير الاقتصادية ، مثل الاعتبارات السياسية والديمقراطية ، وكل تلك السياسات تعمل في منظومة متكاملة نحو تحقيق تنمية الاقتصاد القومي .[2]

[1] – مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص 113

[2] – رضا عبد السلام ، المرجع السابق ،ص ص 77،78.

المطلب الثاني: سياسة تحرير التجارة

من خلال ما سبق سوف نتطرق من خلال الفرع في الجزء الأول منه إلى ماهية أو مضمون سياسة الحرية التجارية، لتعرج في الجزء الثاني منه إلى مبررات أو حجج هذا المذهب.

1_ ماهية سياسة تحرير التجارة الدولية:

يقصد بسياسة التجارة الحرة " ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات وٱستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج لرؤوس الأموال ، وسواءا كانت التجارة منظورة أو غير منظورة .

وقد كان رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة ونتذكر كلمتهم المشهورة دعه يعمل دعه يمر، لأن في ذلك التحرر مصلحة للجميع حسب زعمهم [1]، تأكد ذات المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية سميث وريكاردو وغيرهما ، وعلى أثر فشل الدولة خلال الستينات والسبعينات ووفقا لفكر المدرسة النقدية (وهي المدرسة التي كان لها الدور الرائد في التحول نحو العولمة الرأسمالية المعاصرة) ، عادت الدماء من جديد لمبدأ أو سياسة الحرية الاقتصادية المطلقة ، فقد كانوا حالمين بالعودة إلى عالم آدم سميث ذلك العالم الذي تسيره قوانين طبيعية خالدة وتتحكم في أموره يد خفية سحرية Magical Hidden Hands تنسق بين كل شيء وتوفر الهارمونية الكاملة للنظام .

فقد آمن الفكر التقليدي بحرية التجارة كأساس لعمل السوق ، سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، وهو وضع تدعمه وتؤكده الاتجاهات الليبرالية المعاصرة ، وليس أدل على ذلك من اتفاقات منظمة التجارة العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات التي تحمل أو تؤمن بنفس التوجهات.

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية إلى أدنى حد ممكن أو حتى منع هذا التدخل منعا باتا لأن التجارة بين الشعوب حق طبيعي موروث وجد بوجود الإنسان، لذلك ينظر

[1] – رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية"، المرجع السابق ،ص ص 80، 81.

مؤيدو سياسة الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلة، فهي مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما.[1]

2- حجج المدافعين عن الحرية التجارية.

ذهب المدافعون عن مذهب حرية التجارة إلى أن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من جراء تطبيق سياسة حرية التجارة، ويعتمد مذهب الحرية على عدد من الحجج أهمها:

- **التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدول:**

يرى أنصار مذهب حرية التجارة الدولية أن ترك التجارة حرة تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، إذ يتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع السوق الذي يتم فيه مبادلة مختلف السلع والخدمات، فكلما كانت هذه السوق حرة ستتسع لتشمل أسواق عدد أكبر من الدول ويصبح تقسيم العمل على نطاق دولي. وستخلص أنصار الحرية من ذلك أنه بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات وفقا لما يتناسب مع ظروفها الطبيعية والتاريخية سيؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للسلع والخدمات المنتجة في العالم وبالتالي الاستخدام الأمثل لموارد كل دولة على حدا. هذا في حالة الحرية التجارية. أما عند تقييدها يتقلب الوضع حيث يضعف حجم الإنتاج الكلي و ترتفع تكاليف الإنتاج من جراء لجوء كل دولة للاكتفاء بما في إقليمها من موارد اقتصادية، وتخصصها في إنتاج السلع التي كان من الأفضل استيرادها من الخارج مقابل تصدير الفائض من المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

- **صعوبة قيام الاحتكارات:**

تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب قيامها مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين، حيث يكون هناك دافع إلى التجدد والابتكار، وبالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل، لأن المستهلك يدافع عن نفسه صد استغلال المحتكر بشرائه أو اقتنائه للسلع الأجنبية.[2]

[1]- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2005، ص293

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص413.

- **منافع المنافسة:**

إن الحرية التجارية تعمل على خلق جو تنافسي دولي مما يؤدي إلى تحقيق منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض التكاليف فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، وتتيح لهم الاختيار بين السلع و البدائل المتاحة.

- **الحرية تشجع التقدم الفني:**

إن تنافس الدول في إنتاج السلع يؤدي إلى زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع هذه الدول أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية، وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان، ويتاح انتقال التكنولوجية دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها، كما يمكنها أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى.[1]

- **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:**

تعتبر هذه الحجة من أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية، وقد ظهرت في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأساس سياسة عدم إفقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة الدولية بوجه عام، بالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ما هي إلا وسيلة للتبادل أو المقايضة في السلع والخدمات، فلن تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد الفائض من إنتاج العالم الخارجي.[2]

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 357

[2]- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص 202-203 .

المطلب الثالث :سياسة تقييد التجارة

ظهرت نظريات الحماية Protection Theories في نفس التوقيت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة ، فأنصار النظام الرأسمالي نادوا بنظريات الحرية لحماية مكاسبهم القومية ، و قد نتج عن اتساع رقعة تطبيق هذا النظام ، ازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقته ، مثل الدول الأوروبية ، إلا أن هذا الازدهار كان على حساب دول أخرى ، لم تكن قد تطورت بعد ، مثل الدول المتخلفة في أفريقيا و أسيا و أمريكا الجنوبية ، وعندما شعرت هذه الدول بوطأة الإستغلال رأت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو السلع الأكبر حماية .[1]

1- مضمون سياسة تقييد التجارة

يقصد بسياسة الحماية التجارية كل الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر ولهدف أو آخر، على اتجاه المبادلات التجارية، أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على كل هذه العناصر مجتمعة. ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.[2]

يقصد بسياسة تقييد التجارة تلك السياسة التي تطبق و تنفذ من خلال سن التشريعات legislationو القواعد الهادفة إلى حماية الصناعة و السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية . وقد تتم تلك السياسات التقييدية في شكل فرض ضرائب جمركية Custom Taxes للحد من دخول السلع الأجنبية حيث ترفع أسعارها ،أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية International Treatiesلتحديد حجم و أنواع السلع المسموح بدخولها.

وقد يصل الأمر إلى حد حظر Prevention دخول السلعة الأجنبية للسوق المحلية كلية . كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم Subsidies إعانات إلى المنتجين المحليين ، لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية ، وقد تقدم ما يعرف بدعم الصادرات ، أو استخدام سعر الصرف كأداة تجارية ، تماما كما

[1] - رضا عبد السلام، ص 91.

[2]- عادل عبد العزيز علي السن، "سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، مصر، جامعة عين شمس، 2001، ص 32

فعلت الصين خلال العقود الثلاث الماضية . كما أن هناك أساليب إدارية و تنظيمية و بيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم.[1]

2- حجج المدافعين عن السياسة الحمائية:

يستند أنصار الحماية التجارية إلى العديد من الحجج، بعضها اقتصادي يهدف إلى زيادة الدخل الوطني ومعالجة ما قد يكون به من اختلال، والأخرى غير اقتصادية تعترف أصلا بصحة ما ينادي به أنصار مذهب الحرية التجارية، إلا أنها تؤكد على وجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدولة أن تراعيها.

إن لكل ما تقدم من أسباب للحماية ، هناك حججا أخرى تدعم سياسة الحماية وهي :[2]

- حجة الصناعة الناشئة (الفتية) حيث أن هذه الصناعات لا تستطيع مواجهة الضغوط التنافسية من قبل صناعات مشابهة قائمة في بلدان أكثر تقدما صناعيا.

- حجة الأمن القومي ، أي البلد الذي يحمي صناعته خاصة أنواع معينة مثل الأسلحة ، أو صناعة الحديد والصلب لأغراض أمنية بصرف النظر عن التكاليف الاقتصادية.

- حماية شروط المبادلة التجارية ، فالبلد المستورد بكميات كبيرة لسلعة معينة قد يستطيع أن يفرض رسوم جمركية على استيراد تلك السلعة خاصة إذا كان عرضها غير مرن.

- حماية مستوى المعيشة ، هناك من يشعر بأن مستوى معيشة البلدان التي تسود فيها أجور حقيقية عالية سيتعرض للانخفاض في حالة استيراد سلع رخيصة ن أقطار ذات أجور منخفضة.

- منع المحتكرين الأجانب من إغراق سوق البلد نتيجة سياستهم التمييزية.

- لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يكون على شكل جدول معين ومفصل لمعاملات البلد مع العالم الخارجي ن ويبين فيه جانبي الدائن والمدين والذي من المفروض أن يكون متوازنا دائما.

تقفز المحاججة إلى وضع حالة التوازن تكون التجارة مستمرة فيه وتكون قيمة استيرادات كل قطر مساوية لقيمة صادراته ويقوم كل قطر بتصدير السلع بموجب موارده نسبة إلى الطلب ، كما يستورد تلك السلع التي تكون تكاليفها أعلى ، وعلى هذا الأساس فسيكون معدل قيمة الإنتاج للوحدة الواحدة من الموارد أعلى مما سبق.

[1]- رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية"، المرجع السابق ،ص 91-92

[2]- محسن حسن المعموري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 ،ص 189-190

لقد نادي الاقتصاديون الكلاسيكيون بالمتاجرة الحرة ، أي ترك الناس أحرارا في المتاجرة مع أي جهة يرغبون بها ، إلا أننا رأينا نادرا من اتبع سياسة تقوم على حرية التجارة ، بل العكس فقد أقامت الدول الرأسمالية خاصة المتقدمة منها جدارا من العوائق للإيقاف تدفق السلع الأجنبية إلى داخل أسواقها ، ومن حقنا أن نسأل لماذا ذلك هل الأسباب سياسية أم اقتصادية ؟ إن الواقع يشير إلى مثل هذه الأسباب كانت خليطا بين الاثنين ، ولكن الذي يعنينا هو النوع الاقتصادي منها ، إن القيود الثلاثة السابقة هي محور تقييد التجارة بين البلدان .

ومهما كان إشكال التدخل في التجارة الدولية فإن نتائجها واحدة ، وهي إنتاج سلع في دول قد لا تملك ميزة نسبية في إنتاجها ، وبالتالي الحد من العرض العالمي للسلع ، مثلا التعريفة الجمركية والتي هي ضريبة على السلع المستوردة ، إذ هي تقتضي من المستورد أن يدفع إما نسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة ، أو مقدارا معينا من النقد مقابل كل وحدة عينية من السلع المستوردة (analysis by B.L.. das in SUNS.2006).[1]

هناك حججا أخرى تدعم سياسة الحماية وهي:[2]

إن لكل ما تقدم من أسباب للحماية ، هناك حججا أخرى تدعم سياسة الحماية وهي :

1- حجة الصناعة الناشئة (الفتية) حيث أن هذه الصناعات لا تستطيع مواجهة الضغوط التنافسية من قبل صناعات مشابهة قائمة في بلدان أكثر تقدما صناعيا .

2- حجة الأمن القومي ، أي البلد الذي يحمي صناعته خاصة أنواع معينة مثل الأسلحة ، أو صناعة الحديد والصلب لأغراض أمنية بصرف النظر عن التكاليف الاقتصادية .

3- حماية شروط المبادلة التجارية ، فالبلد المستورد بكميات كبيرة لسلعة معينة قد يستطيع أن يفرض رسوم جمركية على استيراد تلك السلعة خاصة إذا كان عرضها غير مرن .

4- حماية مستوى المعيشة ، هناك من يشعر بأن مستوى معيشة البلدان التي تسود فيها أجور حقيقية عالية سيتعرض للانخفاض في حالة استيراد سلع رخيصة ن أقطار ذات أجور منخفضة.

5- منع المحتكرين الأجانب من إغراق سوق البلد نتيجة سياستهم التمييزية .

[1] محسن حسن المعموري ، المرجع السابق ،ص 189

[2] محسن حسن المعموري ، المرجع السابق ،ص 189-190

6- لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يكون على شكل جدول معين ومفصل لمعاملات البلد مع العالم الخارجي ن ويبين فيه جانبي الدائن والمدين والذي من المفروض أن يكون متوازنا دائما .

تقفز المحاججة إلى وضع حالة التوازن تكون التجارة مستمرة فيه وتكون قيمة استيرادات كل قطر مساوية لقيمة صادراته ويقوم كل قطر بتصدير السلع بموجب موارده نسبة إلى الطلب ، كما يستورد تلك السلع التي تكون تكاليفها أعلى ، وعلى هذا الأساس فسيكون معدل قيمة الإنتاج للوحدة الواحدة من الموارد أعلى مما سبق.

خلاصة الفصل:

موضوع التبادل التجاري وجد مع ظهور العلاقات الإنسانية، و نظرا لعراقته و أهميته و تطوره امتد ليصبح نشاطا يمارس على مستوى الدول فيما بينها، و لهذا و جدت العديد من الدراسات التي حاولت تسليط الضوء على هذه الظاهرة الاقتصادية مبرزة أسباب قيامها و تأثيرها على اقتصاديات الدول و الفائدة المرجوة منها. و هذه الدراسات كانت على شكل نظريات اقتصادية قائمة على فرضيات و تستخدم المنهج العلمي في التحليل، و تعرضت للتطور عبر الزمن حيث نجد المدرسة التجارية أول من تناول موضوع التجارة الخارجية ثم تلتها المدرسة الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية ثم النظريات الحديثة و إلى يومنا هذا تتعرض النظريات الاقتصادية المفسرة لقيام التجارة الخارجية إلى محاولات للتحديث و التطوير من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية و الطرق الجديدة للتبادل التجاري.

و الاختلاف في تفسير قيام التجارة الخارجية أدى إلى الاختلاف في سبل تنظيم و تسيير هذا القطاع الاقتصادي، فهناك من يدعو إلى التدخل المباشر و القوي للحكومة في هذا القطاع و تقييد عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة الحماية التجارية مستندا بالعديد من الحجج منها حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية و حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات السلبية للع الم الخارجي عليه. و في المقابل هناك من يدعو إلى فك القيود على عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة تحرير التجارة الخارجية لأنه يرى في ذلك نفع و مكاسب عدة تعود على الدول المتبادلة، منها الاستفادة من مبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل بين دول العالم و انتقال التكنولوجيا بحرية بين دول العالم ما يضمن رخاء و رفاه الدول و الشعوب على حد سواء.

الفصل الثاني :

تحرير التجارة الخارجية ودور المنظمة العالمية للتجارة في الدول النامية

تمهيد:

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية العديد من التطورات، أهمها محاولات تنظيم العلاقات الدولية في كل الميادين؛ ففي ميدان العلاقات السياسية نجد إنشاء منظمة الأمم المتحدة المستحدثة من اجل تنظيم العلاقات السياسية بين دول العالم. و في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية نجد محاولات إرساء أو تأسيس لنظام اقتصادي متكامل من حيث الأهداف و وظائف المؤسسات التي أنشأت لإدارته، و هذه المؤسسات تتقاسم الأدوار حسب اختصاص كل مؤسسة ففي القطاع النقدي الدولي نجد صندوق النقد الدولي، و في القطاع المالي نجد البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و في العلاقات التجارية الدولية نجد المنظمة العالمية للتجارة، و التي أوكلت لها مهمة إدارة النظام التجاري الدولي.

كما أن معظم المبادلات التجارية الدولية حاليا تتم بين الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، و من بين هذه الدول تلك المهيمنة على الاقتصاد العالمي. فإن الدول التي تسعى إلى تحرير تجارتها الخارجية تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من اجل تحقيق اكبر استفادة، و من أجل حماية نفسها من خلال الاتفاقيات و الالتزامات المبرمة داخل المنظمة.

سنتناول في هذا الفصل منهجية تحرير التجارة الخارجية من خلال الأهداف و المراحل و الشروط، و سنتناول أيضا التحولات و الدعوات العالمية إلى الدول من اجل تحرير تجارتها الخارجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العولمة الاقتصادية و صندوق النقد الدولي. ثم نتناول بشيء من الإسهاب في دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية، بصفتها مديرا للنظام التجاري العالمي، و حاليا تحرير التجارة الخارجية يتم عبر قنواتها و الانضمام إليها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : تحرير التجارة الخارجية ونتائج قيامها.

المبحث الثاني : ماهية و مستقبل المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث : النظام التجاري العالمي الجديد في الدول النامية.

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية ونتائج قيامها.

سنتناول في هذا المبحث مفهوم تحرير التجارة الخارجية والأهداف المرجوة من هذه العملية، إضافة إلى الشروط توفرها لتحقيق الأهداف المتوافرة ومنهجية تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية وأشكالها.

في قضايا الإصلاح الاقتصادي، وخاصة في الدول النامية يتم استعمال مصطلح " تحرير التجارة الخارجية."، وسنتناول في هذا المطلب معنى تحرير التجارة الخارجية وأشكال تحريرها إضافة إلى الشروط الواجب توفرها لتحرير التجارة الخارجية، حتى نضمن تحقيق أفضل النتائج دون الإضرار ببقية القطاعات الاقتصادية للدولة.

1 - مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

تعرف عملية تحرير التجارة الخارجية بأنها: هي جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا.[1]

تحرير التجارة الخارجية هو مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية التعريفية وغير التعريفية على تدفقات التجارة الخارجية عير حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[2]

أي أن عملية تحرير التجارة الخارجية هي تحييد نظام التجارة الخارجية في الدولة عن طريق اتخاذ مجموعة إجراءات وتدابير، حيث أن ذلك يؤدي إلى عدم تدخل الدولة في نشاط التجارة الخارجية سواء من ناحية الصادرات أو الواردات، وذلك يعني إعطاء حرية مطلقة للتجارة الخارجية وعدم تقييدها بأي من أدوات السياسة التجارية.

وتحرير التجارة الخارجية يستغرق وقتا طويلا نظرا إلى أن الإجراءات تتطلب وقتا لإعدادها وسن قوانينها وتطبيقها على أرض الواقع، دون إغفال الارتباط الوثيق لقطاع التجارة الخارجية بكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أن ذلك يتطلب إعداد كل القطاعات حتى لا تكون نتائج سلبية على بعضها، كالصناعات الناشئة مثلا، والتي قد لا تكون في مستوى التنافسية للسلع الأجنبية مما قد يؤدي إلى القضاء عليها في حالة فتح السوق المحلي.

---

[1]- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص249.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد وبتصرف: "النظرية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص412.

2 - أشكال تحرير التجارة الخارجية.

هناك أربعة أشكال لتحرير التجارة:

1- التحرير من جانب واحد:وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول .

2- التحرير الثنائي:حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا .

3- التحرير الإقليمي : وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم .

4- التحرير متعدد الأطراف :وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.[1]

المطلب الثاني : تحرير التجارة الخارجية في النظام الرأسمالي

1- تحرير التجارة الخارجية في النظام الرأسمالي

من المعروف أن تحرير التجارة الدولية قد ارتبط بالنظام الرأسمالي حيث كان النظام السابق على الرأسمالي والذي ساد أوروبا عقب سقوط النظام الإقطاعي وبدء ظهور الدول القومية قد اتخذ من مذهب التجاريين إطارا لاقتصاده، ويؤمن وفقا لذلك بأنه في حالة استيراد سلعة فإنهم يحصلون على السلعة ويفقدون النقود وهي في النهاية ذهبا ،بينما في حالة إنتاج السلعة فإنهم يحصلون على السلعة ويحتفظون بالنقود في نفس الوقت ،وعلى اختلاف المراحل التي مرت بها النظرية التجارية فإن التجاريين كانوا يرون أنه لابد من تدخل الدولة في التجارة الخارجية لأن فائض الميزان التجاري لا ينشأ من تلقاء نفسه ،لذلك لابد من إخضاع التجارة الخارجية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحظر بعضها.

هذا عن النظام السابق على الرأسمالية ،كذلك كان الأمر بالنسبة للنظام الاشتراكي الذي أخضع التجارة الخارجية للتخطيط وحاولت الدول الاشتراكية ان تنشئ فيما بينها السوق الاشتراكية الدولية والتي يتم فيها تبادل المنتجات وفقا لخطة موضوعة مسبقا ومحدد بها شروط التبادل.[2]

[1]- محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية – الإسكندرية ، 2008 ، مصر ، ص16

[2]- محمد صفوت قابل ، المرجع السابق ،ص17

أما لماذا ارتبط تحرير التجارة بالنظام الرأسمالي فيعود ذلك إلى طبيعة ذلك النظام والهدف الأساسي الذي يسعى إليه ويمكن تحديد نمط الإنتاج الرأسمالي على أساس تملك طبقة لوسائل الإنتاج وبالتالي تتحكم في العملية الإنتاجية وبالطبع فإن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه الرأسمالي هو الربح ، وهو ما دفع هذا النظام إلى التوسع خارج أوروبا مما أدى إلى التقسيم الحالي للعمل الدولي، وإلى فرض النمط الرأسمالي على السوق العالمي بحيث أصبح سوق عالمية للرأسمالية ،فبداية عهد التبعية يرجع إلى القرن السابع عشر عندما ظهرت الإمبراطوريات التابعة لبعض دول أوروبا الغربية ، ثم تبع ذلك في القرن 18م ظهور الثورة الصناعية في انجلترا ،وهكذا تحصلت أوروبا الغربية على السيطرة والمعرفة العلمية التي مكنتها من إقامة الصناعات الحديثة ،مما سهل عليها السيطرة على العالم وتشكيل النظام الاقتصادي الدولي الذي قام منذ ذلك الوقت على التخصص وتقسيم العمل الدولي ، حيث تخصصت الدول المتخلفة في إنتاج المواد الأولية .

والخاصية الأساسية التي دفعت الرأسمالية للتوسع الخارجي تكمن في جوهر النظام الرأسمالي وهو دافع الربح، فالرأسمالي يبحث عن تراكم أرباحه في السوق الداخلي أو الخارجي ، وبما أن النظام الرأسمالي كان يتجه نحو الاحتفاظ بمستوى الأجر الفعلي في السوق الداخلي ،مما أدى إلى عدم زيادة الطلب الفعلي فان التراكم يتطلب تعويض ذلك بالتوسع الخارجي للسوق ، ونجد تأكيدا لذلك أنه على امتداد القرن التاسع عشر وحتى 1880 وباعتبار أن الأجور الفعلية لم ترتفع بشكل كاف في المركز برز شكل من التوسع الضروري أعطى للمحيط بعض الوظائف المحددة ، لكن ومنذ العقود الأخيرة لهذا القرن، ازدادت الأجور الفعلية في المركز الأمر الذي أعطى لنمط الإنتاج الرأسمالي شكلا جديدا تمثل في تصدير رؤوس الأموال لاستثمارها في الدول المتخلفة ، أيضا فان الرأسمالية تسعى لتوسيع الأسواق بالامتداد الخارجي حينما تعجز عن تعميق السوق الداخلي أو المحافظة على مستواه نتيجة الدورات الاقتصادية حيث يقع التناقض بين إمكانيات الإنتاج وحجم الاستهلاك مما يتطلب الاتجاه لتوسيع السوق وخارجها[1] .

2- تحرير التجارة الخارجية في النظرية الرأسمالية:

من الطبيعي أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها من خلال تعاملاتها الاقتصادية الخارجية ،ووفقا لنظرية النفقات النسبية فان الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وبالتالي فهي أكثر كفاءة في إنتاجها وبأقل تكلفة ممكنة ،مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وفقا للتخصص وتقسيم العمل،

[1] محمد صفوت قابل، المرجع السابق ،ص 18

مما يجعل كل دولة تحصل على كمية اكبر من السلع مقارنة بكمية السلع التي كان يمكن إن تحصل عليها بمواردها الخاصة دون الدخول في التجارة الدولية .

وتؤدي حرية التجارة إلى زيادة الدخل القومي للدول المشاركة في التجارة الدولية عما كان يمكن أن يكون عليه دون هذه التجارة ،وتستفيد الدولتين المشاركتين في التجارة الدولية عن طريق توزيع الكسب من التجارة الدولية عن طريق توزيع الكسب من التجارة الدولية عليهما ،وقد لا يكون هذا التوزيع متساويا بينهما ، وقد تحاول إحدى الدولتين زيادة دخلها مرة أخرى عن طريق فرض رسوم جمركية ، مما يؤثر بالطبع على حرية التجارة .

وبالتالي فان وضع القيود على التجارة وفرض الرسوم الجمركية يمكن ان يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح بلد على حساب البلد الأخر ، مما يشجع الدولة التي تستطيع ذلك على الإقدام على فرض هذه القيود ،وبالتالي تنهار نظرية حرية التجارة الدولية.[1]

المطلب الثالث : شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية ونتائج قيامها

1- شروط نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية.

ولكي تنجح عملية تحرير التجارة الخارجية وتحقق أهدافها هناك مجموعة شروط يجب توفيرها و هي:[2]

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة؛
- أن تكون السياسات الاقتصادية الأخرى تعمل في نفس اتجاه التحرير ودعمه؛
- توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

من أجل تحرير التجارة الخارجية يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية كلية سليمة أي متكاملة تأخذ بالحسبان كل المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة، كأسعار السلع و الأثر على البطالة إضافة إلى ذلك يجب أن تعكس عملية تحرير التجارة الاتجاه العام للنظام الاقتصادي السائد في الدولة، معنى ذلك أنه يجب أن تكون كل القطاعات تتجه نحو التحرير فمثلا لو كان قطاع التجارة الخارجية يتجه نحو التحرير وفي نفس الوقت تسعى الدولة إلى تقييد حرية مبادلات العملة فإن هذا التعارض من شأنه أن ينقص من إمكانيات تحقيق السياسة على أرض الواقع.

[1]- محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة، المرجع السابق ،ص19

[2]- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 250-251.

إضافة إلى ذلك يجب توفر بيئة عالمية تشجع على تحرير التجارة الخارجية، من خلال التزام الدول بتحرير تجارتها تجاه بعضها، فأي دولة تحرر تجارتها باتجاه دولة أخرى يجب أن يقابل ذلك تحرير مماثل.

2- نتائج قيام التجارة الدولية:

وفقا لنظريات التجارة الدولية فان قيام التبادل التجاري بين الدول يؤدي إلى :

1 - تتخصص كل دولة في إنتاج عدد من السلع والخدمات التي يمكنها ان تنتجها بتكلفة اقل عن الدول الأخرى ،بحيث تنتج من هذه السلع ما يكفي الطلب المحلي والأجنبي ،ويؤدي التخصص إلى زيادة الإنتاجية، وفي نفس الوقت تعتمد كل دولة على الدول الأخرى في الحصول على احتياجاتها من السلع التي لا تنتجها، ويؤدي هذا التخصص إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية على مستوى العالم .[1]

2 - وعند حدوث التبادل التجاري بين الدولتين ، فإن السؤال الذي يثار يكون من نسب المبادلة فكلما نقصت الكمية من السلعة المستوردة ،كان النفع من التجارة يميل لصالح هذه الدول المصدرة .

3 - وبالنسبة لتوزيع الدخل القومي نتيجة للتجارة الدولية ،فإن قيام التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في سلع التصدير مما يزيد من عوائدها ، وفي نفس الوقت يقل الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في السلع التي يتم استيرادها مما يؤدي إلى نقص العوائد التي تحصل عليها ، وكان هذا من الأسباب التي جعلت تيارا من الاقتصاديين يرفض هذه النظريات ، على أساس أنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح القطاعات التي تعمل في سلع التصدير وفي الوقت تعمل على إفقار القطاعات التي تعمل في سلع التصدير وفي نفس الوقت تعمل على إفقار القطاعات التي تعمل في السلع التقليدية ،مما يؤدي إلى ما يسمى بالازدواجية الاقتصادية .[2]

[1] محمد صفوت قابل، المرجع السابق،ص 19

[2] محمد صفوت قابل، المرجع السابق،ص 20

المبحث الثاني: ماهية ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.

لقد نجحت الدول المجتمعة في بريتون وودز عام 1944 في إنشاء مؤسستين تعملان على إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إلا أنه كانت هناك قناعة بحاجة النظام الاقتصادي الدولي إلى مؤسسة تدير شؤون العلاقات التجارية العالمية بين دول العالم حتى يكتمل ضلع النظام الاقتصادي العالمي ويعمل بشكل متكامل، لذا فقد تمت العديد من المحاولات لإنشاء منظمة تدير النظام التجاري الدولي، وتمت هذه المحاولات على مراحل وجولات من أجل إنهاء الخلافات التجارية بين الدول والوصول إلى أرضية صلبة تؤسس عليها هذه المنظمة.

المطلب الأول: نشأة وتطور المنظمة العالمية للتجارة

لقد كانت هناك رغبة قوية للدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية، وزيادة نصيبها منها عن طريق تحرير النظام التجاري الدولي، إقامة نظام التجارة الحرة بين الدول يكفل لها أكبر استفادة من المبادلات التجارية الدولية، وحتى تضمن السيطرة والهيمنة اقترحت إنشاء مؤسسة تدير التجارة الدولية عن طريق المفاوضات بين الدول حتى تصل إلى نظام يرضي جميع الأطراف.

1 - أسباب نشأة المنظمة العالمية للتجارة:

أدى ظهور القوانين العظيمتين على المسرح العالمي وتصاعد المنافسة بينهما منذ أوائل الخمسينات إلى تشجيع الدول النامية عن الإفصاح عن شكواها من الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية قد اتجهت إلى خدمة المصالح التجارية للدول الغنية وأهملت جانب التجارة للدول النامية،ومن هنا ومنذ عام 1947 شهدت الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية ثماني جولات نوجزها على النحو الموالي :

وتميزت الجولات الخمس الأولى بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية،حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة الكثير من القيود الجمركية في وجه التدفقات السلعية،أما الجولات الثلاثة الأخيرة (كيندي،طوكيو،الاروغواي) فإنها تحتل المرتبة مكانا متميزا لما حققته من نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

وقد عرفت الجات ثماني جولات وهي:

[1] – سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية " معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، القبة ، الجزائر 2008ص12-13 .

أ – **جولة جنيف بسويسرا 1947**: تمت بحضور 23 دولة وبلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجالا للتحرير حوالي 10 مليار دولار،[1] وذلك أن المفاوضات شملت 45000 تعريفة جمركية،[2] وبهذه الجولة تم التوصل إلى الإطار العام للاتفاقية.

ب – **جولة أنسي بفرنسا 1949**: شهدت عدة تنازلات جمركية بين الدول التي حضرت الجولة والتي بلغ عددها 13 دولة فقط،[3] وتعد أول جولة تعقد في إطار الاتفاقية.

ت – **جولة توركاي بإنجلترا 1951**: ضمت 38 دولة بعد أن زاد الوعي والرغبة في تحرير التجارة العالمية،[4] وبلغ عدد التخفيضات الجمركية 7800 تخفيض.

ث – **جولة جنيف بسويسرا 1952–1956**: واشترك فيها 26 دولة وكانت قيمة التجارة المحررة 2.5 مليار دولار[5]، وهو رقم ضئيل متواضع بسبب استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالامتيازات لنفسها.

ج – **جولة ديلون بجنيف بسويسرا 1960–1961**: بحثت في المزيد من التنازلات والتخفيضات الجمركية بين الدول البالغ عددها 26 دولة،[6] وسميت تشريفا لنائب وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون، ونتج عن الجولة تخفيض 4400 تعريفة جمركية وحوالي 4.9 مليار تجارة حرة.

والملاحظ في هذه الجولات الخمس المنعقدة أنها اقتصرت على مناقشة القيود الجمركية فقط إضافة إلى محدودية عدد الدول المشاركة فيها.

ح – **دورة كيندي (1963–1967)**:عقد الاجتماع التمهيدي لوزراء دول الأعضاء في ماي 1963م لتحديد أسس الجولة السادسة من المفاوضات حيث حلت قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة على السلع محل قاعدة التخفيض الجمركي من المعدات الجمركية القائم،سلع مقابل سلع،وقد أسفرت هذه الجولة على أساس خفض جمركي قدره50%من حجم التجارة العالمية وشملت مجموع الدول حتى بداية هذه المفاوضات وقد حضر الدورة 62دولة.[7]

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 38.

[2]– هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الدولي"، دار جرير، الطبعة الأولى، الأردن، 2006 ، ص 188.

[3]– عادل المهدي، "عولمة النظام الاقتصادي العالمي"، مرجع سابق، ص 153.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، ص38.

[5]– حشماوي محمّد، "الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في عصر العولمة"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 130.

[6]– عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، ص39.

[7]– سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية " معوقات الانضمام وآفاقه، المرجع السابق ، ص 13

خ - **دورة طوكيو 1973-1979**:اجتمع وزراء 90دولة في سبتمبر1973بمدينة طوكيو لوضع القواعد الخاصة بالدورة السابعة لمفاوضات متعددة الأطراف وكان مضمون الدورة يتمحور حول:

1.جعل انهيار نضام الدولار وبروز الدول المصدرة للبترول.

2.ارتفاع عدد أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبيين من 06إلى 09أعضاء.

3.زيادة الحتميات الاقتصادية منها تباطؤ الإنتاج الصناعي.

بدأت دورة طوكيو فعليا في عام 1975بعد قرار الكونغرس الأمريكي بقانون الإصلاح التجاري،كما استهدفت الغات من خلال هذه الجولة تخفيض جمركي متميز 300دولار من حجم التجارة الدولية على مدى سبع سنوات وقد تم الاتفاق على خفض الرسم الجمركي بما يعادل 30%من متوسط التعريفات في بداية الدورة كما تم الأخذ بعين الاعتبار المتزايدة للحماية غير التعريفة وقد أسفر هذا الاتفاق على تحقيق نتائج منها:

تحقيق تخفيضات جمركية مقدرة بحوالي34%على مدى 6سنوات عوض 8سنوات حيث انخفض الرسم الجمركي بالثلث تقريبا في أسواق السلع للدول الصناعية هذا ما أدى إلى وجود معدل متوسط للرسوم الجمركية المقدرة ب74%و الطبقة على المنتجات الصناعية.[1]

د - **جولة الأوروغواي 1986-1994**: تعتبر من أهم جولات الجات على الإطلاق، حيث أمكن التوصل إلى معالجة شاملة لمشاكل النظام التجاري الدولي، [2] وقد دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية حينما شعرت بتراجع مكانتها على الساحة العالمية رغم نفوذها العسكري والسياسي.
وتعد جولة الأوروغواي وما أصدرته من وثائق قانونية إسهامها في بناء مستقبل منظمة التجارة العالمية، حيث عقدت في هذه الجولة العديد من الاتفاقيات الدولية لتنظيم التجارة الدولية وحلت العديد من المسائل المهمة.[3]

[1] سليم سعداوي ، المرجع السابق ، ص 13-14

[2]- عادل المهدي، "عولمة النظام الاقتصادي العالمي" ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، ط2 ،2004ص 153.

[3]- سهيل حسين الفتلاوي، "منظمة التجارة العالمية"، دار الثقافة، الأردن، 2006 ، ص 29.

وقد برزت في هذه الجولة الخطوط الفاصلة الآتية:

أ- التأكيد على الارتباط بين السياسات التجارية و الاقتصادية و التفاوض كوحدة واحدة.

ب- التعامل مع القطاعات المهملة في التجارة العامية،كالسلع الزراعية أو الخدمات أو تلك التي تخضع لنظم خاصة مثل المنسوجات و الملابس الجاهزة.

وصدرت الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي من جانب 117دولة وقد شملت هذه الوثيقة البنود التي تضمنتها إعلان بونتا دليست(Dèlesta Ponta) شملت :

1-إنشاء منظمة التجارة العالمية.

2- الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع.

3- الاتفاق حول التجارة في الخدمات.

4- الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية وتجارة السلع المقلدة.[1]

طرحت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية (WTO) من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ،وقد تم عقد مؤتمر في عام 1947 م ثم اختتم في عام 1948م حيث مصدر ميثاق هافانا المعروف بميثاق التجارة الدولية ، لتأسيس منظمة التجارة الدولية تكون على مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،ولكن اختصاصها منصب على التوصل إلى اتفاقية للتجارة الدولية .وقد وقع على اتفاقية هافانا 56 دولة إلى إن الغونجرس الامريكي لم يصدق على الميثاق لخشية الإدارة الأمريكية بفقد السيطرة على تجارتها الخارجية ، بالإضافة إلى خلافاتها مع الدول الأوروبية حول قضايا التجارة العالمية .[2]

[1] - سليم سعداوي ، المرجع السابق ، ص15-16

[2] - محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ،2013 ،ص 61

2 - تطور المنظمة العالمية للتجارة:

لقد شهدت المنظمة العالمية لتجارة منذ ظهورها عدة تطورات حيث عقد فيها أربعة مؤتمرات بالإضافة إلى التطور تولدت عدة نزاعات،حيث تطرقت لحلها وفي هذا المبحث نبرز أهم التطورات التي لحقت بالمنظمة بالإضافة إلى كيفية حل النزاعات فيها.

المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام1996:

اشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة الخارجية و المالية و الزراعية لأكثر من 120دولة عضوا بالمنظمة العالمية للتجارة وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ في جانفي

1995وشمل هذا الاجتماعات و الجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء وناقشت هذه الاجتماعات و الجلسات المسائل المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليتين من نشاط وتنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي.

- المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا1998:

قد جاء المؤتمر ليطرح موضوعات جديدة بعد أن مر على إنشاء المنظمة أربع سنوات،بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ اتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الجولة الأوروغواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل على أن تتم عملية التقييم لكل اتفاقية على حدة الاعتبار أهداف تلك الاتفاقيات.

- المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام1999:

يعتبر مؤتمر سياتل الذي عقد في الفترة من1999/11/30إلى 1999/02/02المؤتمر الذي جاء بعد مرور 5سنوات عن بدء عمل المنظمة العالمية لتجارة وهي فترة أظهرت بدرجة كافية نتائج تطبيق جولة الأوروغواي من هنا أطلق مؤتمر سياتل العنان للفكر العالمي لكي يحث بقوة من عمولة أكثر وضوحا ويرجع فشله على التناقضات واتساع هوة الخلافات في المرافق بين مختلف الدول المتقدمة خاصة.[1]

[1]- سليم السعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية " معوقات الانضمام وآفاقه، المرجع السابق، ص ص 34،35.

إلا أن أهم ما ميز هذا المؤتمر هو انعقاده في ظروف استثنائية تصاعدت فيه حدة الصراعات و الخلافات بين بعض دول أعضاء المنظمة، هذه الصراعات غذتها تعاضم و تضارب مصالح الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي واليابان هذا من جهة وبين هذه الدول والدول النامية، مما أدى إلى فشل هذا المؤتمر على جميع الأصعدة وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية هي الرابح الأكبر.[1]

-المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عام2001:

يعتبر مؤتمر الدوحة المؤتمر الوزاري الذي عقد في الفترة 13/9نوفمبر 2001 بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 دولة بالإضافة إلى حضور حوالي 300فرد من منظمات دولية وكان عدد الدول النامية المشاركة في المؤتمر 99دولة تمثل حوالي 70%من الدول الأعضاء بالمنظمة وعدد الدول العربية 11وتمثل 55%من مجموع الدول العربية مع العلم أن هذا المؤتمر شهد انضمام الصين لتكون الدولة رقم142التي تنظم المنظمة العالمية للتجارة وهي مسألة لها دلالات كبيرة في المستقبل.[2] ومن أهم ما نتج عن هذا المؤتمر هو اعتراف الدول المتقدمة بأنه لا يمكن أن يكون هناك نظام تجاري عالمي بدون دول العالم الثالث[3].

– المؤتمر الوزاري الخامس: انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة الممتدة بين 10 و14 سبتمبر 2003 وهو يعتبر امتدادا لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات، وقد جاء هذا المؤتمر لمواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في جولة الدوحة والعمل على تكريسها ميدانيا، إلا أن الملاحظ على هذه الجولة هو الإخفاق الذي طبعها، وذلك نظرا لغياب رؤية موحدة لأهم القضايا التي كانت مطروحة على طاولة النقاش من إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية، والإسراع في إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، ودعم المؤسسات المالية العربية الساعية لتحديد أثر النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف على الدول العربية في مجال الزراعة و الملكية الفكرية وغيرها، ويأتي هذا الإخفاق وهو ثاني إخفاق في مسيرة المنظمة العالمية للتجارة بعد مرور أربع سنوات عن الإخفاق الكبير في سياتل الأمريكية.[4]

---

[1]– خالد عبد العزيز الجوهري، "قراءة في أوراق سياتل التناقض بين الحرية والعدالة"، مجلة السياسات الدولية، السنة 36، العدد 139، جانفي 2000، ص ص 194-195.

[2] سليم سعداوي ، المرجع السابق ، ص34-35-36

[3]– خالد عبد العزيز الجوهري، "منظمة التجارة العالمية، مراجعة موضعية"، مجلة السياسات الدولية، السنة 38، العدد 149، جويلية 2002، ص ص 213-215.

[4]– بن موسى كمال، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 362.

– المؤتمر الوزاري السادس: وقد عقدت فعالياته خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 18 ديسمبر 2005 في هونج كونج بالصين برئاسة السيد دونالد تسانج الرئيس التنفيذي للمنظمة الإدارية لهونج كونج بالصين، وبمشاركة وزراء الاقتصاد و التجارة ومسؤولين من 149 دولة أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى مسؤولين من المنظمات الدولية والإقليمية، ويأتي هذا المؤتمر عقب فشل المؤتمر الوزاري الخامس الذي عقد ببانكون عام 2003 وقد شهدت المفاوضات المتعلقة بهذا المؤتمر تعثرا في العديد من المسارات كان أهمها ملف الزراعة و القطن وملف السلع الصناعية، وملف التجارة في الخدمات، وملف التنمية، وقد انتهت فعاليات هذا المؤتمر بنتائج هزلية و بالكاد يمكن أن تكون قد أنقذت المؤتمر الكبير من الفشل الذريع، إلا أنها أبقت على المعاملة التمييزية التي تحضى بها الشركات الدول الغربية الغنية، فبحسابات المكسب والخسارة أظهر المؤتمر أن الدول النامية والتي تضم دولا عربية وإسلامية خرجت بالقليل، في حين أبقت الدول الغنية على آمالها العريضة متوهجة وحصلت على موافقة ضمنية على استمرار وضعها المهين على الاقتصاد العالمي.

أما فيما يخص النفاذ إلى الأسواق للسلع الصناعية، فقد نص الإعلان على أن يتم الاتفاق على أساليب وآليات المفاوضات بوعد أقصاه نهاية أفريل 2006، وأن تقدم جداول الالتزامات بنهاية جويلية 2006، والنظر في المبادرات التي ستكون على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة، كما راعى النص حق الدول النامية في تحديد المنتجات الحساسة.[1]

المطلب الثاني : مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة

1 – مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

1– مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : (MFN)

وهو الركيزة الأساسية لتحرير التجارة الدولية في إطار الجات ومعناه ا ناي امتياز تجاري بين بلدين من بلدان الاتفاقية ، لابد أن يشمل تلقائيا كل دولها الأخرى من دون المطالبة بذلك .فإذا منحت إحدى دولها نظيرة لها تخفيضا أو إعفاء كم ضريبة جمركية على سلعة مستوردة منها ،فان هذا التخفيض والإعفاء يعمم السلعة نفسها المستردة من سائر دول الجات الأخرى .فتتساوى كلها في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية .فمبدأ الدولة الأولى

[1]– حسان خضر، "برنامج عمل الدوحة ونتائج مؤتمر هونج كونج"، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2007، ص ص 14-19.

بالرعاية يعني إذا المساواة في المعاملة بين كل دول الاتفاقية وليس منح رعاية خاصة لإحدى دولها دون الدول الأخرى.[1]

2- مبدأ تحرير التجارة الدولية :

القيود التعريفية هي الرسوم الجمركية والقيود غير التعريفية تشمل كثيرا من معوقات التجارة لاسيما القيود الكمية، مثل حصص الاستيراد ودعم الصادرات ، وتحرير التجارة هو هدف الجات الأساسي، إذ أن دول الاتفاقية الأعضاء ملتزمة بالعمل على إزالة تلك القيود أو تخفيضها في إطار مفاوضات تشارك فيها كل تلك الدول على أساس مبدأ التبادلية .بمعنى أن ما تعرضه كل دولة من إزالة أو تخفيض يكون مشروطا بحصولها على عروض مماثلة من الدول الأخرى ، فتتعادل فوائد كل منها أي أن تخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية من الجانب الأخر ، لابد أن يقابله تخفيض معادل في القيمة من الجانب الأخر وما ان تسفر المفاوضات عن اتفاق على تعريفة جمركية معينة حتى يصبح ملزم ، لا يجوز رفعه من خلال مفاوضات أخرى أو إجراءات محددة .

3- مبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية في تقييد التجارة الدولية :

إن حصص الاستيراد وما شابهها هي من المحرمات في اتفاقية الجات .

فإذا كان لابد من التقييد ، حماية للصناعة الوطنية أو علاجا لعجز في ميزان المدفوعات ،فانه ينبغي للالتجاء إلى الوسائل السعرية ، أي التعريفة الجمركة وليس إلى الكمية أو غي التعريفية ، ومثال ذلك ان رسما جمركيا مقداره 50 يعرض على الواردات من سلعة معينة ، لحماية المنتج المحلي يحدد مقدار الدعم الذي يحظى به ذلك المنتج ولو اعتمد أسلوب كمي بالحظر الكلي أو بتحديد الكمية المسموح باستيرادها لما أمكن معرفة مقدار الدعم الممنوح ولا النفقة الحقوقية التي ينطوي عليها هذا النوع من الحماية .ولذلك الجات لأساليب الكمية في حالات استثنائية نصت صراحة وذلك في السلع الزراعية وفي حالة عجز خطر في ميزان المدفوعات أو ازدياد مفاجئ للواردات من سلعة معينة ، يضر بإنتاجها المحلي.[2]

[1] - محمد حمد القطاطشة، المرجع السابق، ص62.

[2] - المرجع السابق، ص62-63

3- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

وطبقا لهذا المبدأ تحصل الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار والتزام الدول المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها للقيام ببرامج التنمية بما تحتويه من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجاتها.[1]

4- مبدأ المصداقية أو الشفافية:

وفق هذا المبدأ تعد الرسوم الجمركية شكل الحماية الوحيد الذي تسمح به الجات لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.[2]

2 - أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

تهدف المنظمة العالمية للتجارة بصورة عامة إلى تحرير التجارة العالمية اعتمادا على المبادئ الأساسية للاتفاقية الجات 1947 وتتطابق أهدافها مع أهداف الجات التي أصبحت جزء منها وقد تم توسيع الأهداف لمنح المنظمة صلاحية تنظيم تجارة الخدمات إلى جانب تجارة السلع كما أن الأهداف توضح بأنه من أجل دفع التنمية الاقتصادية من خلال توسيع التجارة لابد من الاهتمام بحماية التنمية والحفاظ عليها.وقد أضيف هدف جديد إلى الاهداف العامة للمنظمة والذي ينص على بذل الجهود الايجابية لتأمين حصول البلدان النامية وخاصة الأقل نموا على نصيب أكبر من نمو التجارة العالمية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.[3]

بالإضافة إلى تحقيق أهداف الجات تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق أهداف أخرى تدور حول الهدف الرئيسي وهو تحرير التجارة العالمية وهي:

رفع مستوى الرفاه الاقتصادي لشعوب الدول الأعضاء من خلال رفع معدلات التنمية وتحقيق العمالة من خلال رفع معادلات التنمية وتحقيق العمالة الكاملة للموارد الاقتصادية وتوسيع الإنتاج وزيادة دعمه بشكل مستمر والاتجار بالسلع والخدمات ، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وحماية البيئة وإيجاد الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك ، وخلق أجواء المنافسة الدولية في التجارة التي تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخفيض

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص32.

[2]- عاطف السيد، "الجات والعالم الثالث"، مجموعة النيل العربية، مصر، ص 20.

[3]- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، المنهل، 2010، ص 417

الموارد.والسيطرة على الاقتصاد العالمي فمن أولى أهداف منظمة التجارة العالمية وأهمها هو السيطرة على الاقتصاد العالمي ويقصد بالسيطرة على الاقتصاد العالمي هو ان تكون منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي المشترك في سير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتطبيق الاتفاقات المعقودة في نطاق المنظمة والقواعد القانونية الخاصة بالمنظمة.

كما تعد حرية التجارة العالمية من أولى أهداف منظمة التجارة العالمية .ومبدأ حرية التجارة العالمية التي حددته نتائج جولة أورجواي هو أن العالم سيشهد درجة اعلي من التحرير لفي المعاملات التجارية بين الدول بالقياس إلى الوضع السابق لاعتبارات عديدة.[1]

إيجاد منتدى المفاوضات التجارية: تهدف منظمة التجارة العالمية أيضا إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارة العالمية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.

تحقيق التنمية: تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول بخاصة النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق. وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة,فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها الدول المتقدمة,وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها .وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.[2]

إقامة نظام تجارة دولية حرة يفضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والعمل على تحقيق مستويات التشغيل الكامل بها.[3]

التخلي عن حماية وتحرير التجارة الخارجية على المدى الطويل، ويتم ذلك بشكل أساسي عن طريق الدخول في مفاوضات لخفض التعريفات الجمركية بشكل متبادل،[4]

[1] – محمد حمد القطاطشة ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، المرجع السابق، ص67

[2] – محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ،المرجع السابق،ص 70-71

[3]– عاطف السيد، "الجات والعالم الثالث"، مرجع سابق، ص 18.

[4]– سهيل الحسين الفتلاوي، "منظمة التجارة العالمية"، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص 20.

تحرير التجارة الدولية عن طريق التخلص من العقبات التي تعترض مسيرتها وإنشاء هيكل للتجارة الحرة بين دول العالم الثالث.[1]

3 - الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء ،وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف ،وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورجواي ،ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية.

1 – المؤتمر الوزاري :

يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة .ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل ،وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر 1996في سنغافورة ،وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جينيف في مايو 1989،والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر1999،والرابع في الدوحة في نوفمبر 2001،والخامس في كانون بالمكسيك 2003، والسادس في هونغ كونغ2005.

2 – الأمانة العامة :

تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون اليها ،ولا توجد للأمانة سلطة اتخاذ القرار حيث تتمثل واجباتها الرئيسة في الإسناد الفني والمهني للمجالس واللجان المختلفة ،وتوفير المساعدة الفنية للبلدان النامية ، ومراقبة وتحليل التطورات في التجارة العالمية .وتوفير المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام ، وتنظيم المؤتمرات الوزارية ،كما توفر الأمانة أيضا بعض أشكال المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات وتقدم المشورة للحكومات الراغبة في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية.[2]

وتقوم هذه الأمانة بإدارة الشؤون المنظمة وإعداد الوثائق، وتحضير المؤتمرات السنوية والاتصال بالحكومات، وتعمل هذه المنظمة تحت إشراف المدير العام للمنظمة، المعين من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد له سلطاته وواجباته، كما يقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة العامة ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري.[3]

---

[1] – محمد خميس الزوكة، " جغرافيا التجارة الدولية"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 126.

[2] – منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، المرجع السابق،ص 76

[3] – سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2001، ص 70.

3 – المجلس العام :

يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة ،يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا ، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري ،كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية ، وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

4 – المجالس الرئيسية :

تتكون المجالس الرئيسية من :

– مجلس تجارة السلع : ويحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية ولجنة الاجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الاغراق.

– مجلس تجارة الخدمات :ويشرف عليها عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية .

– مجلس حقوق الملكية الفكرية : ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة .

5 – اللجان الفرعية :

–لجنة التجارة والبيئة : وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة .

–لجنة التجارة والتنمية :التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا

–لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات .[1]

والشكل الآتي يمثل الأجهزة المكونة لمنظمة التجارة العالمية:

[1]– محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، المرجع السابق،ص76– 77

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

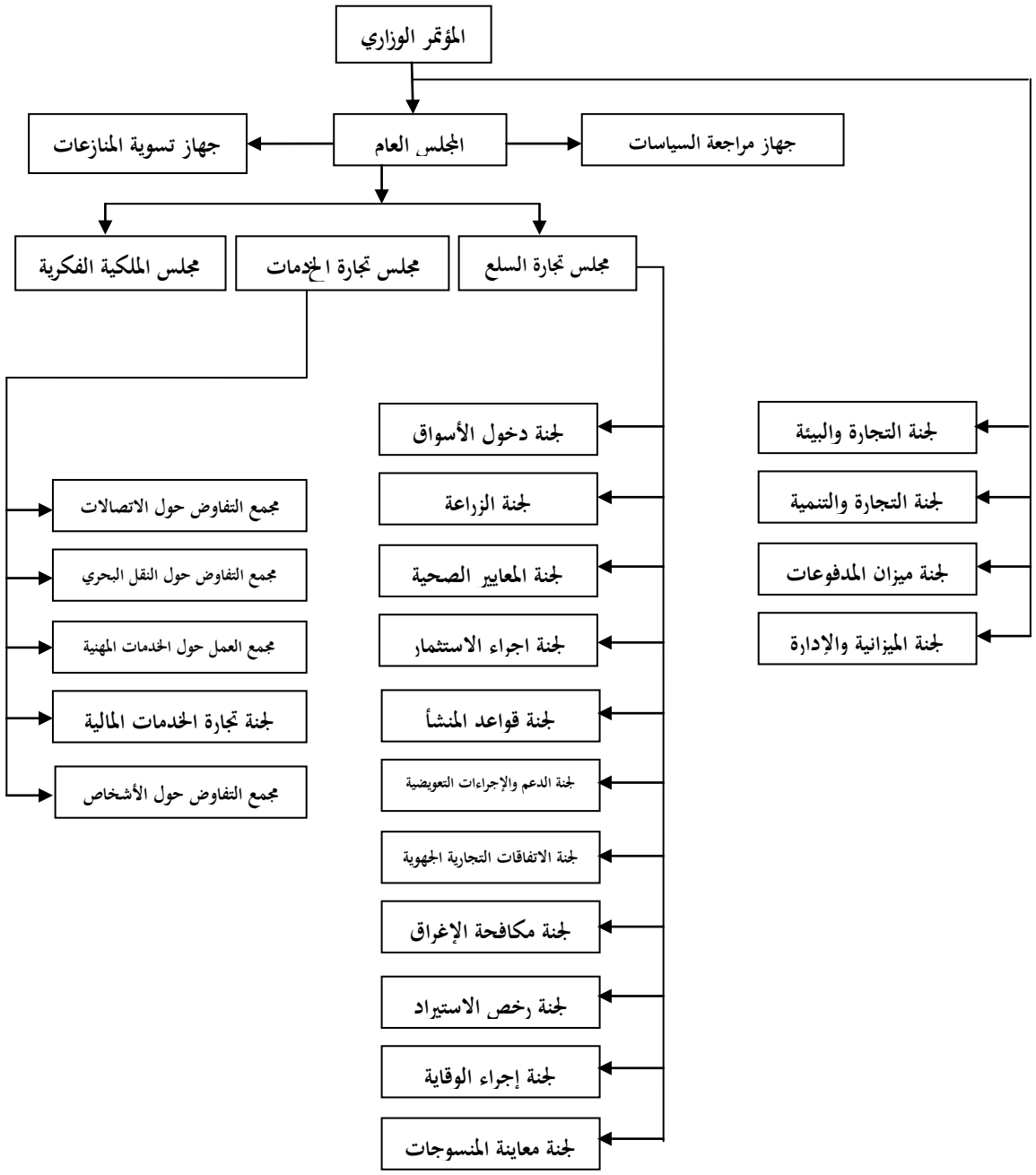

المصدر: آيات الله مولحسان: "المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية ـ دراسة حالة (الجزائر- مصر) ـ أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 80.

4 – شروط وأسلوب الإنضمام للمنظمة

أولا: الشروط

تشترط المنظمة الدولية عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها,كما توجد بعض الإجراءات الواجب إتباعها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الموافقة على جميع نتائج جولة أورجواي دون استثناء.

1–تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن التراجع عنها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2–تقديم التزامات في الخدمات

تقدم الدول جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز و الشروط التي تعترض القطاعات و النشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

3–الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تتعهد الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية و اتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية),أي عليها أن توافق على اتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام الجات وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.[1]

ثانيا: أسلوب الانضمام والانسحاب.

لقد نصت المادة 12 من الاتفاقية على أنه يحق لأي دولة أو أي إقليم جمركي يتمتع بحرية تامة في إدارة علاقته التجارية، في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعد تقدمه بطلب الانضمام والتزامه بتقديم تنازلات جمركية بما يضمن فرص النفاذ إلى أسواقه المحلية في مجال السلع والخدمات، كما يتعين على البلد الساعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التوقيع على جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وهي اتفاقية الجات لعام 1994،

[1]– محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، المرجع السابق،ص 74-75

والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، والاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية [1] ولعل من أهم الشروط والالتزامات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الساعية للانضمام ما يلي:[2]

– تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها كالالتزامات الخاصة بالمنتجات الزراعية (فتح الأسواق الداخلية، رفع الدعم عن الصادرات المتعلقة بالمواد الزراعية) وكل ما يتعلق بقطاع الخدمات.

– تعهد الدول التي تسعى للانضمام بإجراء تعديلات في تشريعاتها وقوانينها الوطنية بالإضافة إلى تبني الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية.

– تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان الصناعية للانضمام مع تلك —السياسات– التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.هذا ونشير إلى أنه يتعين على الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف، بحيث يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، ويتم من خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يتعين على الدولة الطالبة للانضمام أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة العمل التي تعين خصيصا لدراسة طلبها، كما يتعين عليها الإجابة بكل شفافية على مختلف الأسئلة الكتابية والشفهية الموجهة إليها، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة...الخ.

أما فيما يتعلق في المفاوضات الثنائية الأطراف فيتم خلالها التفاوض حول سلسلة من التنازلات تخص تحرير التجارة الخارجية بالسلع والخدمات، وتترجم تلك التنازلات في تقديم قوائم على شكل جداول بحيث تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى، علما أنه بعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة الطالبة للانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء ويدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب، وبالتالي يتضح أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتوقف بدرجة كبيرة على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها.

[1]– محمد زايد بن زغيوة، "الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة —دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، 2006، ص ص 37-38.

[2]– نفس المرجع، ص ص 37-38.

المطلب الثالث : وظائف و انجازات المنظمة العالمية للتجارة

1- وظائف المنظمة العالمية للتجارة:

نصت اتفاقية التأسيس للمنظمة العالمية للتجارة 16 مادة على مختلف الجوانب والقضايا التي تحكم عمل المنظمة باعتبار الإطار المتعدد الأطراف المشترك لتسير العلاقات التجارية بين أعضائها وفقا للاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم انجازها وقد حددت المادة الثالثة من مواد هذه الاتفاقية مهام المنظمة العالمية في التجارة فيما يلي :

1- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف ، وإدارة الاتفاقيات الجماعية وهي تلك التي تلزم الأطراف التي وافقت عليها فقط .

2- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في المسائل المتعلقة أو المتفق عليها فضلا عن الشروط في جولات أخرى للمفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير في التجارة الدولية .

3- الإشراف على جهاز فصل المنازعات وتسوية الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الاتفاقيات التجارية مذكرات التفاهم وتجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة .

4- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق مع القواعد والضوابط المتفق عليها .

5- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما من اجل المزيد من التنسيق والتوجيه للسياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.[1]

2- انجازات المنظمة العالمية للتجارة:

سنعرض أهم انجازات المنظمة من خلال العناصر الثلاثة التالية:

1- اتفاقية تكنولوجيا المعلومات:

تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز الاتفاقيات التي أنجزتها المنظمة، حيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول عام 1996 ووقعت عليها 43دولة معظمها من الدولة المتقدمة والتي تنتج93%من حجم التجارة العالمية في منتجات

[1]- محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، المرجع السابق، ص64

تكنولوجيا المعلومات وتنص هذه الاتفاقيات على أن تقوم الدول الموقعة بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25%سنويا إلى غاية سنة 2000 بالإضافة إلى أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بالإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.

تعد هذه الاتفاقية من أبرز الإنجازات التي حققتها المنظمة، وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن المؤتمر الوزاري الأول الذي انعقد في سنغافورة عام 1996، ووقع عليها ممثلي 43 دولة أغلبهم ينتمون إلى الدول المتقدمة والتي تنتج ما يقارب 93 % من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات، وتنص هذه الاتفاقية على التزام الدول الموقعة بإزالة التعريفات الجمركية تدريجيا على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25 % سنويا إلى غاية سنة 2000، بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.[1]

وما يمكن قوله أن هذا القطاع يعد واحدا من القطاعات النادرة التي تتوافق فيها مصالح الدول المتقدمة والنامية كل وفق ظروفه، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول المنتجة لهذا النوع من التكنولوجيا لتحرير التجارة من أجل غزو الأسواق، يكون في صالح الدول النامية أن تحرر تجارتها في هذا القطاع الحيوي الهام من أجل تخفيض نفقات الحصول على هذا النوع من التكنولوجيا الحيوية والتي أصبحت تمثل مكونا رئيسيا من مكونات النمو الاقتصادي المعاصر.[2]

2- اتفاقية الخدمات المالية:

بدأت منظمة التجارة العالمية مفاوضات الخدمات المالية في أفريل 1997وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس العام وهذا يعتبر أحد الانجازات الهامة التي حققتها المنظمة العالمية للتجارة.[3]

لقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها:[4]

- تزاوج الشركات الوطنية والأجنبية من خلال فتح الأسواق الوطنية للبنوك والشركات الأجنبية التي تتعامل بالأوراق المالية، لتعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية.

[1]- محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية"، الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة بعنابة 29-30 أفريل، 2002، ص ص 340-341.

[2]- أسامة المجدوب، " العولمة والإقليمية"، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 172.

[3]- سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية " معوقات الانضمام وآفاقه، المرجع السابق ، ص36-37

[4]- نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2001، ص ص 238-240.

– فتح المجال للشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة لتصدير خدماتها إلى عملائها في الدول الأخرى.

–إفساح الطريق للشركات والمؤسسات المشتركة بمزاولة نشاطاتها في الدول المضيفة.

إن هذه الاتفاقية قد فتحت المجال أمام العالم الخارجي للدخول إلى الأسواق الدولية والاستفادة من التدفقات الرأسمالية التي تتجه إليها، بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتطورة من خلال تحرير التجارة.

3- إعطاء مزايا للدول النامية:[1]

وذلك بواسطة تنفيذ مساعدة للدول النامية المحدودة الداخل،إضافة لزيادة قدرتها على زيادة تجارتها الدولية،وفي هذا السياق قررت دول الإتحاد الأوروبي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.

ولا يفوتنا هذا أن نذكر بأن المنظمة العالمية للتجارة،ومنذ نشأتها عام 1995استطاعت أن تبحث وتبث في بعض الموضوعات التي هي من صميم عملها إلا أن أمامها العديد من المسائل التي تحتاج مناقشات مستفيضة ومفاوضات مضنية أهمها:

– التجارة العالمية و البيئة.

– التجارة و الاستثمار الأجنبي.

– التجارة وسياسة المنافسة.

– التجمعات الاقتصادية الإقليمية ....الخ.[2]

بالإضافة إلى ما تم استعراضه من إنجازات، فإن المنظمة وافقت على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية، كما أنها عملت على التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق.[3]

[1]– سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية " معوقات الانضمام وآفاقه، المرجع السابق، ص 38

[2]– المرجع السابق، ص 39.

[3]– أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية"، مرجع سابق، ص 189.

المبحث الثالث : النظام التجاري العالمي الجديد في الدول النامية

المطلب الأول : النظام التجاري العالمي والدول النامية

1 – مزايا وجود النظام التجاري العالمي :[1]

- يدعم النظام السلام و يعززه .
- يؤدي إرساء الأسس و القواعد إلى جعل الحياة أيسر للجميع يحقق الرفاهية الاقتصادية
- تخفيض إنفاق القطاع العائلي .
- تقديم الخيارات أمام المستهلكين وأمام مستخدمي عوامل الإنتاج.
- زيادة الناتج القومي و زيادة الدخل الفردي .
- يحمي نظام التجارة الحرة الحكومات من وجود التحزب و التجمعات .
- يساعد نظام التجارة الحرة وجود حكومات قوية .

2 – الانتقادات اتجاه النظام التجاري :

- التدخل في الشؤون الاقتصادية للبلاد حتى تملى السياسات على الحكومات .
- إن منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرر التجارة إياكان المقابل بقطع النظر عن التكلفة الاجتماعية أو الآثار الجانبية و بخاصة على الفقراء .
- تغليب المصالح التجارية على التنمية الحقيقية ومقتديات البيئة النظيفة وبالتالي على الصحة والأمان .
- إن منظمة التجارة العالمية تقضي على فرص التوظف و تزيد من حدة الفقر .
- إن الدول الصغيرة لا حول لها و لا قوة في منظمة التجارة العالمية .
- إن منظمة التجارة العالمية هي أداة في يد التحزيات و التجمعات و اللوبي القوية .
- إن الدول الأضعف مجبرة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .
- إن منظمة التجارة العالمية منظمة غير ديمقراطية .

[1] – محمد إبراهيم عبد الرحيم ، العولمة والتجارة الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر 2009 ، ص150-151

المطلب الثاني : انعكاسات تحرير التجارة العالمية على البلدان النامية

1 – أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية:

منحت الاتفاقات متعددة الأطراف للدول النامية ومن بينها الدول العربية فترة انتقالية بغية تطبيق أحكام ولوائح المنظمة، وبذلك تكون على استعداد للاستفادة من المزايا الممنوحة لها، بالإضافة إلى تحمل جميع الأعباء، وفيما يلي بعض الآثار المترتبة على تحرير التجارة العالمية:

– أثر تحرير التجارة الخارجية على السلع الصناعية: تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية، كما أن جولة الأورغواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38 % في الدول الصناعية و 19 % في البلدان النامية. إن هاتين النسبتين توحي بأن المجموعة الأولى خفضت رسومها بنسبة عالية تعادل ضعف نسبة التخفيض في المجموعة الثانية. والواقع أن كلا من هاتين النسبتين كان نتيجة حسابية للعلاقة بين السعر (التعريفة) الرسوم الجمركية قبل وبعد جولة الأوروغواي، قبل هذه الجولة كان المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية 6,3 % وانتقل بعدها إلى 3,9 % بلغ التخفيض إذن 2,4 نقطة و 6,3 % ليحصلوا على 38 %، ولا علاقة لهذه النسبة الأخيرة بسعر الرسوم، فهي تمثل نسبة هبوط الإيرادات فقط، وينطبق هذا الوصف على البلدان النامية حيث كان المعدل العام لأسعار رسومها الجمركية 15,3 % قبل جولة الأوروغواي فأصبح 12,3 % بعدها، بلغ التخفيض ثلاث نقاط مئوية، أي أعلى من التخفيض في الدول الصناعية.[1]

أثر تحرير التجارة العالمية على المنسوجات والملابس: يعد قطاع المنسوجات والملابس ذا أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان النامية (بما فيها الدول العربية) حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الدول العربية 854 يشتغلون في 76 ألف منشأة، ¾ من هؤلاء العمال في مصر وتونس والمغرب.

طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية تم إلغاء اتفاق الألياف لعام 1974 وتحرير تجارة المنسوجات في ظل اتفاق متعدد الأطراف وذلك بغية السماح بفرص أوسع للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

[1]– محمد قويدري، المرجع السابق، ص 20.

إن الاتفاق الجديد لم يحرر كليا تجارة هذه السلع، بل تعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات، يتم خلالها وعلى التوالي تحرير 16 %، 17 %، 18 %، 49 % من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع، إن الدول النامية تعبر في أكثر من مناسبة عن امتعاضها الشديد لعدم احترام الدول الصناعية لالتزاماتها.

- **أثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الزراعة:** إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بسنة واحدة تم الاستعاضة عن ما نسبته 30 % من القيود الكمية التي كانت مفروضة على المنتجات الزراعية برسوم جمركية، وبذلك التزمت الدول المتقدمة بتقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال ست سنوات بنسبة معدلها 36 % وخلال عشر سنوات بنسبة معدلها 25 % فيما يخص الدول النامية، أما الدول الأقل نموا فهي غير مجبرة على تقليص رسومها الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية.

نشير هنا إلى أن الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية ومنها بعض الدول العربية تعتمد على اتفاقات تفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الإتحاد الأوروبي وبالتالي لا تتأثر هذه الصادرات بعمليات تحويل القيود إلى رسوم أو تقليص الرسوم إلا بعد انقضاء مدة تلك الاتفاقات، لكنها تتأثر سلبا حال انفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة للدول غير المنتمية لتلك الاتفاقات وبالتالي سوف تتضرر صادرات الدول التي تفتقر إلى الميزة التنافسية.

إن تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقات متعددة الأطراف يدفع بالدول الصناعية إلى رفع الدعم على المنتجات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تتكبد الدول النامية خسائر كبيرة، وفي هذا السياق فقد تجاوزت فاتورة الغذاء للدول إتحاد المغرب العربي سنة 1994 خمس مليارات دولار.

أما الاعتماد على الحبوب المستوردة لتغطية العجز الداخلي فقد بلغ 80 % بالنسبة للجزائر و 70 % بالنسبة لكل من المغرب وتونس، أما مجموع المواد الغذائية المستوردة فقد شكلت ما نسبته من مجموع الواردات 26 % بالنسبة للجزائر و15 % بالنسبة للمغرب و30 % بالنسبة لتونس وموريتانيا.[1]

بالإضافة إلى أن الصادرات الزراعية للدول العربية تقدر بأقل من 7 مليار دولار أي 1 % من الصادرات الزراعية العالمية، أما وارداتها فتفوق 28 مليار دولار أي 6 % من الواردات الزراعية العالمية في ذات الوقت وعلى صعيد المنظمة العالمية للتجارة، لا توجد معالجة حقيقية لهذه المعضلة، بل إن التبعية الغذائية للدول النامية تتعاظم تدريجيا، وتدفع باتجاه متفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض المقدمة

[1]- محمد قويدري، المرجع السابق، ص 21.

من قبل صندوق النقد الدولي، ومن جهة أخرى قد يترتب على تحرير السلع الغذائية بعض الآثار الإيجابية مثل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية، نتيجة زيادة الحافز الاستثماري إلا أن الأمر يتوقف على ضرورة الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعمة من قبل الدولة.[1]

- **أثر تحرير التجارة العالمية على قطاع الخدمات** : أصبحت تجارة الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار دولار أي خمس التجارة العالمية، حيث تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارتها، وقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان وكندا 939 مليار دولار أي ثلث صادرات العالم في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار أي 2,1 % فقط من الصادرات الخدمات في العالم، وتبلغ وارداتها 38 مليار دولار أي 2,7 % من الواردات العالمية.

استنادا إلى المبادئ العامة التي تسري على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بالدولة الأولى بالرعاية وشفافية السياسة التجارية والمعاملة الوطنية، إذ على كل عضو أن يمنح حالا وبدون شروط معاملة متساوية لجميع الأعضاء كما هو ملزم بمعاملة خدمات دولة أخرى معاملة الخدمات المحلية، وعليه أيضا نشر القوانين والإجراءات التفضيلية المرتبطة بالخدمات.

وتجدر الملاحظة أن بعض الدول النامية بما فيها بعض الدول العربية (مثل السعودية، مصر، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، المغرب) قد شهدت نموا في قطاع الخدمات وتكوين حصيلة هامة من النقد الأجنبي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في هذا المجال نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية التي تمتلكها الشركات الأجنبية، وبالتالي فقدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية ضعيفة.[2]

- **أثر تحرير التجارة العالمية على حقوق الملكية الفكرية:** تعود جذور حماية هذه الحقوق الفكرية، إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية واتفاقية BERNE لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف، كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشأت عام 1967 مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين وتضم 157 دولة، وتحت ضغط الولايات

[1] – صالح صالحي، " الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية"، سطيف، 29 –30 أكتوبر 2001، ص 8.

[2] – محمد قويدري، المرجع السابق، ص ص 21، 22.

المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ورغم معارضة معظم الدول النامية، انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة الأوروغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة، والواقع أن مناقشة الملكية الفردية في إطار الجات أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة لا تعدو أن تكون محاولة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج إبتكاراتهم واختراعاتهم العلمية، والانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا وبراءات الاختراع إلا بشروط تضعها الدول المتقدمة.

إن مقدرات الدول النامية لا تسمح لها في الوقت الراهن اكتساب ميزة تكنولوجية وإبتكارية، إذ الأمر يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير، وذلك يعد مشروعا جد مكلف، وعليه قد تكون مشروعات الشراكة مع الطرف الأجنبي مسألة إستراتيجية لتضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة للعالم المتقدم.

- **أثر تحرير التجارة العالمية على الحقوق الاجتماعية للعمل:** يعتبر موضوع التجارة وحقوق العمل من أكثر الموضوعات التي هي محل خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية وقد تم إثارتها خلال المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة عام 1996 وأدرج في جدول أعماله ما يسمى " المعايير الأساسية للعمل" حيث طالبت الدول المتقدمة بأن تكف الدول النامية عن استخدام العمالة من صغار السن وذلك للمحافظة على حقوق العمل، وأي تجاهل لهذه الحقوق يقود إلى إفساد مبدأ التبادل الحر وإبطال مشروعيته.

وبذلك طالبت الدول النامية مناقشة موضوع العمالة لدى منظمة العمل الدولية باعتبارها الجهاز المختص لمناقشة هذه المشاكل، وتجدر الإشارة هنا إلى أن توسيع دائرة تشغيل الأطفال سوف تحرمهم من فرص التعلم وتجعلهم غير مؤهلين لإحداث تنمية اقتصادية أساسها التنمية الاجتماعية.[1]

2 – أثر التحرير على الهيكل الاقتصادي للدول النامية :

لاشك أن تحرير التجارة الدولية قد أدى إلى تغيرات هامة على الهيكل الاقتصادي للدول النامية، وبعض هذه التغيرات تعد تعميقا لأوضاع كانت موجودة بهذه الاقتصاديات مثل الازدواجية الاقتصادية ، وبعضها جديد مثل اتساع دور القطاع الخاص وتراجع القدرة على وضع خطط تنموية.

[1]– محمد قويدري، المرجع السابق، ص ص، 22،23.

1 -الدول النامية وكيفية التحول لاقتصاد السوق:

تعد العولمة كمصفوفة من العمليات المتداخلة والمرتبطة ببعضها ، وليس كعملية أحادية تدور بشكل مركزي حول الاقتصاد العالمي ، وانتقال تطبيقات السوق الحر إلى مرحلة غير مسبوقة جغرافيا والبعد السياسي في العولمة لا يقل بحال عن البعد الاقتصادي ، بل إن عملية إطلاق "السوق الحر" في الكثير من البلدان التي قضت عقودا وهي تسير اقتصادياتها وفق نظرية التخطيط المركزي للعملية الاقتصادية لم تتم إلا بتدخل قوي من الدولة لم يخل من قسر في عدد من الأحيان . وهذا ينطوي على مغزى كبير ومضاد فالأساسيات الأولية وراء فكرة السوق الحر تقول بضرورة انسحاب الدولة إلى خارج المجال الاقتصادي ، وتترك لقوى السوق حرية تشكيل أنماط المبادلات الاقتصادية ، وتدخل الدولة بقوة لفرض السوق الحر – في مجتمعات لا تملك قطاعات خاصة ، أو شركات ، أو بنى تحتية متدرجة النمو ، تكون استجابتها لبيئة السوق الحر موضوعية ، وغير مسيرة بعوامل خارجة عن المنطق الاقتصادي – يؤدي إلى اختلالات وتشوهات تكون هي النتيجة البديلة عن الاختلالات والتشوهات التي أنتجتها العقود الطويلة من الاعتماد على سياسات التخطيط المركزي للاقتصاد.

2 -ازدواجية الاقتصاد وسيطرة قطاع السلع التصديرية :

من المعروف أن هدف رأسمالية المركز من سيطرتها على الأطراف هو فتح أسواق جديدة لصناعتها واستجلاب المواد الخام الرخيصة لتغذية صناعتها ، مما أدى إلى التقسيم الحالي للعمل الدولي ولتحقيق ذلك بدأت دول المركز في السيطرة على قطاعات السلع الأولية، التي تحتاجها ، ورفع وتحسين معدلات الإنتاج في هذه القطاعات ، وقطاعات الخدمات المكملة لها ، واستخدمت رؤوس أموالها في الاستثمار في هذه القطاعات ، بل ومن خلال السيطرة السياسية على الأطراف، استطاعت دول المركز أن توجه الاستثمارات المحلية لصالح قطاعات التصدير [1]

التي تفيدها ، وقد تم إتباع هذا التوجه بحجة أن هذه القطاعات التصديرية تعطي عائدا أكبر وتجد سوقا لتصريفالإنتاج ، بعكس الحال عند التوجه للسوق الداخلي التي لن تجد الصناعات مجالا للتصريف فيها لقلة الدخول والتي ستجعل العائد قليلا بدوره.

ولقد ترتب على تحديث قطاع السلع التصديرية أن أصبح هذا القطاع يستولي على نسبة كبيرة من الدخل القومي مما أدى إلى ظهور التفاوت الكبير في دخول الأفراد ، والذي أدى بدوره إلى زيادة طلب هذه الفئات ذات

[1]- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة بين التأييد والمعارضة، دار الخولي للطباعة، مصر، الاسكندرية، 2009 ص218-219-220

الدخل المرتفع وخاصة على السلع الكمالية والاستهلاكية رغبة محاكاة المجتمعات المتقدمة وتحت تأثير فنون الترويج الرأسمالية ، مما أدى إلى زيادة الاستيراد ومحاولة البدء في صناعات خفيفة تخدم السوق المحلي بالأساس وهكذا أدت هذه الحلقة المترابطة إلى خلق طبقة تمتلك محليا وسائل إنتاج ما يتم تصديره وتقوم باستيراد ما تريده سلعيا وتعمل كوسيط للرأسمال العالمي .

3 -التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة:

ترتب على انخراط الدول المتخلفة في سوق الرأسمالية العالمي ، أن أصبحت اقتصادياتها تابعة للدول المتقدمة ، بمعنى أن صادراتها تعتمد على التصريف في أسواق الدول الصناعية التي تستورد منها ما تحتاجه ، هذه التبعية الاقتصادية ليست ناشئة عن كون صادرات الدول المتخلفة مكونة من منتجات أولية زراعية أو منجميه فهناك العديد من الدول المتقدمة تصدر مثل هذه المنتجات (أمريكا وكندا من أكبر الدول المصدرة للقمح مثلا) ولكن نشأت التبعية بسبب أن اقتصاديات الدول المتخلفة تقتصر على هذه المنتجات أي أن الإنتاج لا يتكامل ولا يتداخل ضمن بنية صناعية تعتمد على السوق المحلي في الأساس وأصبحت تجارة الأطراف (الدول المتخلفة) تتم في أغلبها مع دول المركز (الدول الصناعية) بعكس الحال فيما بين الدول المتقدمة التي تتم غالبية تجارتها فيما بينها.

كما تتجلى السيطرة كذلك عبر بنية التمويل ، ففي دول المركز التمويل داخلي أي تتولاه الرأسمالية المحلية ، أما في الأطراف فالتمويل يأتي بصورة أساسية من رأس المال الأجنبي ، مما يؤدي إلى تدفق الأرباح للخارج على نحو يؤدي إلى تقليل التراكم الداخلي الذي يمكن إعادة استثماره.[1]

4 -الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية :

من الانتقادات التي توجه لتحرير التجارة والتحول لاقتصاد السوق أن التركيز والاهتمام ينصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية والتي يجب أن يوجه لها الاهتمام وأنه يتم التغاضي عن التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية ، وتعمد عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية ، لأن إنهاء إجراءات الحماية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض

[1]- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة بين التأييد والمعارضة، المرجع السابق، 225-226

الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات ، كما أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي .

5 تحرير الاستثمارات لصالح الشركات الدولية وعلى حساب مصالح الدولة الوطنية :

تخلو اتفاقية تحرير الاستثمار من أية قيود على الشركات الدولية لمنعها من الدخول في اتفاق فيما بينها لاقتسام الأسواق أو لفرض أسعار احتكارية ، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج ، وترى الدول النامية أن حرمانها من وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية دون إلزام الشركات متعددة الجنسيات عن الامتناع عن فرض أسعار احتكارية والتلاعب بالأسعار هو ضد مصالحها ، ولقد أثبتت التجربة العملية أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994 ودول جنوب شرق آسيا 1998 والبرازيل وروسيا 1999) ومن المخاطر التي يمكن للدول النامية أن تتعرض لها من جراء تحرير الاستثمارات :

- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال
- مخاطر تعرض البنوك للأزمات
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة
- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج
- إضعاف السياسة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية
- مخاطر دخول الأموال بغرض(غسيل الأموال)[1]

6 – مدى الحرية للدول النامية في اختبار اقتصاد السوق وتحرير التجارة

وقعت الدول النامية على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في أبريل 1994 تحت التهديد حينها بتحميلها مسؤولية فشل المنظمة وبالإغراء أحيانا أخرى بالوعود التي تقدمت بها الدول الصناعية لمساعدة الدول النامية في التغلب على المشاكل التي ستواجهها ، ومن الأمور التي شكلت ضغطا على الدول النامية الكونجرس الأمريكي كان قد حدد تاريخ 15 ديسمبر 1993 نهاية للفترة التي حددها للرئيس الأمريكي للتفاوض حول نتائج جولة أورجواي من دون الرجوع إليه وهو ما استثمرته الإدارة الأمريكية للضغط على الدول النامية من أجل الموافقة على نتائج

[1]– محمد صفوت قابل، تحرير التجارة بين التأييد والمعارضة، المرجع السابق، ص ص: 229-230

جولة أورجواي دون الدخول في مفاوضات أخرى ، كما كانت هناك مخاوف تتعلق بحرمانها من المساعدات في حالة عدم توقيعها.[1]

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية.

اتفقت الدول الكبرى على إنشاء منظمة تجارية دولية تحول دون الممارسات التجارية الخاطئة التي أدت إلى الإضرار باقتصاديات هذه الدول خاصة إبان الحرب العالمية الثانية و ما أسفرت عليه من خراب في المجال الاقتصادي.

1- الأثار السلبية و الإيجابية لاتفاقيات تحرير التجارة:

أولا: الاثار الايجابية لاتفاقيات تحرير التجارة :

هناك أثار ايجابية تنجم عن تطبيق اتفاقيات جولة أورجواي الخاصة بالسلع ،ومن ذلك :

1 -إن الاتفاقيات الجديدة تتيح للدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة ، كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس ، حيث سيؤدي الإلغاء التدريجي لحصص الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى زيادة نفاذ صادرات الدول النامية من هذه السلع إلى الدول المتقدمة .

2 -إن الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى,وإن كان حدث عكس ذلك عند التطبيق.[2]

3 -تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في كثير من الحالات،بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية.

4 -يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة حجم التجارة الدولية،مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الطلب سواءا من الدول الصناعية أو الدول النامية .

5 -ومن الآثار الإيجابية أن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول النامية فرصا أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى .

[1] - محمد صفوت قابل، تحرير التجارة بين التأييد والمعارضة، المرجع السابق، ص ص: 230-231

[2] - محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، المرجع السابق،ص ص: 203، 204.

6 -من المتوقع ونتيجة لزيادة المنافسة حتى داخل الأسواق المحلية أن يؤدى ذالك إلى تحسين الكفاءة الإنتاجي ة وتحسين جودة المنتجات في الدول النامية حتى تستطيع مواجهة المنافسة.

7 -من أبرز نتائج اتفاقيات جولة أورجواي خفض معدل الزيادة في التعريفة الجمركية (Tariff escalation rate)ويقصد بذلك نسبة التعريفة الجمركية التي تفرض على السلع في صورتها الأولى كمادة أولية ،مقارنة بالتعريفة المفروضة على نفس السلعة في حالتها كنصف مصنعة ثم كسلعة تامة الصنع،وكان الاتجاه العام هو أن تفرض الدولة تعريفة جمركية منخفضة على السلع الأولية ترتفع نسبيا عند تحولها لنصف مصنعة ،ثم تصل لأقصاها عند استيرادها كسلعة تامة الصنع،وكان متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على المواد الخام قبل التوقيع على جولة أورجواي 2.1%تزيد إلى 5.4%بالنسبة إلى السلع النصف مصنعة،ثم إلى 9.1%بالنسبة للسلع تامة الصنع وفي هذه الحالة بلغ معدل التصعيد أو الزيادة في التعريفة بنسبة 7%أما بعد توقيع الاتفاقية فقد انخفضت التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية إلى 0.8%وترتفع إلى 2.8 % إلى لسلع النصف مصنعة،ثم 0.2%للسلع تامة الصنع ليصبح معدل التصعيد للتعريفة في هذه الحالة5.4% بالنسبة إلى السلع نصف المصنعة ، ثم إلى 9.1" بالنسبة للسلع تامة الصنع ، وفي هذه الحالة بلغ معدل التصعيد أو الزيادة في التعريفة نسبة 7% أما بعد توقيع الاتفاقية فقد انخفضت التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية إلى 0.8% وترتفع إلى 2.8% للسلع نصف المصنعة ، ثم إلأى 6.2% للسلع تامة الصنع ليصبح معدل التصعيد للتعريفة في هذه الحالة 5.4.%.[1]

ثانيا: الأثار السلبية لاتفاقيات تحرير التجارة :

هناك شبه اتفاق بين غالبية المحللين الاقتصاديين على أن الدول النامية ستتعرض لبعض الآثار السلبية نتيجة اتفاقيات تحرير التجارة،ومن هذه الآثار السلبية:

1 -ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وخصوصا المواد الغذائية،من جراء إلغاء الدعم الزراعية سيؤدي إلى زيادة التكاليف للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها .

2 -تأكل الميزانية الخاصة التي كانت صادرات الدول إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات و المزايا المرتبطة باتفاقية لومي.

[1] - محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، المرجع السابق،ص ص: 204،205.

3 -ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التكنولوجيا و في الإتاوات و الصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما إلى ذلك.وهذا بالطبع إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا إلى الارتفاع في أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة ،وكذلك الارتفاع المحتمل في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء .

4 -الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام،وفي الإنتاج و التوظف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها أسواق الدول النامية ،كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية.

5 -من المحتمل أن يؤدي الرفع الكبير في مستوى النواحي و المتطلبات الفنية و القانونية و الإجرائية و المعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى بعض الخسارة للدول النامية.وقد تأتي هذه الخسارة نتيجة لاضطرار هذه الدول إلى قبول التزامات أكثر أو أشد مما ينبغي،أو لضياع بعض الفرص التجارية التي تتيحها الاتفاقات الجديدة،ويرجع ذلك لضعف القدرات الإدارية و المؤسسية وندرة الكوادر الفنية المؤهل ونضم المعلومات الجيدة في هذه الدول،مما يجعل هذه الدول على دراسة هذه الاتفاقيات ومتابعة مدى التزام شركائها التجاريين بالقواعد و الإجراءات كذالك لا يمكنها تأمين الخبراء اللازمين لتمثيلها في المجالس واللجان الخاصة بهذه الاتفاقيات مما قد يعرضها للموافقة على إجراءات قد تسبب لها الأضرار مستقبلا لذلك فقد تضمنت الاتفاقيات نصوص خاصة بتقديم العون الفني والمالي للدول النامية لكي تتمكن من تحسين أوضاعها الإدارية والفنية والقانونية.[1]

6 -تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياستها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية ، وذلك لان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة الدولية ،أو التشاور مع المنظمة قبل اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة ،كما أن الزيادة الضخمة في مستوى الالتزامات والضوابط التي تضمنتها الاتفاقيات ستحد من حرية الحركة أمام حكومات الدول النامية في اختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيق سياساتها .

[1]- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، المرجع السابق، 205-206

7 **زيادة الواردات للدول النامية** : إن إتاحة النفاذ إلى الأسواق من خلال الخفض التدريجي لمستويات التعريفات الجمركية ومستوى القيود غير التعريفية ، سيؤدي إلى تواجد منتجات الدول الأخرى ، وخاصة الدول الصناعية المتقدمة ،بحرية تامة وبأسعار نسبية اقل (نتيجة خفض مستويات الرسوم الجمركية)مما يزيد من الإقبال على السلع الأجنبية وبالتالي يتأثر حجم الطلب على السلع المثيلة المحلية ، وحتى يمكن إنقاذ الصناعة الوطنية لابد من إعادة هيكلة منظومتي الإنتاج وتسويق لتكييف مع هذا الوضع الجديد ، ففي مجال الإنتاج يجب العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج لكي يكون قادرا على المنافسة ويتطلب المقاييس العالمية المستخدمة، تقليل حجم الفاقد والتالف خلال عمليات الإنتاج والتخزين والتسويق ، محاولة تحقيق التكامل الصناعي الرأسي والأفقي وبالتالي تحقيق وفورات في الإنتاج .

8 **إمكانية النفاذ لصادرات الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة** : رغم انه من أهداف اتفاقيات تحرير التجارة زيادة حجم التجارة الدولية ،الا انه بالنسبة للدول النامية فإنها ستواجه بارتفاع تعريفات الجمركية عند دخول سلعها لأسواق الدول المتقدمة ،رغم الاتجاه إلى تخفيض هذه التعريفات عموما ، وبرجع السبب في ذلك إلى ان التعريفات الجمركية المرتفعة والتي تزيد عن 12%ستكون هي السارية بالنسبة للسلع التي تهم الدول النامية ، وتبلغ نسبة هذه التعريفات المرتفعة حوالي 10%من بنود التعريفة التي تبلغ 4000لندا في الدول الصناعية السبع الكبار ، حيث تمثل 20%من بنود التعريفة في الولايات المتحدة الأمريكية ،25%في الاتحاد الأوروبي ، 30%في اليابان ، 15% في كندا ، ومن أمثلة السلع التي تتعرض لارتفاع التعريفة الجمركية عليها المنتجات الجلدية حيث تتراوح التعريفة الجمركية في الولايات المتحدة الأمريكية بين 38%،58%حسب النوع من هذه المنتجات الجلدية ،30%في اليابان.[1]

9- الرسوم الجمركية : قد يؤدي الانخفاض في الرسوم الجمركية وبالتالي انخفاض إيرادات الدول إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدول ،وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها ، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب وهو ما يعكس سلبيا على تكلفة الإنتاج .

تختلف الآثار المالية والاقتصادية الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية وفق درجة اعتماد الميزانية العامة عليها ،ففي الدول الصناعية الكبرى لا تتجاوز حصيلة الرسوم الجمركية 1%من إيراداتها العامة ، في حين أنها تساهم بأكثر من 15 %من إيراداتها العامة لغالبية البلدان النامية وفي عام 1999 بلغت

[1]- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، المرجع السابق، ص ص: 207-208

حصيلة الرسوم الجمركية في الدول العربية 7.6%من الإيرادات الكلية للميزانية و15.5%من الإيرادات العامة غير الضريبية ، وبالتالي نجد أن تحرير التجارة الخارجية لن يضر المالية العامة للمجموعة الأولى (الدول الصناعية) وذلك على عكس الدول النامية ، حيث يصبح من اللازم مواجهة هبوط الإيرادات العامة بالضغط على النفقات ذات الطابع الاجتماعي ، عندئذ يرتفع معدل البطالة ويهبط مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المنخفض ، وهذا ما حدث للدول العربية التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي .

ونتيجة لهذا الوضع لابد من تعويض الخسارة المالية بمكاسب تجارية ،بيد أن تحقيق هذه المكاسب غير مؤكد نظرا لضعف مرونة الإنتاج في الكثير من الدول النامية ولوجود قيود تجارية خارجية كسياسات مكافحة الإغراق ، من هذا الجانب تصبح سلبيات النظام التجاري العالمي أكبر من ايجابياته ، ولذلك فقد احتوى البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بسنغافورة عام1996على خيبة الأمل ممثلو البلدان الأقل نموا من النتائج التي حصلت عليها يلدانهم التي قلصت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات استجابة لمتطلبات النظام التجاري العالمي فهبطت بشدة إيرادات الميزانية العامة،في حين لم يتحسن مركز الميزان التجاري بسبب عدم ارتفاع الصادرات، أي قدمت هذه البلدان تنازلات دون أن تحصل على مكاسب أو على الأقل كانت تنازلاتها أكبر بكثير من مكاسبها.[1]

10-الأثر على التشغيل و العمالة: بعض الدراسات تقدر أن حوالي من1%إلى2%من حجم القوة العاملة في العالم ستحتاج إلى تغيير أعمالها نتيجة تحرير التجارة حيث لن تستطيع بعض المنتجات منافسة السلع المستوردة مما يتطلب تصفيتها،وهذا يعني أن حوالي 7مليون عامل سوف يتأثرون ويمكن أن يرتفع العدد إلى 30مليون إذا أدخلنا في الاعتبار أسرهم.

ويرى أنصار تحرير التجارة أنه رغم ذلك فإنه يمكن أن يكون هناك زيادة صافية في معدلات التشغيل مع إمكانية تعويض الخاسرين من خلال برنامج لذلك وإن كان هناك شك كبير في تنفيذ ذلك,وإذا حدث ذلك في الدول المتقدمة منذ أنفقت دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أقل من2%من الناتج المحلي الإجمالي على برامج العمالة, إلا أن ذلك لن يحدث في الدول النامية.

[1] - محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، المرجع السابق، ص ص: 208-209

11-**الأثر على الصناعة**: أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الوليدة للدول النامية إلى منافسة شرسة قد لا تستطيع مواجهتها حتى باللجوء إلى الإجراءات الحمائية والتي تفرض رسوم جمركية تعويضية،وذلك لأن الأفراد سيطلبون هذه السلع الأجنبية كنوع من التفاخر باستهلاك المنتجات الأجنبية رغم ارتفاع سعرها مما يقلل من أثر ارتفاع الأسعار

كما أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية,كسلع المنسوجات،مازالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية. [1]

2- الآثار المتوقعة من المنظمة على الدول النامية والعربية [2]:

الواقع أن الدول العربية تنتمي في أغلبها إلى مجموعة الدول النامية Developing Ccountries ، وبعضها يقع تصنيفه ضمن الدول الأقل نموا The least Developed Countries . وعليه فإن تحليل الآثار المتوقعة من تواجد على رأس النظام التجاري الدولي على الدول العربية ينطوي على نفس تحليل الآثار على الدول النامية ، والملاحظة الجديرة بالذكر هنا هو أن الدول النامية تتباين مصالحها التجارية بصورة كبيرة غير أنها جميعا سوف تستفيد من تنظيم التجارة الدولية وفقا لقواعد دولية محددة ، وذلك في الأجل الطويل ، أما الأجل القصير فسوف ينطوي على جوانب سلبية عديدة وهذه الجوانب السلبية ستكون النتاج الطبيعي لعمليات إعادة الهيكلة حيث تختفي صناعات عدم التميز النسبي ، وتظهر صناعات تنطوي على مزايا تنافسية سواء كانت هذه المزايا طبيعية أو مكتسبة .

وهناك مجموعة أخرى من الدول العربية لا زالت بعيدة عن العضوية سواء كانت دائمة ، أو بصفة مراقب وهذه الدول هي ، ليبيا والعراق وسوريا ، وجزر القمر والصومال وفلسطين.

ترى بعض الدراسات أن هناك آثار سلبية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ومن هذه الآثار مايلي :

سوف تشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة.

[1] - محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، المرجع السابق، ص ص: 210-211.

[2] - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، ط2 ،2004، ص309-310-311

1 -احتمالات مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية .

2 -سوف يترتب على إلغاء أو تخفيض الدعم المحظور على السلع الزراعية ، أو ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والسلع الغذائية في الدول النامية الأمر الذي ينعكس سلبا عل موازين مدفوعات هذه الدول .

3 -نظرا لبطء نمو نظم الإنتاج المراعية لأوضاع البيئة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات ، فإن صادرات الدول النامية سوف تشهد تراجعا إلى أن تتكيف نظم الإنتاج في هذه الدول لمراعاة البيئية والصحة .

4 -تنطوي جميع الاتفاقيات على شرط المعاملة الوطنية ، وهذا الشرط يترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية إلى المنتجات الوطنية ، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المنتجات الوطنية للحماية أو التفضيل ، ومن ثم تدهور أحوال العديد من الصناعات نتيجة لعدم القدرة على المنافسة .

5 -تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية يجعل من الصعوبة بمكان مواجهة التقدم الكبير في هذا القطاع في الدول المتقدمة ، ومن ثم فإن تحرير تجارة الخدمات وفقا لجداول الالتزامات التي قدمها الأعضاء سوف يترتب عليها اختفاء بعض أنشطة الخدمات في المجالات التي لا تقوى على المنافسة .

6 -زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية المختلفة ، خاصة الحقوق المتعلقة بقطاعات الأدوية والكيماويات والسلع الزراعية وبرامج الحواسب الآلية ....إلخ .

7 -ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة ، وهو ما ينعكس على نفقات الإنتاج وتدهور المزايا النسبية للصناعات التي تعتمد على هذه المعرفة.

8 - سوف يترتب على استمرار التخفيضات الجمركية على الواردات وفقا لجداول الالتزامات انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية ، ومن ثم تزايد العجز في الموازنة العامة ، ويعكس هذا العجز آثار اقتصادية داخلية غير مرغوب فيها.[1]

[1]- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، المرجع السابق، ص311-312-313

- **الآثار الإيجابية :**[1]

الواقع أن جميع الاتفاقيات قد تضمنت بعض الأحكام التي تمنح الدول النامية ، والدول الأقل نموا بعض المزايا التفضيلية ، والاستثناء من تطبيق بعض هذه الأحكام ، كما أعطت الاتفاقيات إلى هذه البلدان حقوقا تتضمن إمكانية تعظيم الاستفادة من النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف ، مع تجنب بعض الآثار السلبية للانضمام إلى المنظمة.

وفي هذا الإطار سوف نستعرض بعض الحقوق الواردة في الاتفاقيات والتي تتضمن حق الدول النامية في الدفاع عن مصالحها التجارية ، في مواجهة الدول المتقدمة ، وتحقيق أكبر استفادة ممكنة من انفتاح الأسواق العالمية ، وزيادة صادراتها :

1 -حق الدول الأعضاء في الاحتفاظ بحاجز جمركي وفقا لما تراه محققا لمصلحتها في حماية الصناعات الناشئة، ويشترط لذلك الالتزام بجداول التخفيضات التي قدمها العضو ، وأودعت أمانة المنظمة ، وهو ما يعني أن الدولة تفقد حقها في زيادة الرسوم الجمركية عن ذلك المستوى الذي ألزمت به نفسها في إطار التفاوض مع الدول الأخرى لفتح الأسواق أي أن الدولة هي التي حددت الرابط الضريبي وفق مصالحها في الحصول على تخفيضات جمركية متبادلة من الدول الأخرى والحظر الوحيد في هذا المجال هو امتناع الدول عن تبني أي إجراءات أو تدابير غير جمركية تعوق التجارة الدولية ، وهو ما جاء في نص المادة الحادية عشرة من اتفاقية الجات .

2 -يحق للدول النامية أن تلجأ إلى تقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية ، سواء كانت تدابير وقيود كمية أو حتى اختراق الحواجز الجمركية السابق الالتزام بها ، وقد ورد هذا الحق في المادة الثامنة عشر من اتفاقية جات 1994 والتي تشير إلى الاستثناء من قاعدة عدم فرض قيود كمية ، وذلك في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى خلل خطير ، أو في حالة تعرض إحدى الصناعات لأضرار جسيمة نتيجة لزيادة الواردات وهذا يعني أن الدول النامية تتمتع بحق الحماية من المنافسة الأجنبية وفقا للقواعد المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

[1]- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، المرجع السابق ص ص: 313-314

3 يحق للدول الأعضاء في المنظمة وفقا لأحكام اتفاق الوقاية أن تتخذ ما تشاء من التدابير لحماية اقتصادها من الواردات التي تأتي بكميات كبيرة ومتزايدة وبصورة تلحق ضررا أو تهدد بوقوع هذا الضرر للصناعة المحلية التي تنتج منتجات مشابهة أ ومنافسة للمنتجات المستوردة ، ويقصد بالضرر الخطير الإضعاف الكلي لمركز الصناعة المحلية .

4 -يحق للدول النامية استثناءا من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أن تحصل على تفضيلات جمركية لصادراتها المصنعة وشبه المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة وذلك وفقا لنظام التفضيلات المعممة الذي نشأ أصلا في كنف الأنكتاد ،حيث طالب هذا المؤتمر بضرورة عدم المساواة في المعاملة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وإعفاء الدول النامية من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[1]

- **زيادة إمكانية نفاذ سلع الدول النامية للأسواق الدولية:** يمكن لصادرات الدول النامية النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة في السلع التي تكسب فيها مزايا نسبية واضحة في إنتاجها جراء احتواء اتفاقيات الجات عدد من الإجراءات تساعدها على النفاذ في الأسواق الدولية مثل إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية وإلغاء حصص واردات الدول المتقدمة من المنسوجات والملابس.[2]
- **انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية:** تستفيد الدول النامية من التخفيضات الجمركية على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج بانخفاض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي.[3]
- **زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية:** حتى تتمكن الدول النامية من المنافسة العالمية عليها أن تعيد هيكلة اقتصادها وزيادة كفاءة جهازها الإنتاجي بإتباع عدة إجراءات وتدابير تساعدها على الصمود أمام المنافسة الشرسة.[4]

1 -الآثار السلبية:

- فرضت الاتفاقية قيودا أكثر تعقيدا مقارنة بما كان سائدا في الاتفاقيات الثنائية فيما يخص تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية مما يؤدي إلى زيادة الحصول عليها.

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، المرجع السابق، ص 315

[2]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 324.

[3]- حسام علي داوود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة، الأردن، ط1 ، ص 160.

[4]- عبد المالك عبد الرحمن مطهر، "اتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية"، ص 97.

- عجز الميزانية العامة نتيجة الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض الإيرادات لتمويل النفقات، والتي تؤدي في الأخير إلى فرض ضرائب جديدة على الأفراد والمؤسسات التي تنعكس سلبا على تكلفة الإنتاج وعلى نفقة المعيشة.[1]
- إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء ما بين 1-8 بالمائة ويتجلى ذلك في عجز ميزان المدفوعات وزيادة التضخم.[2]
- عدم التزام بعض الدول بخصوص تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية في السلع التي تملك ميزة نسبية في إنتاجها مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات.[3]
- يتم توزيع الدخل الحقيقي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية الضعيفة من جراء تحرير التجارة العالمية.

2 -الآثار السلبية:

- فرضت الاتفاقية قيودا أكثر تعقيدا مقارنة بما كان سائدا في الاتفاقيات الثنائية فيما يخص تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية مما يؤدي إلى زيادة الحصول عليها.
- عجز الميزانية العامة نتيجة الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض الإيرادات لتمويل النفقات، والتي تؤدي في الأخير إلى فرض ضرائب جديدة على الأفراد والمؤسسات التي تنعكس سلبا على تكلفة الإنتاج وعلى نفقة المعيشة.[4]
- إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء ما بين 1-8 بالمائة ويتجلى ذلك في عجز ميزان المدفوعات وزيادة التضخم.[5]
- عدم التزام بعض الدول بخصوص تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية في السلع التي تملك ميزة نسبية في إنتاجها مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات.

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 327.
[2]- حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص 160.
[3]- عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق، ص 99.
[4]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 327.
[5]- حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص 160.

3- المشاكل والتحديات التي تواجهها المنظمة في الدول النامية

تميز العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين بحالة من الانقسام لم يسبق لها مثيل ، إذ صل الفارق بين مستوى معيشة دول الشمال ودول الجنوب إلى أعلى مستوياته ، وبدأت الفجوة التي تفصل بين الشمال والجنوب أوسع مما كانت عليه في وقت مضى ، ووصل المعارضة والخلافات بين حكومات دول الشمال وحكومات دول الجنوب إلى درجة المواجهة ، هكذا تبدو العلاقات بين الشمال والجنوب قبل 30 يوما من انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عاصمة قطر عام 2001.

وتتحمل الدول الغنية قدرا كبيرا من المسؤولية على المأساة التي تواجهها البشرية ، إذا عملت الدول المصنعة على مدى السنين الماضية وبشكل متعمد ، على إضاعة الفرصة التي تلت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الصراع بين الشرق والغرب والتي مثلت فرصة سانحة من أجل إنشاء نظام عالمي مبني على العدل والمساواة .

فبدلا من العمل على بناء نظام عالمي يرتكز على التضامن واحترام الحقوق ، عمد المعسكر المنتصر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي إلى فرض نظام تجاري عالمي مبني على أسس غربية قاد إلى توقيع اتفاقية مراكش عام 1994 كأحد توابع اتفاقية الأوروغواي ، ومن المعروف أن اتفاقية مراكش تتميز بعدم التوازن وبدرجة عالية من الإجحاف بحق الدول النامية ، إذ أعفت الدول الغنية من العديد من الشروط والالتزامات التي فرضتها على الدول الأخرى وتمثل الاتفاقية آلية عمل لخدمة الدول الغنية والشركات العابرة للحدود والعابرة للقارات.

والصراع بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية صراع مرير، فقد عبرت مجموعة الدول النامية ، التي تشكل الأغلبية الساحقة 142 عضو في منظمة التجارة العالمية ، عن رفضها عقد دورة مباحثات جديدة تهدف إلى إدراج المزيد من القطاعات الاقتصادية والثقافية تحت سلطات منظمة التجارة العالمية وكررت الدول النامية مطالبتها ، منذ مؤتمر سياتل ، بضرورة إجراء تقييم شامل لآثار اتفاقية مراكش على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وضرورة تعديل هذه الاتفاقية وفق نتائجها ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قابلت هذه المطالب بالرفض التام.[1]

[1] – سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 249

ورفض الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في وثيقة صدرت في جنيف بتاريخ 19 أيلول 2001 مطالب الدول النامية الداعية إلى تعديل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة وذلك ليتسنى للدول النامية الحصول على العقاقير والأدوية اللازمة لمواجهة العديد من الأمراض المتفشية فيها . وينطلق رفض الدول الغنية لمطالب الدول النامية من رغبتها في الحفاظ على مصالح الشركات والمصانع الأوروبية العاملة في مجال الصيدلة . ويترأس الاتحاد الأوروبي منذ مدة حملة واسعة النطاق بهدف الترويج لعقد دورة جديدة من المفاوضات بهدف توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وتعزيز هيمنة الليبيرالية الاقتصادية وفرضها على دول العالم جميعها مما سيؤدي إلى زيادة سيطرة الدول الغنية على الدول الفقيرة .

تعكس المواقف المعلنة نفاق الدول العربية فيما يتعلق بمسائل الكفاح ضد الفقر ، إذ يهدف النظام التجاري الذي تفرضه الدول الغنية إلى فتح الأسواق العالمية أمام مصانع وشركات الدول المتقدمة مما أدى إلى خلق حالة عدم انتظام في التبادل التجاري على المستوى العالمي [1]

[1] سهيل الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية ، المرجع السابق ، ص 250

خلاصة الفصل:

الدول المتقدمة هي من أرست دعائم النظام الاقتصادي السائد حاليا، فقبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تفكر في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية و كيف يمكن لها أن تحكم قبضتها عليها. ففي القطاع النقدي أنشأت صندوق النقد الدولي، و في القطاع المالي أسست البنك الدولي للنشاء و التعمير. إلا أنها في بادئ الأمر لم تصل إلى اتفاق بشأن الانضمام إلى المن ظمة العالمية للتجارة بسبب تضارب مصالح الدول المتقدمة و تنافسها من اجل الهيمنة على اكبر قدر من التجارة الدولية و الاستئثار بالنصيب الأكبر منه. و اكتفت مبدئيا باتفاقية الجات و اتفقت الدول على استئناف المفاوضات إلى حين التوصل إلى صيغة ترضي الجميع من أجل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

أما بالنسبة لعلاقة الدول النامية بالمنظمة العالمية للتجارة من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل أن الدول النامية من خلال المفاوضات في جولة الأروجواي بذلت جهدا لإدراج المواضيع التي تخص مشاكلها الاقتصادية وتعرقل مسيرتها التنموية : التجارة والتصحيح الهيكلي، السلع الأولية وتدهور معدلات تبادلها بالنسبة إلى السلع المصنعة.

الفصل الثالث :

التجارة الخارجية

والاستراتيجية التنموية

في الـدول الناميـــــــة

تمهيد:

إن نظرية التجارة الدولية تعتمد على التحليل الستاتيكي كما رأينا ذلك مع النظريات المختلفة التي وضعها الكلاسيك والنيوكلاسيك أي توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإشباع ويترتب على ذلك اعتبار هذه الموارد معطاة ومن ثم فإن المشكلة التي تواجه الدول هي كيفية توزيعها بأن تتخصص كل دولة في المنتوجات التي تصلح لها.

والتجارة الدولية من المعالم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة ومن ثم أصبح التخصص أمرا ضروريا لزيادة الكفاية الإنتاجية لأنها تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ومعامل الاستثمار في هذه الدول معطل لا يقوم بالدور المنوط به .

فعلى الدول النامية أن تسطر برامج التصنيع وتأخذ بأساليب إنتاجية حديثة، ولن يتأتى لها ذلك إلا بواسطة الواردات من السلع الاستثمارية ومن السلع الوسيطية وليس بالاعتماد على الواردات الموجهة للاستهلاك المباشر.

وسوف نحاول أن نكشف في هذا الفصل عن الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها البلدان النامية وعن النتائج التي أسفرت عنها وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية التنموية المتبعة في ظل التجارة الخارجية للدول النامية.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

المبحث الأول : الإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية.

اعتمدت الدول النامية على تنمية صادراتها باعتمادها عدة سياسات واستراتيجيات تتوافق مع قدراتها وإمكانياتها المادية والمالية والطبيعية للوصول إلى إقامة اقتصاد تصديري يستغل خصائص هذه الدول حيث كان هيكل الصادرات هذه الدول يتكون من المواد الأولية فقط مما حتم عليها العمل على تنمية القدرات التصديرية بإنتاج منتجات أخرى تأخذ مميزات هذه الدول بعين الاعتبار.

المطلب الأول: التجارة الخارجية للدول النامية

أدى التقدم العلمي إلى إنتاج بدائل صناعية للعديد من المواد الأولية ، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات الدول النامية من هذه المواد الأولية ، وبالتالي ينخفض دخلها القومي وما يستتبع ذلك من أثار انكماشية على التشغيل والإنتاج والاستهلاك ومن الأمثلة على ذلك أن الأسلاك النحاسية تستبدل بها آليات ضوئية ،والكاكاو يستبدل به نكهات اصطناعية .

ولقد تغير تركيب صادرات البلدان النامية تغيرا جوهريا . وزاد حجم صادراتها من المصنوعات عشرين ضعفا في الفترة بين عام 1960وعام 1990 وارتفع نصيب السلع المصنوعة من إجمالي الصادرات غير الوقودية للبلدان النامية من 15% إلى 68% وبالمقارنة ارتفع حجم الصادرات الأولية غير الوقودية خلال هذه الفترة إلى الضعف فقط.وقد أدى ضعف الطلب وتدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية إلى التحول نحو المصنوعات ولكن العامل الرئيسي وراء ذلك التحول هو سرعة اندماج عدد كبير من البلدان النامية في نظام التجارة العالمي خلال السبعينات والثمانينات .[1]

ويلاحظ ان الاتجاه الغالب في تحديد نوعية الصادرات التي يمكن للدول النامية أن تنافس بها في السوق العالمية يميل إلى أن تكون هذه الصادرات تعتمد على الصناعات الكثيفة بالموارد المحلية ،مثلما كان الحال في تجربة ماليزيا واندونيسيا حيث دخلتا سوق التصدير بمنتجات تعتمد على الاستخدام الكثيف للموارد الطبيعية أو الأيادي العاملة الرخيصة ،كما تتمتع الهند وبنجلاديش بقدرات تنافسية عالية في مجال الملابس القطنية والمنسوجات ،ويمكن بعد أن تكتسب الدولة سمعة طيبة في أسواق الصادرات بالنسبة لما يصدره يؤدي إلى اجتذاب المستثمرين الأجانب وبالتالي يتم التوسع في المجالات المرتبطة بهذه الصادرات والدليل على ذلك يتمثل في تجربة الصين إذ استطاعت منذ أوائل الثمانينات أن تبدأ في الخطوات الأولية

[1]- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، المرجع السابق ،ص194

في إقامة القاعدة الصناعية المخصصة للتصدير ثم تمكنت من اجتذاب الموارد والتكنولوجيا الحديثة مما مكنها من الدخول في مرحلة النمو المرتفع.[1]

ويمكن القول أن وضع الدول المنتجة للسلع الأولوية المصنعة (باستثناء النفط) يبدو أكثر سوءا .فقط تطور حجم التبادل(العلاقة بين تطور أسعار الصادرات و أسعار الواردات) يشكل يضر بمصالح هذه الدول.وسيزداد وضع هذه الدول سوءا بفعل ازدهار المنتجات البديلة للصناعات الزراعية والمعدنية الصلبة,التي تطورها المصانع الكيميائية والبيوتكنولوجية في الدول الصناعية الكبرى,ولقد كانت دول الجنوب تصدر موارد طبيعية قابلة أو غير قابلة للتجدد ولقد ازداد الوعي مؤخرا بالأضرار البيئية التي لن يمكن في بعض الحالات إصطلاحها الناتجة عن هذا التوسع التجاري الدولي الخاضع لمتطلبات نمط الإنتاج والاستهلاك في الدول الرأسمالية المتطورة.[2]

المطلب الثاني: خصائص اقتصاديات الدول النامية.

1 – خصائص البلاد النامية:

كان يطلق على البلاد التي يعيش سكانها في مستوى معيشي منخفض جدا البلاد المتخلفة ، ولكن بعد أن بدأ كثيرا من البلاد في الحصول على استقلاله وبعد أن بدأ التعأون الدولي عن طريق المنظمات الدولية وبدأت هذه البلاد في السير قدما نحو النمو أطلق على هذه البلاد ، البلاد النامية.

وتتميز هذه البلاد بعدة خصائص بحيث إذا ما وجدت هذه الخصائص أو بعضها في بلد ما أطلق عليها البلاد النامية وإذا استطاعت أن تتخلص منها أصبحت بلادا متقدمة وأهم ما يميز هذه البلدان عن غيرها من البلاد المتقدمة أنها :

1– منتجة للمواد الأولية أي أنها تتوافر على إنتاج المواد الأولية بشكل رئيسي بحيث يكاد أن يكون هو العماد الرئيسي لاقتصادها القومي.[3]

[1]– محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة ، المرجع السابق ،ص197 –198

[2]– محمد صفوت قابل، المرجع السابق ،ص 198

[3]– – محمد اسماعيل صبري، دراسات في علم الاقتصاد وطرق احتياجاته ، التحليل الجزئي– التحليل الكلي والتجارة الدولية ، المكتب العربي الحديث ، الأزاريطة ، مصر ،2011 ص 499

2- اضطراد نمو السكان بمعدلات متزايدة تفوق نسبة الزيادة في الدخل القومي بدرجة تشكل ضغطا متزايدا على الموارد الاقتصادية المتاحة لها.

3- عدم إمكانية في استغلال الموارد الطبيعية بطريقة فعالة ، وهذا يعني أنه بالرغم من أنها تنتج مواد أولية فإنها لا تستغل بالكامل ، أو أنها لا تستخدم استخداما أمثلا.

4- التأخر الاقتصادي والاجتماعي للسكان ، أي تخلف السكان أنفسهم وانخفاض مستواهم الصحي والاقتصادي ، وهذه نتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الدخل القومي .

5- نقص رؤوس الأموال الأزمة لاستغلال الموارد الإنتاجية مما يجعل هناك قيدا على مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية .

6- الاعتماد بشكل واضح على التجارة الخارجية ، سواء كان على شكل صادرات للموارد الأولية أو استيراد السلع المصنوعة ، وهذا يعني ضيق السوق المحلي من ناحية وتقلب الميزان التجاري من ناحية أخرى وتوقفه على المؤثرات الخارجية بدرجة كبيرة .

ويمكن أن نتناول النقاط السابقة بشيء من التفصيل دون توسع واضح لمجرد إعطاء فكرة عامة عن خصائص البلاد النامية في هذه المرحلة المبكرة من الدراسة الاقتصادية.[1]

2 – خصائص اقتصاديات الدول النامية حديثا: [2]

أولا:– ضآلة نصيب الفرد من الناتج القومي :

يعتبر نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي (وهو ما يسمى متوسط الدخل الحقيقي للفرد) .

من أهم المؤشرات التي تميز ما بين الدول النامية و الدول المتقدمة اقتصاديا ، حيث يمثل متوسط الدخل الحقيقي للفرد مقدار ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية وفي العادة سنة.

[1] – محمد اسماعيل صبري، دراسات في علم الاقتصاد وطرق احتياجاته ، التحليل الجزئي– التحليل الكلي والتجارة الدولية ، المكتب العربي الحديث ، الأزاريطة ، مصر ،2011 ص 499-500

[2] – اسماعيل محمد سلطان ، المرجع السابق ، ص37-38

ثانيا :– ارتفاع نسبة الإنتاج الأولى في الإنتاج الكلي :

حيث نجد أن الإنتاج في الدول النامية يتركز في المواد الغذائية مثل الزراعة والحرف البسيطة بينما السلع الرأسمالية و الآلات و المعدات الثقيلة ليس لها هامش في الصناعة.

ثالثا :– وجود ضغوط سكانية :

نجد في مجموعة الدول النامية أن العامل و خاصة العامل غير الماهر هو عامل الإنتاج الزائد نسبيا عن الحاجة حيث يفوق عرض العمال الطلب عليهم و هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض إنتاجية العامل ، حيث تصل إنتاجية العامل الحدية في بعض الدول النامية إلى الصفر أو سالبه.

رابعا:– انخفاض إنتاجية العامل :

إن إنتاجية العامل تتأثر بعدة عوامل منها كمية العمل والمجهود الذي يبذله العامل في عمله ، وكفأية العامل الفنية و قدرته ، و كمية الموارد غير البشرية التي يستعملها كالأرض و المعدات والآلات و نوعيتها . هذه العوامل أدت إلى إنتاجية أقل للعامل في الدول النامية .

خامسا :– عدم كفاية التكوين الرأسمالي و انخفاض معدله :

حيث يلاحظ أن كمية رأس المال التي يستخدمها العامل الواحد في الدول النامية لا تعادل إلا نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الدول المتقدمة ، و بالتالي فإن من مثيلاتها في الدول المتقدمة ، و بالتالي فإن معدل التكوين الرأسمالي منخفض نسبيا في الدول النامية ، إن العملية الاستثمارية أو التكوين الرأسمالي هي عملية حجز من الدخل القومي وتحويله من الإنفاق الاستهلاكي لاستخدامه في شراء أو إنتاج السلع الإنتاجية ، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن ترتفع معدلات الاستثمار على حساب مستويات الاستهلاك السائدة في الدول النامية حيث لاتمثل هذه المستويات أكثر من الحدود الدنيا، ولا يجب خفضها بل يستحسن رفعها كلما سمحت الظروف بذلك.[1]

[1]– – اسماعيل محمد سلطان ، المرجع السابق ، ص37–38

سادسا :– ضيق السوق المحلي :

يمتاز السوق المحلي في الدول النامية بالضيق و خصوصا بالنسبة للمنتجات الصناعية .

وهذا يؤدي إلى إحجام الاستثمار عن إرساء قواعد راسخة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية .

سابعا :– اختلال هيكل العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي :

تمثل التجارة الخارجية نسبة مئوية كبيرة من الدخول القومية في الدول النامية حيث تبلغ حولي 40 من الدخول القومية في معظم هذه الدول ، وهذه النسب ترتفع كثيرا عن النسب الموجودة في الدول المتقدمة .

ومن الملاحظ أن التخصص في الإنتاج الأولى قد نتج عنه أن معظم الصادرات مكونة من مواد أولية في الدول النامية ، و التي تعتمد في تصديرها أساسا على عدد محدود من السلع و غالبا ما يكون مادة خام واحدة أو أكثر قليلا ، وهذا ما يجعل الدول النامية تتأثر بأي تقلبات اقتصادية في الدول المتقدمة وأي تغيير في سياساتها الاقتصادية وقد نشأ عن الهيكل الإنتاجي المختل في الدول النامية معاناة معظم هذه الدول من عجز مستمر متزايد في موازين مدفوعاتها مع العالم الخارجي أي أنه نتج عم عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية في الداخل عدم توازن في علاقاتها الخارجية ، لأن الدول النامية وفي جانب الاستيراد تقوم هذه الدول باستيراد السلع الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية وهي في تزايد مستمر لازدياد متطلبات التنمية كذلك بالمقابل فإنه يقابل هذا تصدير لا ينمو بنفس المعدل ، حيث أن مقدرة الدول النامية على التصدير محدودة بسلع غالبا ما تكون أولية و شروط تبادلها مع السلع الإنتاجية متدهورة أي ليست في صالح الدول النامية .[1]

بالإضافة إلى خصائص أخرى وهي:

- يتألف اقتصاد البلد النامي من قطاعين متفاوتين، وهما قطاع النشاطات التقليدية والقطاع الحديث. الأول الزراعي ووسائل الانتاج المستعملة فيه قديمة، كما أن الطرق الفنية المتبعة في الزراعة طرق بدائية يكاد ينعدم فيها استخدام الفنون الانتاجية الحديثة.[2]

[1]– اسماعيل محمد سلطان ، المرجع السابق ، ص ص: 38–39

[2] – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 73.

- إن اندماج العالم الثالث بالتجارة الدولية، أدى في كثير من الأحيان إلى ادخال التخصص في الإنتاج. إن ازدهار عدة بلدان في العالم الثالث كان ومازال يتوقف أحيانا على السعر العالمي لعدد ضئيل من المواد كالسكر، والقهوة، والمطاط، والقصدير، والغاز، والتبرول.....الخ.
- لم تكن البلاد التي تورد المواد الأولية خاضعة لتغيرات أسعار صادراتها فحسب، بل كانت أيضا ضحية التقدم الذي تحقق في الصناعة الكيماوية لدى البلاد المتقدمة.[1]

المطلب الثالث : هيكل الصادرات في الدول النامية

1 – هيكل التصدير في الدول النامية:

أولاً: في مجال ديناميكية التصدير وإمكانيات الإنتاج[2]

تختلف التأثيرات القوية لإنتاج وتصدير المنتجات حسب احتمالات نمو الطلب والإنتاجية وان هذا الاحتمال يكون محددا بالنسبة للسلع الأولية، ومع هذا هناك فروق كبيرة بين المصنعين بخصوص المهارة وكثافة التكنولوجيا والقدرات المتعلقة بالإنتاجية، وحسب هذا التصنيف هناك خمس مجموعات السلع الأولية، الصناعات كثيفة العمالة، المصنوعات ذات الكثافة المنخفضة من المهارة، والمصنوعات ذات الكثافة المتوسطة والسلع الصناعية ذات الكثافة العالية من المهارة والتكنولوجيا.

ولقد حققت التجارة في المجموعات السلعية الخمس السابقة توسعا كبيرا منذ أواسط الثمانينات وخاصة في السلع الصناعية ذات الكثافة العالية في المهارة والتكنولوجيا منذ 1993 إذ ازدادت التجارة في مثل هذه المنتجات بخمسة أضعاف من 1980 – 1998 ،كما حققت التجارة في المنتجات كثيفة العمل والموارد نمو أسرع من التجارة في السلع غير الطاقة .وفيما عدا السلع الأولية . غير الطاقة . حققت صادرات الدول النامية نموا سريعا في كل المجموعات السلعية على نحو أسرع من الصادرات العالمية، وكان الفارق كبيرا مع ازدياد كثافة المهارة والتكنولوجيا في المنتجات ، وبالتالي شهد نصيب السلع الأولية غير الطاقة هبوطا مستمرا من 50 %سنة 1980 إلى اقل من 20 % سنة 1998 ،وحافظت المنتجات كثيفة العمل والموارد وكذلك السلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا والمهارة

[1] – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 73.

[2] –بلماظ أكيوز، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، الدول النامية و التجارة العالمية، الأداء و الآفاق المستقبلية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 67-73.

زيادة كبيرة ومثلت الجزء الأكبر من صادرات الدول النامية منذ أواسط التسعينات وبهذا تكون الديناميكية مستمرة إلى أساس واسع النطاق، ومع هذا فان لكل السلع التي تجمع بين النمو السريع مع ارتفاع حصتها في الصادرات العالمية تنتمي إلى المجموعة السلعية عالية ومتوسطة الكثافة من المهارة والتكنولوجيا.

ولقد شهدت المنتجات ذات الحصة المرتفعة من الصادرات الكلية من الدول النامية أعلى معدلات نمو على مدار العقدين الماضيين، وتتركز صادرات الدول النامية في أجهزة المكاتب والاتصالات والملابس، حيث كلما ازداد محتوى الصادرات في المهارة والتكنولوجيا كلما تسارع معدل نمو صادرات الدول النامية مقارنة بالنمو في التجارة العالمية ، رغم مشاركة الدول النامية في الصادرات من هذه المنتجات تتسم بالمحدودية مقارنة بالعمليات كثيفة العمالة في هذه القطاعات.

ثانياً: في مجال مستويات الصادرات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتضح من المعلومات المتوفرة أن نسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تشارك في الصادرات، ولكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية ، وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية، وتعود أسباب ضعف نسبة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير في رأينا إلى ما يلي[1]:

- غياب قاعدة المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، فمعظم المعلومات تقديرية أو ناقصة، فقد تتوافر البيانات عن أعداد تلك المؤسسات، والإنتاج، والعمالة... وغيرها، بينما المعلومات الموثوقة أو التقديرات الجيدة عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات غالبا لا تكون متوافرة.
- غالبا لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي ، وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع غير المباشرة مما يعيق اختراق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسواق الصادرات.
- ندرة رأس المال، وقدرة محدودة وغير متكافئة لدخول أسواق الائتمان الرسمية ،وقدرة غير متكافئة للحصول على المدخلات المحلية والمستوردة، وما يقترن بذلك من تكاليف مرتفعة، وطاقة إنتاجية

[1]- وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص39 - 40.

هزيلة... وغيرها، و عدم إمكانية لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكثير من الدول بالنظر إلى شكلها القانوني–غالبا ما تكون عبارة عن شركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات مساهمة أو شركات تضامن– إلى القيد في السوق المالية ، مما يفوت عليها فرصة الاستفادة من التمويل المباشر وهذا في ظل وجود نظام مصرفي ضعيف الفعالية.

- الافتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة،وتفاصيل ائتمان الصادرات، وخدمات التأمين، و أيضا خدمات متطلبات الاستيراد فيما يخص خدمات استيراد المواد الخام لأغراض الإنتاج للتصدير، لأن عددا كبيرا من الدول لم ينتبه بعد إلى أهمية إنشاء هيئات لرصد المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ودعم الصادرات.

2– معوقات صادرات الدول النامية:

تعترض صادرات الدول النامية العديد من العراقيل تجعلها صعبة الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة وهي مختلفة ترجع أحيانا إلى سلوكيات الدول النامية في حد ذاتها وإلى إجراءات الحماية المنتهجة من طرف الدول المتقدمة أحيانا أخرى وتتمثل في :

أولا: المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة البينية للدول النامية والعربية: تتمثل في:[1]

- القيود الغير جمركية: وتتمثل في القيود الإدارية والفنية والنقدية والمالية وقيود كمية .
- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية .
- المغالاة في طلب الاستغناء على التخفيضات الجمركية.
- عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات .
- قواعد المنشأ التي تمثل وسيلة هامة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية لخدمة التكتل.
- النقل البري والبحري: وجود عراقيل مثل الكلفة ،نقص الوسائل ،مشاكل إقليمية.
- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية : التي أدت إلى الخوف من فتح الأسواق.
- القضايا المتعلقة بالمواد مع الضوابط الدولية ISO :،الملكية الفكرية OMC
- نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية الخاصة بالقوانين والتشريعات والأسواق، والتسهيلات المالية والتجارية الخاصة بالاستثمار.

[1]– أحمد عارف العسان، و محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2010، ص 237.

- صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول النامية والعربية.
- عدم شمول جميع الدول العربية والنامية في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة

وهناك معوقات أخرى تتمثل في:

- مجموعة المعوقات الضريبية والرقابية التي تؤثر على النشاط الاستثماري التصديري.
- مجموعة المعوقات الخاصة بالمصدر الذي يخاف من المخاطرة في اختراق الأسواق الأجنبية.
- المعوقات الخاصة بتكاليف النقل التي تخفض القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الخارجية
- المعوقات المرتبطة بالتعبئة والتغليف حيث لابد من مراعاة الجودة العالية في هذا النشاط بإنشاء الصناعات الخاصة في هذا المجال لخفض التكاليف ورفع تنافسية المنتجات في الأسواق الأجنبية.
- توافر الحماية الجمركية للمنتج حيث وجود حماية داخلية لمنتجات الدول النامية ضد المنتجات الأجنبية يؤدي إلى تفضيل المنتجين تسويق منتجاتهم في السوق المحلي عن القيام بالتصدير .

ثانيا: القيود على دخول منتجات الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة :

أعاقت الحواجز التي وضعتها الدول الغنية في وجه المنتجات التي تصدرها الدول النامية من فرص اكتساب هذه الدول أسواقا جديدة، وذلك راجع كون الدول المتقدمة تقدم معونات دعم لمزارعيها أكبر من الناتج المحلي لإفريقيا وهو ما يؤدي إلى عدم التكافؤ في المنافسة. وتعترض الدول النامية على هذه القيود الجمركية المفروضة على دخول منتجاتها الزراعية إلى الأسواق الأوربية والأمريكية.[1]

[1]- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2010 ، ص 130.

المبحث الثاني: الإستراتيجية التنموية المتبعة في ظل التجارة الخارجية للدول النامية.

يوجد معامل ارتباط واضح في الدول النامية بين القدرة التصديرية وبين معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالي معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي .

إذ نجد أن المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه البلدان هي الصادرات من المواد الأولية والزراعية فكلما ارتفعت نسبة الصادرات كلما ارتفعت نسبة الاستثمار وبالتالي معدل الانتعاش والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التحول نحو تبني استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية

ينبغي أن تهدف السياسات التنموية إلى تجنب اقتصاد الدول النامية قدر الإمكان أخطار المؤثرات الخارجية من جهة، وتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مدى الطويل من جهة أخرى.

1 – مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات :

يتعلق مفهوم تنمية الصادرات بإستراتيجية تنية الصادرات في الأجل الطويل ، وهو ما يتناسب بشكل خاص بظروف الدول النامية والتي تعتمد على مجموعة من السياسات تهدف إلى إحداث تغيير جوهري في الهياكل الإنتاجية من حيث تركيب القطاع أو من حيث معدلات التنمية في كل قطاع، حيث يجب أن يؤدي هذا التغيير إلى تحسين إدارة الاقتصاد الوطني ورفع الأداء الاقتصادي ، وتحديث الطرق الإنتاجية بما يؤدي إلى تحقيق مستوى إنتاج يتناسب في جودته ونوعيته مع أذواق المستهلكين في السوق المحلي والسوق الخارجي .

ولقد وردت جملة من التعاريف حول مفهوم تنمية الصادرات أهمها :

إستراتيجية تنمية الصادرات هي تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها با يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

وتعرف إستراتيجية تنمية الصادرات بأنها إستراتيجية توجيهية للدولة ، حيث تحدد من خلالها الأهداف طويلة الأجل للإدارة العامة ، وإعطاء رؤية واضحة لها، إذ أنه في جميع الدول إستراتيجية تنمية الصادرات [1]

[1] – قشرو فتيحة، توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ص 101.

يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، لأنها بالأساس إستراتيجية طويلة الأجل ، يجب أن تؤدي إلى تحسين مؤشرات نوعية حياة الأفراد ، من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي المستدام والسريع ، مع الحفاظ على توازن قيم المجتمع .

مما سبق يمكن القول بأن مفهوم تنمية الصادرات ينطوي في حد ذاته على إصلاح هيكلي يعمل على إعادة هيكلة الصادرات ، ويكون بمثابة الجسر الذي تتفرع منه وتصب فيه بقية الإصلاحات الهيكلية الأخرى، وبالتالي يقصد بتنمية الصادرات العمل على إحداث تغييرات هيكلية في الصادرات بحيث تؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية بمعدل أكبر من الصادرات الخدمية وزيادة الصادرات غير التقليدية بمعدل وزن أكبر من صادرات القطاع العام ، وكذلك تغيير هيكل الأسواق التي تتوجه إليها الصادرات بحيث تتم المحافظة على الأسواق القديمة وزيادة الصادرات إليها ، واكتساب أسواق جديدة وتعظيم العائد منها وكل هذه التغيرات تؤدي إلى زيادة كبيرة ومستمرة في الصادرات ويتم ذلك بوجود إستراتيجية تنمية الصادرات التي يكون لها أهدافها وسياساتها وبرامجها التي تربطها بباقي الإصلاحات الهيكلية الأخرى.

2 – أهمية إتباع إستراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية :

اتجهت أغلب الدول النامية لإتباع إستراتيجية تنمية الصادرات ، نظرا لما تتيحه هذه الإستراتيجية من مزايا لاقتصادياتها والتي نلخصها فيما يلي:

– التغلب على ضيق السوق المحلي واستغلال مزايا اقتصاديات الحجم

– استغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا مع تطوير أساليب الإنتاج في الصناعة وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية .

– تقليل التفاوت في توزيع الدخل

– تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي

– زيادة حجم ونطاق الاستثمارات المنفذة سواء الاستثمارات المحلية أو الاستثمار الأجنبي

– تحديد سعر صرف واقعي مما يؤدي إلى رفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.[1]

[1]– قشرو فتيحة، توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، المرجع السابق، ص ص: 101، 102.

– التلاحم مع المنتجات المنافسة في الأسواق العالمية يوفر للمنتجات المحلية المعلومات عن تلك الأسواق والمنتجات ومدى التطورات التكنولوجية الحادثة بها لإمكانية الاستفادة من هذه التطورات في رفع كفاءة المنتج التصديري الوطني .

3 – متطلبات إرساء إستراتيجية لتنمية الصادرات:[1]

تتطلب تنمية الصادرات حزمة متكاملة ن السياسات في مختلف المجالات ، سواء جال الاستثمار أو الإنتاج أو السياسات المالية والنقدية أو التسويق ع العمل على توفير مجوعة من الحوافز للمصدرين وحل مشاكلهم ، ويجب أن تتسم هذه السياسة بالمرونة لتلاءم وتواكب التغيرات في أسواق التصدير ، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات ، تأخذ في اعتبارها المراحل المختلفة لإتمام العملية التصديرية ، ويختلف نموذج إستراتيجية تنمية الصادرات من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل دولة ، إلا أنه توجد جملة من المتطلبات تتفق حولها أغلب الدول في إرساء إستراتيجية حكمة لتنمية صادراتها نوردها فيما يلي:

- **تنويع الاقتصاد الوطني كخطوة أولى نحو التصدير** :بما أن عملية التصدير هي جزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج فبدون نسيج اقتصادي وطني ونظام إنتاجي وطني قوي لا يمكن أن يكون هناك تصدير ، فوظيفة التصدير تعزز بطبيعتها من خلال الإنتاج الوطني، من هذه المقاربة لابد ن تعزيز السياسة الوطنية المتبعة من طرف السلطات العمومية لإحلال الواردات عن طريق الإنتاج الوطني ، وتوجيهه شيئا فشيئا نحو الأسواق الخارجية.
- **الإطار المؤسساتي** :يقصد به الإنشاء والاعتماد على مجموعة من المؤسسات التي تخدم عملية التصدير وتنهض به سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير أو ما يتعلق بتمويل الصادرات أو ما يتعلق بتبادل المعلومات التجارية وإنشاء المعارض والمحافل الدولية وغيرها .

[1]– قشرو فتيحة، توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، المرجع السابق، ص ص: 102، 103.

- **الإطار التشريعي والتنظيمي** :ويقصد به جملة القوانين والإجراءات والتنظيمات التي تؤطر نشاط التصدير وتحدد ضوابطه وتعطيها الطابع القانوني محليا ودوليا.
- **جودة المنتج** : من خلال إقامة نظام فحص السلع التي سوف يتم تصديرها وذلك لضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية للحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع مثلا نظام الجودة أو من خلال إقامة الندوات الداخلية أو معارض الترويج لجودة السلع وجودة التصميم ، والإلتزام بمعايير الجودة والنوعية العالمية (معايير الايزو للجودة ، البيئة....)
- **ضرورة إتباع مقاربة التسويق الدولي بمؤسسات التصدير** :في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وما أحرزته في مجال التسويق الدولي وجودة المنتجات وتنافسيتها التي أصبحت أهم متطلبات اقتحام أسواق التصدير ، يعد غياب هذه المقومات في المؤسسة مشكلا كبيرا وعائقا أمام ترقية وتنويع صادراتها خاصة خارج المحروقات منها.
- **وضع سياسة ناجحة لضمان تمويل وتأمين الصادرات** : يلعب تمويل الصادرات دورا بارزا في تحفيز الصادرات من خلال التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع، خفض تكلفة تمويل الصادرات وإعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المقترنة بعمليات التصدير أو حتى تمويل الاستثمارات الأجنبية للمصدرين في الدول الأخرى، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى .

كما يجب أن تركز إستراتيجية تنمية الصادرات على إنشاء نظام لتأمين الصادرات لمواجهة المخاطر التي قد تواجه الصادرات ولا تشملها نظم التأمين الأخرى مثل تأمين اعتمادات التصدير وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير .

- **إنشاء المناطق الحرة الصناعية التصديرية** : الهدف منها هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.[1]

[1]- قشرو فتيحة، توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، المرجع السابق، ص ص: 102، 103.

- **تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير** : من خلال تسهيل التموين بالسلع الوسيطية التي تدخل في إنتاج سلع موجهة للتصدير ، وتخفيض تكاليف بعض المدخلات والإعفاء أو تغليق الرسوم الجمركية مثلا وما يعرف بنظام إعادة التموين بالإعفاء والذي هو من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني : السياسات التجارية و التنمية للبلدان النامية.

إن عدم مساعدة التجارة الدولية للبلدان النامية قد أدى بتلك الدول إلى انتهاج سياسات تبعد اقتصادياتها عن تعميق العلاقات الاقتصادية مع البلدان المتقدمة ، ولكن على الرغم من هذا الموقف فإن بعض الدول النامية مثل كينيا وساحل العاج وماليزيا قد عمدت إلى تنويع صادراتها من السلع الأولية إلى البلدان المتقدمة ، واتبعت بعض الدول النامية الأخرى الميزة النسبية (comparative advantage) ، ورأت مجموعة الدول النامية التي تعتقد بوجود آثار سلبية للمساهمة في التجارة الخارجية أن التنمية الاقتصادية تعني التصنيع (industrialization) الذي يمكن انجازه عن طريق إحلال الإنتاج المحلي بدلا من استيراد السلع المصنعة من الدول المتقدمة.

وعموما فإن تلك السياسة أو الإستراتيجية يجب أن تكون إستراتيجية تعد التجارة بوصفها إضافة أو مكملة للجهود المحلية التي تبذل من أجل التنمية ومع هذا النوع من الدور للتجارة فإن السياسة أو الإستراتيجية المرافقة ينبغي أن تكون سياسة توفر التجارة الحرة في مجالات مختارة ، وهي تتضمن التجارة الحرة والتدخل الحكومي بأشكال مختلفة ، إن هذه الإستراتيجية كانت قد أخذت اتجاهات محددة حسب رؤية حكومات البلدان النامية وموقفها من التجارة الدولية ودورها في التنمية الاقتصادية[2].

[1] – قشرو فتيحة، توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، المرجع السابق، ص 103.

[2] – محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن 2010 ص 261-262

1 – إحلال الاستيرادات (Import Substitution):[1]

إن المبررات المسوغة لظهور سياسة إحلال الاستيرادات هو من منظور الدول النامية حول التجارة ،إذ أن عددا من الدول النامية يشعرون أنهم لا يستطيعون أن يصدروا سلعا صناعية تحويلية لانهم لا يستطيعون المنافسة مع شركات قد ثبتت أقدامها لا في السوق في الدول الصناعية وبخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار القيود والعوائق التي تضعها الدول الصناعية على دخول الصادرات للدول النامية المصنعة أي أسواق الدول المتقدمة فإذا علمنا حاجة الدول النامية إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فان تلك الدول ليس لديها اختيار إلا أن تصنع لنفسها بعض السلع التي تستوردها الآن إن استعمال التعريفات الجمركية والحصص تقيد الاستيرادات والاحتفاظ بالسوق المحلية لمنتجات الصناعات التحويلية المحلية ،وهذا المسوغ غالبا ما يربط بالرأي بالصناعة الناشئة Infant Indusrtryوهذا يعني ان حماية الصناعات في بداية نشرها سوف يسمح لها ان تنمو لبى حجم تستطيع من خلاله أن تتنافس مع صناعات الدول المتقدمة.

إن تشجيع التنمية الاقتصادية عن طريق إحلال الاستيرادات له فوائد عدة :

1-إن أخطار تأسيس صناعة محلية لتحل محل الاستيرادات منخفضة وذلك لان السوق المحلية للصناعة المحلية للسلع موجود مسبقا .

2-انه من السهولة للبلد النامي ان يحمي منتجات صناعته التحويلية ضد المنافسين الأجانب ،بينما ليس من السهولة إجبار الدول المتقدمة الصناعية أن تقلل القيود والعوائق التجارية على منتجات تصدر من الدول النامية .

3- من اجل تجنب حائط التعريفة الجمركية على الاستيرادات في الدول النامية ، فان الأجانب لديهم حافزا ان يوقعوا مصانع الصناعة التحويلية في البلد النامي،وهكذا يمكن توفير فرص عمل للعمال المحليين.[2]

[1] – محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية، المرجع السابق، ص 263.

[2] – محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية، المرجع السابق، ص 264

2 – النمو الذي يقوده التصدير (EXPORT-LED-GROWTH):[1]

ولإستراتيجية النمو الذي يقوده التصدير فوائد عدة :

1- أنها تشجع صناعات في الدول النامية من المحتمل أن تمتلك تلك الدول ميزة نسبية (comparative advantage) مثل سلع الصناعات التحويلية كثيفة العمل.

2- من خلال توفير سوقا أكبر يمكن أن تباع فيه السلع فإن إستراتيجية النمو الذي يقوده التصدير تسمح لصناعات تحويلية محلية بمدى أكبر لاستغلال وفورات الحجم (Economices of scale)

3- من خلال المحافظة على قيود قليلة مفروضة على السلع المستوردة فإن إستراتيجية النمو الذي يقوده التصدير تفرض نوعا من النظام التنافسي على الشركات المحلية والذي يجبر تلك الشركات أن تزيد الكفاءة(Efficiency).

4- إن وحدة واحدة من العملة الأجنبية (Foreign Exchange) التي يمكن الحصول عليها من خلال إستراتيجية إحلال الصادرات أو إستراتيجية النمو الذي يقوده التصدير هي الوحدة نقسها من العملة الأجنبية التي يمكن ادخارها من خلال استخدام إستراتيجية إحلال الاستيرادات لتقليل قيد العملة الأجنبية على الاقتصاد النامي.

5- إن التصنيع عن طريق إستراتيجية النمو الذي يقوده التصدير يسهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في فرص العمل والتحسن في توزيع الدخل وذلك بصورة أكبر من التصنيع من خلال عملية إحلال الاستيرادات .

يجب أن نلاحظ أن إستراتيجية دعم الصادرات (Export promotion) تعتمد على تنويع وتوسيع الصادرات غير التقليدية. ولكن ثمة مشكلة تواجه البلدان وتقع خارج إطار سلطة حكوماتها وهي مشكلة الحماية التي تقرضها الدول الصناعية المتقدمة لحماية صناعتها التحويلية كثيفة العمل مما تطلب من

[1]- محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص268-269.

بعض الدول النامية أن تحاول ان تنتج وتصدر سلما أو مواد لا زالت الدول الصناعية المتقدمة لم تضع عليها قيودا .[1]

3 – التحرير الحديث للتجارة والتنمية الاقتصادية :.

على الرغم من أن التصدير يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي للدول النامية ،فانه يعتمد على رغبة وقابلية الدول الصناعية للاستمرار في امتصاص أو استيعاب كميات كبيرة من السلع من الدول ،فالمتشائمين يعتقدون أن هذه العملية تتضمن مغالطة تركيب أو بنية فإذا حاولت كل الدول النامية أن تصدر أنيا في الوقت نفسه فان أسعار صادراتها سوف تخصص في الأسواق العالمية والأكثر من هذا فان الدول الصناعية ربما تصبح مدركة أو خائفة من المنافسة الأجنبية وبخاصة خلال فترات البطالة العالمية، وهكذا نجدها تفرض تعريفات جمركية Traff لتقليل المنافسة من الاستيرادات ،فهل عملية التحرير للتجارة سوف تقتل نفسها بنفسها لذا حاولت دول نامية كثيرة ان تصدر في الوقت نفسه أوانيا؟[2]

على الرغم من ان البلدان النامية بوصفها مجموعة هي مجموعة ضخمة بالمعنى الجغرافي أو السكاني فإنها بالمعنى الاقتصادي صغيرة ،فإذا أخذنا الصادرات لكل دول العالم الفقيرة والمتوسطة الدخل فإنها تساوي 5%فقط من الإنتاج العالمي ،وهذه الكمية مساوية تقريبا للناتج القومي لبريطانيا ،حتى لو أن النمو الكوني في الطلب على الاستيرادات قد فاق أو وصل إلى مستوى التصدير المتأتي من تلك الأجزاء من عالم الدول النامية التي لم تدخل في الجهد سوف لا يضع إجهادا كبيرا على نظام التجارة العالمية .[3]

إن سياسة إحلال الاستيرادات تحمل بذور فشلها إذا عدت هي السياسة الوحيدة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي الذاتي لفترة زمنية طويلة ، فتلك السياسة نادرا ما ساعدت على ادخار العملة الصعبة ، فضلا عن كونها لا تشجع تصدير السلع المصنعة من البلدان النامية إلى الأسواق العالمية ، ومن الأمور الإيجابية في العصر الحديث أن صانعي القرارات في البلدان النامية أصبحوا أكثر وعيا لمخاطر الاعتماد الكلي سياسة إحلال الصادرات لقد كان راؤول بربيش (Raul prebisch) من أبرز المتحمسين لسياسة إحلال الصادرات في بلدان أمريكا الاتينية خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين الماضي ولكنه بعد

[1] – محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص 268-269

[2] – محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص 269-270

[3] – محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص270

أكثر من عشرة أعوام أكد على بناء صناعات التصدير في سياسات البلدان التنموية ، وحذر من الاستمرار في بالاعتماد على اتخاذ سياسة إحلال الاستيرادات بوصفها سياسة تنموية وحيدة ، وذلك لاعتقاده بأن هناك حدودا يجب أن تتوقف عندها سياسة إحلال الاستيرادات في البلدان النامية وإلا سيكون هناك تبذير كبير في رأس المال.[1]

ومن خلال التحليل السابق يبدو أن المشكلة الحقيقة بالنسبة للاقتصاد النامي لا تكمن في الاختيار بين السياستين المذكورتين بوصف كل واحدة منهما إستراتيجية وحيدة لتحقيق عملية النمو الاقتصادي الذاتي المتواصل ، وإنما تكمن في الوصول إلى استخدام المزيج الصحيح والملائم من الإستراتيجيتين فالسياسة المحلية الملائمة هي التي توزع المواد بين الفرص الدخلية والفرص الخارجية بكفاءة عالية .[2]

المطلب الثالث : دور الدول النامية في مجال تنمية التجارة الخارجية والمشاكل التي تعاني منها

إن الدول المتقدمة لم تترك الفرصة للدول النامية لتغيير طبيعة تخصصها عبر كل مراحل التقسيم الدولي للعمل، بينما كانت هذه الدول أي المتقدمة تتنافس فيما بينها على استخدام التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين وتطوير الإنتاج مما زاد من تكاملها والانتفاع بمزايا تخصصها عبر كل مراحل تطورها في حين ارتفعت الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول النامية التي أصبحت تتخبط في مشاكل عديدة .

سوف نتطرق لها ونحاول الكشف عن وضعية الدول النامية بين دول العالم.

1 – انعكاسات التقسيم الدولي للعمل على الدول النامية[3]

أ – التبعية التجارية:

- **على مستوى السوق:**

لقد ترتب عن أزمة التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية منذ 1973 اتساع نطاق البطالة و ارتفاع تكاليف الإنتاج ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية. في ظل ذلك تولدت النزعة الحماية، و هي النزعة الرامية إلى الحد من دخول المنتجات الصناعية للعالم الثالث إلى أسواق البلاد الصناعية

[1] – محمد صالح تركي القريشي المرجع السابق، ص 271.

[2] – المرجع السابق ،ص 272.

[3] – حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 49-50.

الرأسمالية، استنادا إلى أن هذه المنتجات تستطيع بانخفاض أثمانها النسبية أن تهدد المركز التنافسي للصناعات المحلية للبلاد المتقدمة، وهو ما يعني نقص معدل الأرباح و ما يترتب عنه من بطالة و إفلاس صناعي.

و تحتوي السياسة الحمائية ضد صادرات الدول النامية عدة أشكال و أدوات متعددة ومتشابكة منها المباشرة و غير المباشرة. و المباشرة تتمثل في نظام التعريفات الجمركية و نظم تحديد الاستيراد مثل القيود الكمية quotas و الترتيبات التسويقية التقليدية و قيود التصدير الاختيارية.

أما غير المباشرة فعادة ما تكون في صورة المواصفات أو المعايير الصناعية والاشتراطات الصحية و التسهيلات المالية و التجارية للصناعات المحلية.

و فيما يلي أبرز الشواهد على انتهاك مبادئ ومعايير التجارة الدولية من الدول الرأسمالية.

– تصاعد الإجراءات الحمائية و خاصة في مجالات الصناعية التي عرفت مزايا نسبية (الملابس، الصلب، الأحذية، و الجلود).

– تصاعد النزعة الإقليمية في التجارة الدولية و اللجوء إلى الحلول الإقليمية و الثنائية خارج الإطار القانوني للتجارة الدولية.

– اللجوء إلى حمائية المواد الزراعية عن طريق الدعم الزراعي حيث اتفقت أوروبا و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد عن 71 مليار دولار على برامج الدعم الزراعي.

– التخلي عن المعاملة المميزة للبلدان النامية، حيث تقارير الأمم المتحدة أن 50% من صادرات أمريكا اللاتينية تعاني نوعا من القيود من البلدان الرأسمالية الصناعية.[1]

- **على مستوى الأسعار:**[2]

[1] – حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، المرجع السابق، ص ص: 50-51.

[2] – المرجع السابق، ص 52.

إن عدم تحكم الدول النامية في تحديد أسعار صادراتها و في التقلبات التي تطرأ عليها من حين لآخر، كان في صالح الدول المتقدمة التي تمكنت من فرض سيطرتها و التحكم في تحديد كميات و أسعار التدفقات التجارية الدولية. و أدت التبعية السعرية للدول النامية إلى انخفاض معدلاتها التجارية مع انخفاض حجم صادراتها في الثمانينات. الأمر الذي كلفها خسارة كبيرة من العملات الأجنبية كانت في حاجة إليها لإنعاش اقتصادياتها التي تعاني من لكساد و الركود و التخلص من خدمة ديونها.

ب - **التبعية التكنولوجية:**[1]

لقد اختلفت وسائل و أدوات السيطرة على الفائض الاقتصادي باختلاف التطورات التي عرفتها الرأسمالية. فمن التجارة في عهد الرأسمالية التجارية و استعمالها كأسواق، إلى الرأسمالية الصناعية و التوسع في التصنيع للسيطرة على السوق، إلى الرأسمالية المالية وتصدير رأس المال كهدف لتوسيع الأسواق، إلى عصر الثورة التكنولوجية الذي عزز موقع البلاد المتقدمة بسبب تفوقها التكنولوجي.

و بذلك أصبح الهدف الجديد يجمع الأهداف السابقة جميعا، بحيث أن تعظيم الفائض الاقتصادي و توسيع الأسواق و ضمان مصادر المواد الخام و مصادر التراكم الرأسمالي أصبح بتحقيق احتكار التكنولوجي أو عبر السيطرة / التبعية التكنولوجية.

لهذا ، فإذا كانت الدول المتقدمة حددت اتجاهات الطلب على صادرات الدول النامية عن طريق القيود و التدابير الحمائية. فإنها أحكمت قبضتها على الجانب الآخر و هو العرض للناتج الصناعي من خلال التحكم بإمدادها بالمقومات المالية و التكنولوجية.

فزيادة على أعباء التكلفة التكنولوجية على الدول النامية، فإن المقومات التكنولوجية سواء منها المعارف و المهارات التكنولوجية أو المنتجات التكنولوجية كلها استجلبت من الخارج. الأولى عن طريق التراخيص و التعاقد licences et contrats و الثانية عن تجارة السلع الرأسمالية و انتقال الخباء. فالصناعات المقامة بمقتضى هذه العلاقات هي في الجوهر صناعات تابعة تكنولوجيا. أنها صناعات لا تستند إلى قاعدة تكنولوجية محلية، و إنما تنقل هذه الصناعات و معها التكنولوجية الصناعية و منتجات التكنولوجية. و بذلك تنشأ صناعة محلية بدون قاعدة وقدرة تكنولوجية محلة مستقلة .

[1] - حشماوي محمد، المرجع السابق، ص 55.

1 – المشكلات التجارية في الدول النامية:

بالتأسيس على تجربة الدول النامية في التبادل التجاري مع الدول المتقدمة فإن بعض الدول النامية قد أصبحت تشكك بتوزيع منافع التجارة بين الدول النامية والدول المتقدمة. وترى الدول النامية أن سياسات حماية التبادل التجاري من قبل الدول المتقدمة يعيق التصنيع في دول نامية عدة ، واستنادا إلى ذلك فإن الدول النامية كانت قد سعت إلى الحصول على نظام تبادلي عالمي جديد مع منافذ محسنة على أسواق الدول المتقدمة ، ومن بين المشكلات التي تؤثر سلبا في الاقتصاديات النامية وتردي معدلات التبادل التجاري (terms of trade) والمنافذ المحدودة على أسواق الدول الصناعية.[1]

أ– عدم استقرار أسواق الصادرات

تتصف دول نامية عدة بأن صادراتها مركزة في منتوج خام واحد أو عدد قليلي من المنتوجات الخام ، يؤكد العديد من المراقبين أن العنصر الرئيس الذي يسبب عدم استقرارية (instability) أسعار المنتجات الخام وإيرادات الصادرات هو المرونة السعرية (price elasticity) المنخفضة لجدول الطلب وجدول العرض لمنتجات مثل النحاس والقصدير والقهوة ، فإذا عدنا إلى تعريف مرونة الطلب السعرية أو مرونة العرض السعرية التي تشير إلى النسبة المئوية للتغيير في الكمية المطلوبة (المعروضة) الناتجة ن تغيير 1% في السعر وإلى مدى أن جداول الطلب وجداول العرض غير مرنة نسبيا وهذا يعني أو يقترح أن النسبة المئوية للتغيير في السعر تزيد على أو تتجاوز النسبة المئوية للتغيير في الكمية (المطلوبة أو المعروضة)، على سبيل المثال محصول القهوة عندما تزره مساحات من الأراضي الزراعية بهذا المحصول فإن الكمية الناتجة من القهوة ستكون ثابتة بغض النظر عن سعر القهوة وكيفية تقلب ذلك السعر ، ولتوضيح هذه الحالة نستعين بالرسم البياني الآتي[2] :

[1]– محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص 250

[2] محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص 250–251

الشكل : (3– 1) : تأثير مرونة الطلب ومرونة العرض

ب. تأثير مرونة الطلب **أ. تأثير مرونة العرض**

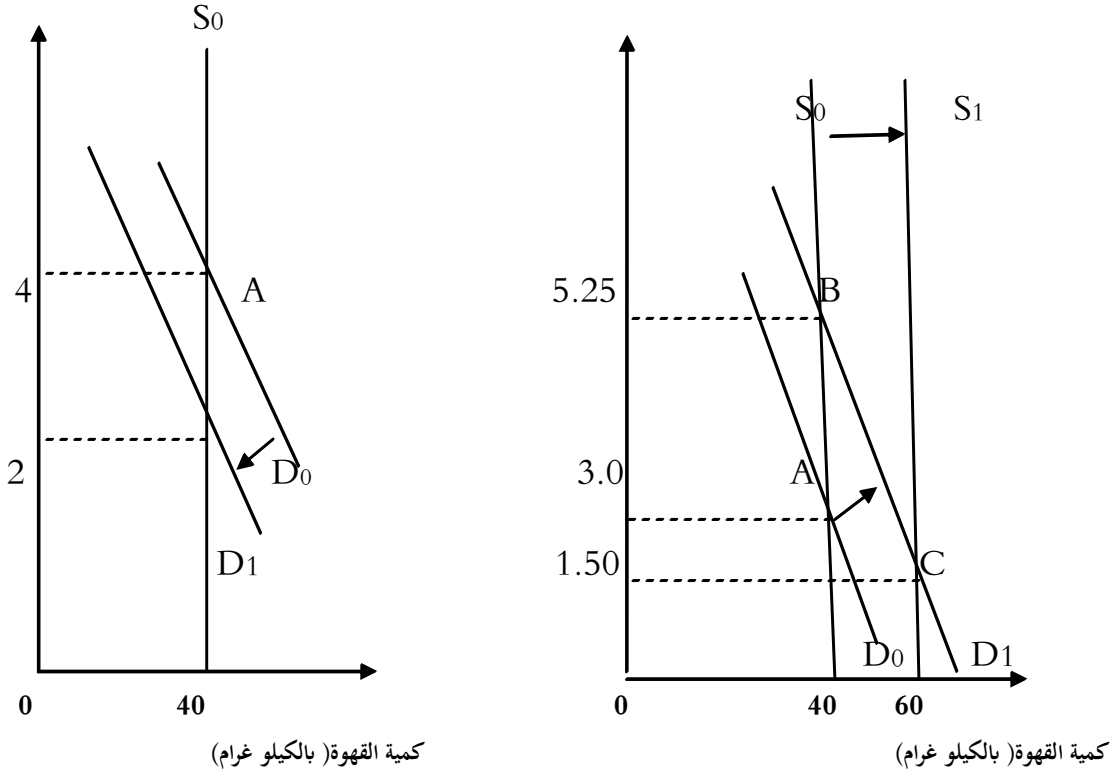

المصدر: مُحَّد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص 251

لنجعل عرض القهوة غير مرن على نحو تام (عموديا) كما يبدو في الشكل وبسبب التفضيلات المتغيرة افترض أن الطلب العالمي على القهوة انخفض من منحنى الطلب (do) إلى نحنى الطلب (d1)، إن الانخفاض في الطلب يسبب انخفاضا في سعر القهوة من (4) دينار إلى (2) دينار للكيلو غرام الواحد ، إن هذا الانخفاض في سعر القهوة هو أعلى ن الانخفاض في السعر لو أن عرض القهوة يكون بميل موجب (ميل صاعد) (وهذا يعني لو أن عرض القهوة يعرض مرونة سعرية أعلى) ، ونتيجة لهذا الانخفاض في السعر فإن إيرادات الدولة التي تصدر القهوة تنخفض.[1]

[1] – مُحَّد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص ص: 251– 252.

أما إذا كانت هناك زيادة في الطلب العالمي على القهوة فإن ذلك سوف يقود إلى أسعار أعلى وإلى إيرادات صادرات أعلى للدولة التي تصدر القهوة ، نستنتج أن أسعار الصادرات والإيرادت المتأتية منها يمكن أن تكون متقلبة على نحو متطرف عندما يكون عرض المنتوج أو السلعة غير مرن وحصل هناك تغيرا في الطلب ، ليس التغيرات في الطلب وحدها تحفز على تقلبات واسعة في السعر عندما يكون العرض غير مرن ، ولكن أيضا فإن التغيرات في العرض تحفز على تقلبات واسعة في السعر عندما يكون الطلب على السلعة أو المنتوج غير مرن ، إن هذا الوضع أو الموقف الأخير يوضحه الجزء(ب) من الشكل السابق الذي يوضح إطارا لفترتين ، الدولة هنا لديها منحى عرض الصادرات (so) وقد رسم على أنه غير مرن تماما ، بينما منحنى الطلب العالمي (do) قد رسم على أنه غير مرن نسبيا بالنسبة إلى السعر عند التوازن فإن سعر القهوة (3) دنانير للكيلو غرام الواحد والدولة المصدرة تحصل على إيرادات صادرات تساوي (120) دينار ، في الفترة الثانية لنفترض أن الطلب العالمي على القهوة يزداد بحيث أن منحنى الطلب ينتقل من (do) إلى (d1) وينتج عن هذا زيادة كبيرة في سعر القهوة من (3) دنانير إلى (5.25) دينار للكيلوغرام الواحد وزيادة في إيرادات الصادرات من القهوة من (120) دينار إلى (210) دينار ، الآن إذا افترضنا أن المزارعين في تلك الدولة زرعوا قهوة إضافية في الفترة اللاحقة مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من (S0) إلى (S1) . مع طلب غير مرن نسبيا فإن الانخفاض المؤكد في سعر القهوة سيكون كبيرا ، بمعنى أن سعر القهوة ينخفض من (5.25) دينارا إلى (1.5) دينارا للكيلو غرام الواحد ، كما أن إيرادات الدولة المصدرة من الصادرات تنخفض إلى (90) دينارا ، ومرة أخرى نرى أن أسعار الصادرات وإيرادات الصادرات يمكن أن تتقلب على نحو واسع عندما يكون العرض غير مرن بالنسبة إلى السعر والطلب غير مرن بالنسبة إلى السعر.[1]

ب– تردي معدلات التبادل التجاري للدول النامية :

تعرف معدلات التبادل التجاري بوصفها نسبة الرقم القياسي لسعر صادرات دولة (p_x) إلى الرقم القياسي لسعر الاستيرادات تلك الدولة (p_m) مضروبة في (100) من أجل ان تعرض تلك المعدلات بصيغة النسبة المئوية وهذا يعني :[2]

[1]– محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص 251–252

[2]– المرجع السابق، ص 254.

$$N=(\frac{p_x}{p_m})100.$$

على سبيل المثال إذا أخذنا عام (1980) بوصفها سنة أساس سنة (N=100) ونجد أنه في نهاية عام (2000) فإن الرقم القياسي لأسعار صادرات دولة معينة انخفض بمقدار(5%) إلى (95%) بينما الرقم القياسي لأسعار استيرادات تلك الدولة ارتفع بمقدار(10%) إلى (110%) عندئذ فإن معدلات التبادل التجاري السلعية انخفضت إلى:

$$N=(\frac{95}{100}).100=86.36$$

وهذا يعني أنه بين عام (1980) وعام (2000) انخفضت أسعار صادرات تلك الدولة بنسبة 14% مقارنة بأسعار استيرادات تلك الدولة .

أما معدلات التبادل التجاري الدخلية فهي كما يأتي :

$$I=(\frac{p_x}{p_m})\ Q_x$$

عندما تكون (Q_x) هي الرقم القياسي لحجم الصادرات ، وهكذا فإن (I) يقيس قدرة قاعدة الصادرات إلى الاستيراد ، وبالعودة إلى مثالنا إذا ارتفعت (Q_x) من (100) في عام (1980) إلى (120) في عام (2000) ، عندئذ فإن معدلات التبادل التجاري الدخلية (income terms of trade) لتلك الدولة

$$I=(\frac{95}{110}).120=(0.8636)(120)=103.63$$

وهذا يعني أنه من عام (1980) إلى عام (2000) أن قدرة الدولة المعنية على الاستيراد (بالتأسيس على إيرادات الصادرات) ازدادت بمقدار (3.63%) (وحتى ولو أن $\frac{p_x}{p_m}$ انخفضت)،

إن التغيير في معدلات التبادل التجاري الدخلية مهمة جدا بالنسبة للدول النامية لأن تلك الدول تعتمد وإلى مدى كبير على السلع الرأسمالية المستوردة لأغراض تنمية تلك الاقتصادات .[1]

[1] محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص254-255

المبحث الثالث : التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

1 – مفهوم التنمية الاقتصادية : Economic Development

وهي تتعلق بتنمية النواحي الاقتصادية من أعمال و مال و نقد و تجارة و زراعة و صناعة و زيادة الناتج القومي و الناتج الإجمالي المحلي و زيادة دخل الفرد من الناتج الإجمالي و تحسين معيشة الأفراد و الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.[1]

- التنمية الاقتصادية هي جزء من عملية التنمية الشاملة والتي تشمل جميع مناحي الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. وتهدف التنمية الاقتصاديةإلى رفع مستوى الاقتصاد الوطني في مواجهة اقتصاديات الدول عن طريق تحسين ظروف الاقتصاد المحلي من نواحي الإنتاج والعمالة واستغلال الموارد وتحسين الأوضاع المالية والاقتصادية للمجتمع. التعريف الغالب هو أنها عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. ويركز هذا التعريف على النتيجة النهائية لعملية التنمية. يمكن تعريف التنمية أنها عملية مستمرة تستهدف تغيير الأوضاع السائدة في المجتمع إلى صورة تخالف جذريا تلك الأوضاع السائدة في المجتمعات المتخلفة والنامية فهي إذن عملية نقل الاقتصاد من مراحل التخلف أو النمو في إلى التقدم والازدهار بما يعود ذلك على الأفراد والمجتمع بالرفاه.[2]
- يراد بالتنمية الاقتصادية زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، أي مقدار السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.
- يعرف بروفسور" مير " التنمية الاقتصادية على أنها: العملية التي من خلالها يزداد متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة الأمد الطويل.
- النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.[3]

---

[1] – اسماعيل محمد سلطان ، الاقتصاد السياسي ، دار الزاية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012،ص 31

[2] – اسماعيل محمد سلطان ، المرجع السابق، ص 36.

[3] -Sen Amartia ; developement which_way_Now? Economic journal , vol 93,Issue 372, p.p: 745- 762.

– و يقول بروفسور " باران ": دع النمو الاقتصادي (أو التنمية) لتعرف على أنه الزيادة في متوسط ناتج الفرد عبر الزمن.[1]

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: (إجراءات وسياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد الوطني و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد).

من خلال التعريف نستنتج ما يلي :

أ– أن الزيادة السريعة الدائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ليست سوى هدف ترمي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقه ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تغيير و تطوير هيكل و بنيان الاقتصاد الوطني والمقصود بدلك هو التغيير الجوهري في العلاقات الهيكلية والبنيان الذي يتميز به الاقتصاد الوطني مثل نسبة الناتج من قطاع الصناعة إلى عدد أفراد القوى العاملة في المجتمع .

ب– أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن تكون مستمرة عبر فترة طويلة من الزمن، وعلى هدا الأساس فان مجرد الزيادة الطارئة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تدل في حد ذاتها على حدوث التنمية.[2]

– يشمل مجال التنمية التنمية الاقتصادية العمليات والسياسات الاقتصادية التي تتخذها دولة ما لتحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها.[3]

– يوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.[4]

---

[1] – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2013، ص 71.

[2] – منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية، غير منشورة، ص ص: 72،73.

[3] – O'Sullivan,A and Sheffrin, S.M (2003) Economics principles in action Pearson prentice Hall, upper sadde River, New Jersey, p471.

[4] – صليحة مقاوسي، هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات جديثة في التنمية كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص 4.

2- دعائم التنمية الاقتصادية :[1]

1- الدولة (الحكومة) :

أكدت اغلب التجارب إن عملية التنمية لا يمكن ان تنجح بعيدا عن دور الدولة التنظيمي ، والذي يتمثل في البناء الجيد للمؤسسات والتطوير البني التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون ،ويفترض أن يتوقف دور الدولة عند هذا الحد ولا يتجاوزه وإلا شكل ذلك عقبة أمام عملية التنمية ، فقد ثبت عدم كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد إذ أن الضغوط السياسية والاجتماعية قد تدفع الحكومة في بعض الأحيان إلى إتباع سياسات اجتماعية لا تتسق مع المنطق الاقتصادي .

إذا فالدعوة إلى تدخل الدولة لا يعني إلغاء دور القطاع الخاص أو العمل على هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي بل تعني أن يكون دور الدولة مساند ومدعم ومصحح للقطاع الخاص دون الابتعاد عن آلية السوق .

2 - رفع مستوى التراكم الرأسمالي :

أي توفير حد ادني من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية ولبناء قاعدة قوية من الصناعات الحديثة ولتوفير قاعدة من رأس المال الاجتماعي بما يساعد على انطلاق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي ويقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي تحقيق معدل النمو للدخل القومي اعلي من معدل نمو السكان ، مما يترتب عليه ارتفاع نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي تحدث إضافة مستمرة للطاقة الإنتاجية للمجتمع .

3 - التصنيع :

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ، ويحتاج التصنيع السريع إلى زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ، ويؤدي إلى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة وبالتالي التخلص تدريجيا من البطالة والفقر .

[1]- سحر عبد الرؤوف سليم ، عبير شعبان عبده ، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ، مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ، مثر ،2014 ،ص ص: 85- 86.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تحقيق التنمية الصناعية عليها الا تهمل التنمية الزراعية بل يجب ان تسير جنبا إلى جنب مع التنمية الصناعية ، حيث ان القطاع الصناعي له ترابط قوي مع قطاع الزراعة لما توفره الزراعة من مواد أولية للصناعة وكذلك توفير المواد الغذائية للعاملين والسكان.

4- التقدم التكنولوجي :

بمعنى ضرورة اختيار التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروف البلد النامي من حيث المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين في هذه الدول لان اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية لتلك البلدان المصدرة لها وتنبع أهمية الاهتمام بالتقدم التكنولوجي كإستراتيجية تنموية لأنه وجد أن التقدم التكنولوجي والذي غالبا يتضمن تحسين طرق الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل القومي بنسبة تفوق نمو السكان .[1]

3- عناصر التنمية الاقتصادية : [2]

أولا : جميع ما انطوت عليه عملية النمو الاقتصادي والتي تتمثل فيه نقطتين :

1.زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .

2.ان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .

3.ان تكون الزيادة على المدى الطويل .

ثانيا:عناصر أخرى تنفرد بها عملية التنمية الاقتصادية وتتمثل في:

ا-إحداث تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي للدولة :حيث لازالت العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية وتصدرها بحالاتها أو بعد إجراء تعديلات بسيطة عليها ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر.

لذلك تهدف التنمية الاقتصادية إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الاقتصادي لصالح المنتجات الصناعية ، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد إنتاجية جديدة وإدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين مهارات السكان

[1] - سحر عبد الرؤوف سليم ، عبير شعبان عبده، المرجع السابق ، ص ص: 86-87

[2] - سحر عبد الرؤوف سليم ، عبير شعبان عبده، المرجع السابق ، ص 83-84

ب-إعادة توزيع الدخل :تهدف التنمية الاقتصادية إلى توزيع الدخل لمصالح الطبقات الفقيرة ، وتحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان ، والقضاء على البطالة والجهل والفقر والمرض في المجتمع .فالكثير من الدول تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يترتب عليها تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي ، إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية ولذا يصبح من الأولويات التنمية الاقتصادية العمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء .

ج-الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة :حيث تهتم التنمية الاقتصادية بتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات اكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلعة الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية ،وهذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر أو غير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحلية من اجل الرقابة على نوعية الإنتاج تسعير المنتجات والخدمات الأساسية من اجل تحديد شكل وكم الدعم القدم إلى تلك الجهات.[1]

المطلب الثاني : نظرة عامة عن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

يعتمد مستوى التطور الاقتصادي في الدول النامية بالأساس على الظروف الداخلية، وفي هذه الأيام يعتقد أغلب الاقتصاديين بأن التجارة الدولية يمكنها أن تساهم بكفاءة في عمليات التنمية.

1 - نظرية التجارة الدولية و التنمية الإقتصادية :

بناءاً على النظرية التقليدية في التجارة الدولية ، تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية و يزيد الإنتاج العالمي و تحصل كل دولة على حصتها من مكاسب التجارة ، و حسب التوزيع الحالي للموارد الطبيعية و التكنولوجية بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، تقتضي نظرية الميزة النسبية بأن على الدول النامية التخصص في إنتاج المواد الأولية و تصدير المواد الخام و النفط و المعادن و الغذاء إلى الدول المتقدمة و مبادلتها بالمنتجات المصنعة.[2]

[1]- سحر عبد الرؤوف سليم ، عبير شعبان عبده، المرجع السابق ، ص 84-85

[2]- السواعي خالد مُحَمَّد، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقاتها " عالم الكتب الحديث، ط1 ، الأردن، 2010. ص 258.

قد يعظّم هذه التقسيم الرفاهية في الأجل القصير، وتعتقد الدول النامية بأن نمط التخصص و نظمها التجارية سيجعلها بوضع أقل أهمية بالنسبة للدول المتقدمة، ويبعدها عن جني المنافع الحركية للصناعة وتعظيم رفاهيتها في الأجل الطويل، والمنافع الحركية ناتجة عن الإنتاج الصناعي والتدريب العالي للقوى العاملة و زيادة الابتكارات ، وارتفاع واستقرار أسعار الصادرات وارتفاع دخل الأفراد، فعندما تتخصص الدول النامية بالسلع الأولية و تتخصص الدول المتقدمة بالمنتجات المصنعة، يجعل جميع أو أغلب المنافع الحركية للصناعة و التجارة من نصيب الدول المتقدمة تاركة الدول النامية فقيرة ومعتمدة على الدول المتقدمة، وهذا الإعتماد مدعم بالمشاهدات الواقعية على اعتبار أن جميع الدول المتقدمة هي بالأساس صناعية ، بينما الدول النامية هي بالأساس زراعية أو تستخرج المعادن .

لهذا فقد هاجمت الدول النامية النظرية التقليدية الساكنة و ابتعادها عن عمليات التنمية ، و المطلوب من النظرية التقليدية تصحيح الحالات الحالية، تتطلب ضرورات التنمية تغيير الشروط الحالية ، بإختصار ، من الممكن أن تعظم النظرية التقليدية الرفاهية في لحظة و ليس على طول الزمن ، و المطلوب تغيير نمط التجارة و إعادة تشكيل النظام الإقتصادي العالمي الحالي لتلبية حاجات تخصص الدول النامية .

ليس من الضروري على الدول النامية أن تخفض من مرتبتها بناءا على النظرية التقليدية و تصدير المواد الأولية و إستيراد المواد المصنعة ، فعلى سبيل المثال ، على الدول النامية أن تراكم رأس المال و تطور الكنولوجيا و تنقلها الميزة النسبية من إنتاج المنتجات الأولية إلى إنتاج السلع المصنعة البسيطة أولاً ، و من ثمّ تصنيع السلع الأكثر تطوراً ، وهذا ما حدث للبرازيل و كوريا و تايوان و المكسيك و بعض الدول النامية الأخرى.[1]

[1]- السواعي خالد مُحَّد، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقاتها "، المرجع السابق، ص ص: 258 – 259.

2- مساهمة التجارة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية : [1]

على الرغم من أن التجارة الدولية لا يتوقع منها أن تكون محركا للنمو الاقتصادي على نحو عام فإنه لا يزال اليوم ثمة طرق عدة إلى جانب المكاسب الساكنة والميزة النسبية تستطيع بالتجارة الدولية أن تساهم في النمو الاقتصادي للبلدان النامية . لقد أشار هابرلر (Haberler.1964) إلى تأثيرات نافعة في التنمية الاقتصادية تأتي من المساهمة في التجارة الدولية :

1- أن التجارة الدولية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي قد تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الدولية .

2- من خلال توسيع حجم السوق تقوم التجارة بجعل تقسيم العمل ووفورات الحجم (Economies of scale) ممكنة . وهذا أمر مهم على نحو خاص وقد حصل هذا فعلا في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصادات صغيرة ، مثل تايوان (Taiwan) وهونغ كونج (Hong kong) وسنغافورة (singapora) .

3- تعد التجارة الدولية وسيلة أو أداة لتحويل الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة ومهارات إدارية وغير إدارية جديدة .

4- تقوم التجارة بحفز وتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تمتلك الشركات الاستثمارية الأجنبية السيطرة الإدارية على استثماراتها وعادة فإن رأس المال الأجنبي ترافقه أعداد من الموظفين الأجانب الماهرين في تشغيل الاستثمارات يمكن التعلم منهم .

5- في دول نامية كبيرة عدة مثل البرازيل والهند ، فإن استيراد منتجات صناعية تحويلية جديدة كان قد حفز الطلب المحلي إلى أن يصبح إنتاج تلك السلع محليا كفؤا وممكنا.

[1] - محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص ص: 245 – 246.

6- إن التجارة الدولية يمكن أن تكون سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية ، وهذا الأمر مهم على نحو خاص للمحافظة على الكلفة والسعر للسلع الوسيطة ونسبة المصنعة منخفضة والتي تستعمل بوصفها مدخلات أو عناصر إنتاج في الإنتاج المحلي لبقية السلع والمنتجات.[1]

وبما أن التجارة الدولية لا نتوقع منها أن تكون محركاً قوياً للنمو ، فهي لا زالت – بجانب المكاسب الساكنة من الميزة النسبية – تساهم في النمو الاقتصادي للدول النامية هذه الأيام ، و تحقق المنافع المهمة التي تمكّن التجارة الدولية من التأثير على التنمية الاقتصادية فهي تقود إلى منافع كاملة للمصادر المحلية الموظفة ، حيث تستطيع الدول النامية بالتجارة التحرك من نقطة إنتاج غير كفء داخل منحنى إمكانيات الإنتاج ، و تبين أن التجارة هي متنفس التوسع أو الفائض المتوقع للسلع الزراعية و المواد الخام ، و هذا ما حدث في عدة دول نامية ، خصوصاً في دول جنوب شرق آسيا و غرب أفريقيا ،إضافة إلى توسيع حجم الأسواق ، حيث تعمل التجارة على تقسيم العمل و لأن اقتصاديات الحجم مهمة فهي تعطي مكاناً لإنتاج المواد المصنعة للاقتصاديات الصغيرة ، مثل تايوان و هونغ كونغ و سنغافورة ، تنبه التجارة و تسهل تدفق رأس المال الدولي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، ففي الاستثمار الأجنبي المباشر تحتفظ المنشآت الأجنبية برقابة هندسية على استثماراتها ، و في العديد من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل و الهند لغاية رفع كفاءة الإنتاج المحلي ، تعمل المنتجات المصنعة الجديدة على الطلب المحلي ، و أخيراً تعتبر التجارة الدولية أفضل سلاح لمكافحة الاحتكار كونها تشكل حافزا كبيرا لتحقيق كفاءة الإنتاج المحلي لمواجهة المنافسة الأجنبية ، و هذا ضروريا لإبقاء التكاليف و أسعار الموارد منخفضة (السلع الوسيطة و شبه الجاهزة و المستخدمة كمدخل في الإنتاج المحلي).[2]

[1] – محمد صالح تركي القريشي، المرجع السابق ،ص246

[2] – السواعي خالد محمد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 266.

3 – دور البنك المركزي في التنمية الاقتصادية للدول النامية :[1]

تعددت الآراء الاقتصادية حول ضرورة وجود البنوك المركزية وأهمية دورها كناهض بعملية التنمية الاقتصادية ، فهناك من لايرى ضرورة لوجودها لأنهم يرون أنها ليست ناتجة عن النظام المصرفي بل مفروض عليه ، ولذلك فإن تكوينها لا يتناسب مع النظام المصرفي الحر ، كما يرون أنها أصبحت تحت سيطرة الحكومات مما جعل الفصل بينها وبين الحكومات أمرا غير موجود ، ومن هؤلاء الاقتصاديين (M.Friedman) ملتون فريدمان و(Mynts) مينتس ، إلا أن الواقع يؤكد أن وجود البنوك المركزية يعد أمرا هاما وضروريا لتأثيرها الإيجابي على النظام الاقتصادي ومن المؤيدين لهذا الرأي الاقتصادي (Sayers) سايرر.

كما أن لجنة راد كليف (Radcliffe Committe) أيدت الاقتراح القائل بالتحول التدريجي لصندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي انطلاقا من إيمانها بأهمية البنوك المركزية ، وبالنسبة للدول النامية تحديدا فإن الاقتصادي فيشر (J.I. Fisher) يرى أن ليس لوجودها أهمية في هذه البلدان ، حيث قلل من أهمية مساهمتها في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية لأن هذه البلدان لم تصل بعد إلى المستوى المناسب من التطور النقدي والمصرفي اللازم لوجود بنك مركزي ، إلا أ، الحقيقة أن تواجد البنوك المركزية في البلدان النامية يعد أمر ضروريا لتنمية الوعي المصرفي في هذه البلدان ، كما أن وضيفتها لا تقتصر على توفير الأرصدة النقدية والسيطرة على التضخم من خلال تنظيم عملية الائتمان ، بل إن عليها تحمل مسؤولية تقديم التسهيلات المصرفية عن طريق توفير الائتمان بمعدلات فوائد منخفضة للأنشطة المختلفة ، بالإضافة إلى توجيه الائتمان إلى الأنشطة المرغوبة.

ولأن البلدان النامية تعاني من تخلف وقلة أجهزتها ، فإن على البنوك المركزية فيها توفير وتنظيم المؤسسات ودعم وتطوير بنوك الادخار وبنوك التسليف الزراعي وشركات التأمين إلى غير ذلك من المؤسسات التي تساهم في جذب مدخرات الأفراد وتوجهها نحو الاستثمارات المنتجة لأن توفير مثل هذه المؤسسات وتطويرها وتحديث نشاطها يعتبر شرطا مسبقا لتكوين التراكم الرأسمالي الذي يعتبر المفتاح الرئيسي للقيام والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية .

وبذلك فإن البنك المركزي يساهم في دفع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وبعدة طرق أبرزها

[1] – محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(نظرية– تحليلية– قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص ص:296 -297.

أ- التمويل المباشر لعملية التنمية من خلال القروض التي يقدمها إلى المنشآت والمشاريع العامة العاملة في القطاعات الخدمية العامة كالكهرباء والمياه والطرقات وغيرها.

ب- التمويل غير المباشر لعملية التنمية ، ويتم ذلك عن طريق تقديم القروض التي يقدمها البنك للمؤسسات المالية المتخصصة في التمويل الطويل الأجل ، كالبنوك الزراعية والصناعية والاسكانية وغيرها من المؤسسات المشابهة.

ج- خلق الهياكل المالية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية كالأسواق المالية المنظمة ، وصناديق الادخار شركات التأمين وغيرها ، على أن يعمل على توجيه وتحديث هذه المؤسسات بما يخدم عملية التنمية.

د- الاستخدام الفعال لأدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية بما يحقق أغراض التنمية في هذه البلدان. [1]

المطلب الثالث : تحديات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

تواجه الدول النامية عدة صعوبات لتحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك لعدة أسباب مختلفة داخلية وخارجية.

1 - مشكلات التنمية في الدول النامية: [2]

1- مشاكل داخلية :

- عدم كفاية رؤوس الأموال
- تخلف وسائل الإنتاج
- البطالة البنيانية
- حلقة الفقر المفرغة ، حيث انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض مستوى الدخل الحقيقي فانخفاض مستوى الصحة .
- وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم ، إذ أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم .

[1] محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص 297

[2] طارق الحاج ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار صفاء. عمان ، الأردن ،2013 ، ص 189

2- مشاكل خارجية:

وتتمثل في التبعية الاقتصادية ، حيث الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم استيرادها من الدول الصناعية ،كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية يكون مردودها للدولة المستثمرة .

وبهذا فإن عجلة التطور في البلاد النامية مرتبطة بهيمنة الدول الصناعية المتقدمة عليها ، ليس من الناحية العسكرية بل من الناحية الاقتصادية .

2 – العقبات التي تعترض سبيل التنمية في الدول النامية [1]:

من دراستنا لخصائص البلاد النامية يمكن أن نلمس العقبات التي يمكن أن تعترض سبيل التنمية والتي يمكن تلخيصها في :

1- ندرة رأس المال بسبب قلة المدخرات.

2- انخفاض متوسط الدخل الفردي بسبب ضعف الكفاية الإنتاجية .

3- ندرة الأيدي العاملة الماهرة بسبب انخفاض مستوى التعليم

4- ضيق السوق المحلي بسبب جمود الطلب .وهذه الأسباب وإن بدت لنا لأول وهلة منفصلة عن بعضها البعض فإنها في الحقيقة متداخلة وكل منها يعتبر سببا ونتيجة في آن واحد .

فالندرة في رأس المال وإن كان أساسها قلة المدخرات ، فإن قلة المدخرات سببها انخفاض متوسط الدخل الفردي الذي يعجز عن الوفاء بالضروريات الأساسية للحياة ، وإن كان انخفاض متوسط الدخل الفردي نتيجة لضعف الكفاية الإنتاجية فمرد هذا عدم القدرة على التعليم والتدريب الكافي بسبب ضآلة متوسط دخل الأسرة ، وهذا يترتب عليه عدم توافر الخبرات الكافية والمهارات المختلفة وخاصة في فئة الملاحظين والأسطوات ، وهي الفئة التي تعمل بين المهندسين والعمال العاديين أو ذوي المهارة المتوسطة ، ومن ناحية أخرى يؤدي انخفاض متوسط الدخل الفردي إلى التركيز على السلع الاستهلاكية الضرورية وهذا يؤدي إلى جمود الطلب المحلي ولا يساعد على توسع السوق .

[1] – محمد اسماعيل صبري، درايات في علم الاقتصاد وطرق احياجاته، مرجع سابق ، ص509- 510

وهكذا نجد أن كل هذه الأسباب متداخلة ، وهي إن كانت سببا من أسباب التخلف في التنمية فإنها بدورها تكون عقبات في سبيل التنمية .

وبالإضافة إلى ما تقدم هناك سبب رئيسي يعترض سبيل التنمية في البلاد النامية هو وقف الدول المتقدمة من الدول النامية أو بعبارة أخرى القوى الدولية .

- القوى الدولية كأحد العقبات التي تعترض سبيل التنمية :[1]

من أهم أسباب التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمة أنها استطاعت أن تستفيد من الموارد الاقتصادية الكامنة في الشعوب المتخلفة ، بل أن السيطرة الاستعمارية لبعض دول أوربا كانت هي السبب الرئيسي في جعل معظم شعوب آسيا وأفريقيا دول متخلفة ، وعندما هبت هذه الشعوب لتطالب باستقلالها ولترفع من مستوى معيشتها بحسن استغلال مواردها ، وقفت الدول المتقدمة بدلا من مساعدتها ورد جزء مما نهب منها تحيك لها المؤامرات لتذهب باستقلالها الذي حصلت عليه بعد كفاح طويل.

ونقصد بالقوى الدولية في هذا الصدد البحث في أثر علاقة الدول النامية بالدول المتقدمة وأثرها في إعاقة التنمية .

تقوم هذه العلاقة على الصادرات والواردات ، فالدول النامية تصدر المواد الأولية للدول المتقدمة وتستورد منها السلع الصناعية ، وأغلبها يأخذ شكل سلع استهلاكية ،فإذا ما علمنا أن أثمان المواد الأولية منخفضة بالنسبة للسلع الصناعية فإن النتيجة هو أن تصبح التجارة الخارجية في غير صالح الدول النامية وذلك للأسباب التالية :

1- تؤدي التجارة الخارجية على هذه الصورة إلى تنمية قطاع التصدير وتطويره بينما تترك القطاعات الأخرى متخلفة مما لا يجعل هناك تناسقا كبيرا بين الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.

2- يؤدي اعتماد البلاد النامية على مصدر واحد كنشاط اقتصادي إلى وضع احتكاري بالنسبة للدول المتقدمة ، فتفرض هذه الدول أثمانا منخفضة على منتجات البلاد النامية فتكون قيمة الصادرات التي هي أساس الاقتصاد القومي في هذه البلاد زهيدة جدا ، وطالما أنها تتمتع باحتكار الشراء فإنها تلعب أيضا دورا كبيرا في إمداد هذه

[1]- محمد اسماعيل صبري، المرجع السابق ، ص510- 511.

البلاد بالسلع الاستهلاكية المصنوعة ، فتبيع لها بأثمان مرتفعة مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات لهذه البلاد ، وهذا يخلق عجزا خطيرا في الميزان التجاري.

3- وحتى تتمكن هذه البلاد – إزاء هده الحالة- من تسديد العجز تضطر إلى الاقتراض ، فتفرض عليها الدول المتقدمة شروطا تعسفية ، أما من ناحية رفع سعر الفائدة أو مدة السداد أو طريقة السداد ، أو تبيع لها السلع بأثمان مرتفعة ، وبدعوى ضمان ديونها تلجأ إلى وضع هذه البلاد تحت نوع من الوصاية عن طريق احتكار صادراتها ، فلا تستطيع هذه البلاد أن تجد سبيلا للتخلص من قبضتها .

4- ولسبب الحاجة إلى رؤوس الأموال تطلب البلاد النامية رؤوس أموال أجنبية فتجئ هذه الأموال بدافع نجدتها ولكنها في الحقيقة تسعى إلى احتكار ثرواتها فتحتكر النشاط الداخلي ، كما احتكرت النشاط الخارجي من قبل ، وبذلك يخضع النشاط الاقتصادي كله للبلاد النامية لسيطرة الدول المتقدمة .

5- ومتى تمكن المستثمر الأجنبي من ذلك فإنه يبدأ في استغلال الطبقة العاملة وهي الطبقة الكادحة بإعطائها أجور منخفضة حتى يعجزوا عن الادخار ، ومتى تم لها ذلك فإن الدخل القومي لهذه البلاد لا يمكن أن ينمو بسرعة بسبب قلة الاستثمار نتيجة ضعف الادخار.[1]

3 – فشل تجارب التنمية في الدول النامية:

فيما كانت تجارب التنمية في الدول النامية حتى عهد قريب تؤكد على أهمية التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتجنبا لقطاع السوق ، أصبح ينظر على أنه خطيئة كبرى وأنه لكي تزيد حوافز القطاع الخاص على الاستثمار فإنه يتعين على الدولة أن تبتعد عن التخطيط الاقتصادي وأن تترك آليات السوق لتعمل عملها بحرية كاملة.[2]

[1] – محمد اسماعيل صبري ، المرجع السابق ، ص 511-512

[2] – ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2012 ، ص25

ونفس الشيء ، بالنسبة للبعد الاجتماعي للتنمية حيث كان يعتبر ضمن أهداف التنمية والتقدم في الدول النامية أصبح الآن هذا البعد غير مرغوب فيه باعتباره يشجع على التكاسل ويستنزف موارد مالية كثيرة وهو المسؤول عن العجز في الميزانية العامة.

وعلى حين كان ينظر للضرائب كوسيلة أساسية للتوفيق بين متطلبات التطور الاقتصادي (التمويلي) والعدالة الاجتماعية أصبحت كعائق أمام رؤوس الأموال على الاستثمار .

ولذلك قامت حكومات تلك الدول بتخفيض الضرائب وعلى الأخص الضرائب على أرباح المشروعات الإنتاجية والحد من تكاليف الرعاية الاجتماعية .

وعلى غرار تجارب التنمية السالفة الذكر فإن لتزايد الديون وعدم تناسب العائد من القطاع العام مع موارده ولا مع الأموال التي ضخت إليه من ميزانية الدولة ، وتحت ضغط الحاجة للمساعدات الأجنبية ، كلها عوامل ساعدت وعجلت بالمناداة بالتخلص من القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص.[1]

[1]- ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي، المرجع السابق، ص 26.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دور التجارة الخارجية والاستراتيجية التنمـــوية في تنمية اقتصاديات الدول النامية وجل المشاكل التي تعاني منها هذه الدول وضرورة اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح حتمية لابد منها لمسايرة الأوضاع الراهنة والاستفادة من المزايا المقدمة من خلاله، على حد ما يشاع في اجتماعات ومنشورات هذه المنظمات والتكتلات.

كما تعتبر عملية تنمية الصادرات وتنويعها عملية مصيرية لأي دولة لأنها تتيح لها الفرصة في زيادة معدلات نمو اقتصادها، وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل، كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي.

وعليه فان تنمية القدرات التصديرية يجب أن تحتل مكانة متقدمة في حيز الاهتمام الرسمي واعتباره هدف يتطلب من الجميع وعلى كل المستويات تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوره وتقدمه.

وفي ظل هذه البيئة التجارية الجديدة عرفت التجارة والتكتلات الاقتصادية اتجاهات جديدة متأثرة بتحكم آليات وأدوات العولمة الاقتصادية في مراقبة وتسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي عزز هيمنة الدول المتقدمة على التجارة والاستثمارات الدولية وتدني موقع الدول النامية في النظام التجاري الجديد، فرغم الفرص الذي يتيحها هذا النظام للدول النامية فهي تبقى غير قابلة للتحقيق بسبب المشاكل المتعددة التي تعاني منها هذه الدول.

الفصل الرابع:

واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر

تمهيد:

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، طاقوية، وزراعية إلا أنها كانت ومازالت تعاني من مشاكل اقتصادية جمة.

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير.

ومن هنا جاء طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضمن سلسلة الاصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين. ولقد عرفت مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تغيرات في أداء الاقتصاد الجزائري. ومن أجل توضيح ذلك سنستعرض في هذا الفصل واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني: آلية ترقية التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثالث: آفاق و تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

ظهر مع بدابة الألفية الجديدة سعي الدولة لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقامت على أساس ذلك بعدة اصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وخوصصة المؤسسات العمومية، كما تم تدعيم هذه الاصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات و تدعيم الصادرات.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

رغم حجم المواد الاقتصادية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري فهو يتصف بمجموعة من الخصائص المعيقة للانضمام،وهذا الحجم يفضل الإصلاحات الاقتصادية المدروسة والتدريجية وبفعل الارتفاع المحسوس في أسعار النفط الذي رافقته سياسة حكمية في توجيه المواد نحو الاستثمار وانجاز البنى التحتية الأساسية التي ستؤدي حتما إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.

1 – وصف الاقتصاد الجزائري:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد البشرية و الثروات المادية التي يتميز بها وحجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها،إضافة إلى مقدار الموارد المالية المتاحة والإمكانات التنافسية الممكنة ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفؤة المرتبطة بها قد أفرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءات الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

- **اقتصاد المديونية:**

ترتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية و المالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب سياسات اللازمة و التخفيف منها والتي ترتكز على أولية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند على النمو الاقتصادي الحقيق المطرد.

وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية ومن التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على السيادة وحرية القرار.[1]

[1]– سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ، ص62-63

إن الاقتصاد الجزائري الآن يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية التي لم تنخفض للمستويات التي تقل فيها مخاطر المشروطة الخارجية والجدول اللاحق صورة رقمية عن تطور المديونية الخارجية.

مازالت المديونية تشكل قيدا نوعا ما،وذلك بتأثيرها على اتجاهات وكيفيات التأهيل الاقتصادي ورغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى مقدرة التسديد للاقتصاد الوطني وخاصة بعد مرحلة تحرير تجارته.

ومن ناحية أخرى أكد التقرير المشترك لصندوق النقد الدولي (FMI)والبنك الدولي (BI)أن المديونية الخارجية لم تعد تشكل خطرا على الجزائر إذ بإمكانها التسديد مسبقا بتقدير بلغ 2.07مليار دولار من حجم ديونها دون مفاوضات مطلوبة ولا عقوبات.

- **اقتصاد ريعي:**

يقوم على إستراتيجية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها وحماية الأجيال اللاحقة فيها،وعن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسيع في التسويق،على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة جعلت الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية،المتحققة في الأسواق الدولية،وانعكاسات سياساتها الاتفاقية في التنامي آليات الترييع الداخلي وأثاره السلبية.

إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35%من النتائج الداخلي الخام وتشكل 64%من الإيرادات العامة للدولة (حوالي 720مليار دينار)وحوالي 98.21%من الإجمالي الصادرات.

- **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:**

وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته،وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية وتوجهها وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته الذي سيؤثر في السياسة الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري.[1]

[1] – سليم سعداوي ، المرجع السابق ، ص 63-64

فكم من الجهود تبددت بسبب ضعف المؤسسات واستفحال الفساد في أجهزتها،وكم هي المشاريع التي عطلت أو ألغيت أو جمدت وتحملها المجتمع.[1]

3_ ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

كان لعملية تحرير التجارة الخارجية أسس وركائز لا تكون ولا تتم إلا بها وتتمثل في:

1 – **الخوصصة** : الخوصصة هي انتقال الأنشطة والممتلكات من الحكومة إلى القطاع الخاص مع تقليص دور الحكومة في خلق الأسواق، وبعبارة أخرى هي تحجيم دور الحكومة مقابل توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص سواء في الأنشطة أو في ملكية الموجودات،كما يمكن أن نقول أن الخوصصة هي قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.[2]

ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية، وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

2 – **الشراكة:** تعتبر الشراكة الأجنبية "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية،أو خدماتي أو تجاري) وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس مال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع ، العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية.[3]

3 – **الاستثمار الأجنبي المباشر:** من أجل خلق مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك

---

[1] سليم سعداوي ، المرجع السابق ، ص65.

[2] – فريدة لرقط و فتيحة نوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية و مبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004، ص 1.

[3] – أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42، 2008، ص 71.

في 1993 ثم 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص،كما أنها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

3- دوافع اصلاح في مجال التجارة الخارجية الجزائرية:

بعد أزمة 1986 وجدت الجزائر نفسها في وضعية اقتصادية حرجة تتمثل في ضعف الادخار المحلي من جهة ونقص حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات والتحويلات من الخارج ولم يبقى للجزائر من خيار لتدبير أمرها إلا باللجوء إلى سحب قسطها الاحتياطي من صندوق النقد الدولي لتحسين أوضاعها الاقتصادية عامة وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات خاصة . وصندوق النقد الدولي لم يفوت الفرصة أن كبل الجزائر بشروطه قبل استفادتها الفعلية من هذه الموارد سنة 1989 طالبا منها تحرير رسالة القصد والتي بموجبها تتعهد بتنفيذ جميع شروطه، والتي من أهمها:[1]

- ✓ تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ إنشاء بورصة للأوراق المالية.

كما تتضمن هذه الشروط أيضا؛ تحرير أسعار السلع ورفع الدعم عنها وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

من هذه الشروط يمكن أن نستنتج أن صندوق النقد الدولي يهدف من ورائها إلى التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحويل دورها إلى مجرد حارسة لحركة الاقتصاد.

وأيضا هذه الشروط تؤدي إلى تحول دولة مثل الجزائر تتبنى النهج الاشتراكي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، عن طريق تحرير أهم القطاعات الاقتصادية وهو قطاع التجارة الخارجية، ورفع الدعم عن الأسعار مما يعرضها مباشرة إلى منافسة السلع الأجنبية.

[1]- عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمان بن سانية، " دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات، حالة الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 5-6 ماي 2009.

المطلب الثاني: السياسات التجارية الخارجية في الجزائر

سنحاول في هذا الجزء من الورقة إظهار السياسات التجارية والتي تميزت في هذا الخصوص بثلاث مراحل هي :

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1969)[1]

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة ومن أجل تحقيق هذه الرقابة ، عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها :

- ✓ الرقابة على الصراف : حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرار في سعر الصرف ، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة .
- ✓ الرسوم الجمركية وفي هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية.
- ✓ نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء : عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء ، والتي استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية وكان الهدف من هذا الإجراء
  - إعادة توجيه الواردات
  - كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العلة الصعبة
  - حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة

رغم هذه الإجراءات الحمائية، إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متذبذبة بين الفائض والعجز . عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، ويعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات، وأكبر عجز في هذه المرحلة كان في سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج ، ويعود هذا أساسا إلى الزيادة في الواردات بشكل ملموس.

[1]- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة– 1970،2002 – مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص ص: 31- 32.

2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية : 1989/1970[1]

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ، حيث وابتداءا من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه . كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكبر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة وفيما يخص تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات ، فإن الجدول 2 يوضح ذلك يتبين من خلال الجدول أن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستر ، فبعدما كانت تمثل 10.95 % من مجوع الواردات ارتفعت إلى 28.49% سنة 1989 ، مما يظهر أن الثورة الزراعية بصفة خاصة والإصلاح الزراعي بصفة عامة لم يؤت أكله ويتضح كذلك ارتفاع فاتورة استيراد سلع التموين الصناعي الصناعي والتجهيز وهذا بداية من السبعينات ، ويعود هذا الارتفاع إلى التوجه المتبني خلال هذه الفترة ، حيث ركزت الدولة جهودها على إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة وقطاع المحروقات ، وبهذا تكون الواردات من سلع التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة تمثل 90% من إجمالي الواردات عام 1980 .

أما عن الصادرات فإن انحصارها في قطاع المحروقات يتضح جليا من خلال الجدول 02 أعلاه فبعدما كانت نسبة صادرات المحروقات تمثل 69.4% سنة 1970 ارتفعت إلى 98% سنة 1985 هذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول الوحيد في الجزائر من العملة الصعبة ، الأمر الذي يفسر العجز الوحيد المسجل في الميزان التجاري في عشرية الثمانينات 1986 أين تزامن انخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

3- المرحلة الثالثة : تحرير التجارة الخارجية ابتداءا من 1986 [2]

بعد الأزمة البترولية التي عرفتها الأسواق العالمية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول ، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي وأيضا زيادة عبء المديونية الخارجية ، وكذا ضغط المنظمات الدولية ، عمدت الجزائر إلى

[1] - صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة – 1970،2002 – المرجع السابق، ص 32.

[2] - مناد علي، طالب نادية، حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر والاندماج في المنظمة العالمية دراسة قياسية، مجلة لعريد، العدد02، سبتمبر 2015، ص ص: 185- 186.

إصلاح قطاع التجارة الخارجية ، بحيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي ، لذلك مرت سياسة التجارة الخارجية ما بعد سنة 1986 بفترتين :

1- فترة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994

إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في فبراير 1991 ، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد ، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة . فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الإجراء الغير مدروس في تقديم تراخيص الاستيراد ، عمدت هذه الأخيرة إلى ضبط وتنظيم علية تحرير التجارة الخارجية ، من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية التي تحمل رقم 625 في 18 أوت 1992 ، بحيث كان الهدف منها حماية المنتوج الوطني .

من أهم النتائج التي ميزت العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية (1991-1993) ، هو انخفاض في المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات بحيث بلغت المديونية 28 .38 مليار دولار سنة 1990 وانخفضت إلى 27.88 مليار دولار سنة 1991 ، ثم انخفضت إلى 26.68 مليار دولار ، إلى 25.72 مليار دولار عام 1993.

2- مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994[1]

لقد حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديونها ، ونظرا لارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 29.49 مليار دولار عام 1994 ، اضطرت بعد تردد طويل إلى ابرام اتفاق (STANDBY) مع صندوق النقد الدولي (FMI) الذي احتوى على برنامجين ، يتعلق الأول بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي (1994-1995) الذي ساعد على استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية ، أما البرنامج الثاني فقد تعلق بالتعديل الهيكلي (1995-1998) الذي مهد الطريق للجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي ، تضمن هذا الاتفاق شرط تحرير التجارة الخارجية ، ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار كان : تحرير الأسعار ، تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير ، وتخفيض قيمة العملة الوطنية في إطار تحقيق هذا الشرط صدرت أيضا التعليمة الحكومية رقم 94-13 المؤرخة في 12 أفريل 1994 ، التي ألغت التعليمة السابقة رقم 625 . سمحت هذه التعليمة القيام باستيراد البضائع دون أي قيود إدارية أو كمية ، بحيث تم تحرير

[1]- مناد علي، طالب نادية، المرجع السابق، ص: 186.

جميع عمليات الاستيراد باستثناء مجموعة من السلع الحيوية ، التي كانت تخضع مؤقتا لمعايير مهنية . في هذا الإطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نص مليون دولارمن شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات ، بحيث كان ذلك ابتداء من 01 يناير 1995 ن كما تم إلغاء القيود المفوضة على الصرف وتخفيض التعريفة الجمركية من 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997 ، ثم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير وإبقاءها فقط على بعض المعاملات التجارية.

ما سبق يمكننا القول أن التجاوزات والأخطاء التي ارتكبت في التجارة الخارجية الجزائرية مثل تدعيم الأسعار بقيت مرتفعة خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي والإنتاج الوطني الذي عرف تدهورا ، وعدم استغلال الموارد الطاقوي بأكمل وجه ، كان السبب في الارتفاع الذي عرفته فاتورة الواردات خاصة تلك المتعلقة بالمواد الغذائية الموجهة لتلبية رغبات مواطنيها ، لذلك عمدت الجزائر في هذا السياق ، إلى اتخاذ سياسات صارمة من أجل معالجة هذا الخلل باعتماد سياسة التحرير.[1]

[1] – مناد علي، طالب نادية، المرجع السابق، ص: 187.

الجدول(4-1): تجارة الجزائر الخارجية 1970-2013

السنة	الصادرات 1	الواردات 2	التجارة الخارجية 3	الناتج الداخلي الخام 4	الصادرات/ الإنتاج4/1%	الواردات/ الإنتاج4/2%	التجارة الخارجية4/3%
1970	4980	6205	11185	22905	21.74	27.09	48.83
1975	18563	23755	42318	61574	30.14	38.58	68.72
1980	52684	40519	93167	162507	32.39	24.93	57.32
1985	64564	49491	114055	291597	22.14	16.97	39.11
1990	114392	87018	201410	554388	20.63	15.69	36.32
1995	488924	481394	970318	2004990	24.38	24	48.38
2000	1657217	690426	2347643	4123513.9	40.18	16.74	56.93
2005	3421548	1493645	4915193	5761984.3	45.24	19.75	65
2010	4244746	3011807	7256553	12049493	35.22	25	60.22
2011	5374131	3442502	8816633	14526608.3	37	23.69	60.69
2012	5687369	3907072	9594441	16115429.5	35.29	24.24	59.53
2013	5217100	4368548	9585648	16569270.8	31.48	26.36	57.85

المصدر: مناد علي، طالب نادية، حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر والاندماج في المنظمة العالمية دراسة قياسية، مجلة لعريد، العدد 02، سبتمبر 2015، ص، 187.

المطلب الثالث: تطور البرامج التنموية بالجزائر (2001-2014):

سنتعرض فيما يلي البرامج الثلاثة من خلال التطرق لأهدافها و مضمونها و آثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1_ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2001 ـ 2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 11,9 مليار دولار وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني .

1-1- ضمون عدم الانتعاش الاقتصادي:

يتمحور طول الفترة 2000 -2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الانعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:[1]

[1]- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص: 65، 66.

الجدول رقم (4-2):التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري الفلاحي و الصيد البحري	6312
السكن، العمران و الأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العامة و الهياكل الادارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة و دراسات مدنية	200

المصدر: نبيل بوفليج ، آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية، مجلة شمال افريقيا، جامعة بن بو علي شلف، 2005 ،ص106.

من خلال الجدول يتجلى أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية النصيب الأكبر أي ما يقارب نسبة 40.1 % أما على مدار الفترة جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات، و قد جاء هذا التركيز في السنتين الأوليتين رغبة من الدول في تسريع وتيرة الانفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنى التحتية.[1]

2_ مرحلة سياسة دعم النمو (2005-2009):

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 و يتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجزائر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 60 مليار دولار للمحاور الخمس الأساسية وهي: تحسين ظروف المعيشة السكان تطوير

[1] – طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 64.

المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال، وهذه المحاور نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3) : محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005 -2009)

القطاعات	المبلغ مليار د.ج	النسبة%
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: عبد الرحمن تومي، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2011، ص 243.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبة 85.94 % فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار أمريكي، وبسبب اهتمام السلطات الحكومية راجع الى الضرر الذي لحق بالجهة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة وهي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شأنها أن ترفع من قدراتها الإنتاجية وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي.[1]

[1]- عبد الرحمن تومي، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2011، ص 243.

3_ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014)[1] :

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي :

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي :

الجدول رقم (4– 4): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 –2014)

القطاع	المبلغ مليار د.ج
التنمية البشرية	**9386.6**
الخدمة العمومية	**379**
المنشآت القاعدية	**6447**
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	**أكثر من 895**
البحث العلمي والتكنولوجيا للاعلام والاتصال	**250**

المصدر: أنيسة عثماني، بوحصان لامية، "تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 "، المرجع السابق، ص10.

[1] – أنيسة عثماني، بوحصان لامية، "تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 "، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 9.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من مورادة لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطوراه، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.[1]

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب العمل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المواقف العمومية[2].

[1]- أنيسة عثماني، بوحصان لامية، "تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 "، المرجع السابق، ص10.

[2]- أنيسة عثماني، بوحصان لامية، مرجع سابق، ص ص: 11، 12.

المبحث الثاني: آلية ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

انتهجت الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو خلال عقد السبعينيات سياسة تصنيعية ثقيلة قصد توفير وسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني،إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي،ومن هنا قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وفق مراحل لتدارك هذه الاختلافات خاصة مع أحداث أكتوبر 1988.

المطلب الأول: مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1 – الانجازات الاقتصادية للجزائر من 1999 إلى 2004:[1]

من اجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى قامت الحكومة بالتركيز على كثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية ،وتحرير الاقتصاد الوطني من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة وهذه وصلت إلى نتيجة وهي ضرورة القيام بإستراتيجية الإنعاش الاقتصادي والذي يمتد على فترة (2000-2004)يتمحور حول الأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية .

وتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي غلافا ماليا قدره 525مليار دينار جزائري.

يتوزع حسب المقومات التالية (أنظر جدول مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الملحق).

وتقوم معايير انتقاء الأنشطة والمشاريع على مايلي :

-إنهاء العمليات التي في طريق الانجاز.

-إعادة تأهيل وتهيئة وصيانة المنشات .

-مستوى نضج المشاريع .

-توفير وسائل وقدرات الانجاز الخاصة منها والوطنية .

[1]- سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص: 70- 71.

-العمليات الجديدة التي تتطابق وأهداف البرنامج والقابلة للانطلاق الفوري .

ومن الانجازات الكبرى الأخرى التي كانت في هذه المرحلة-عهدة الرئيس السيد:عبد العزيز بوتفليقة –على مستوى مختلف القطاعات نذكر منها :

✓ **القطاع الصناعي:**[1]

مع مباشرة مخطط الإنعاش الاقتصادي ،توفرت وزارة الصناعية على وسائل لتعزيز مشروع طموح لفائدة المؤسسات الصناعية وسوف تستفيد في مرحلة أولى 37مؤسسة (19عمومية ،18خاصة)من المساعدات المالية الآتية من صندوق التنافسية والتي رصد لها 1161مليون دج.

و1157مليون لتأهيل 34مؤسسة منها 34مليون دج لكل وحدة ، 5ملايين دج كمساهمة لانجاز دراسات التشخيص لثلاث مؤسسات وقد حدد البرنامج هدفا للتأهيل 1000مؤسسة خلال الفترة الانتقالية .

وحتى نهاية 2003تلقت مصالح وزارة الصناعة 242طلب بشان التأهيل لمؤسسات عمومية وخاصة ،بينما عالجت المؤسسة الوطنية للمنافسة الصناعية 223ملف ،وتقرر على أساس معايير محددة مسبقا.

ويندرج موافقة المؤسسات للحصول على شهادة الايزو9000لترقية الجودة كأهم عوامل التنافسية الصناعية، وتمنح مساعدات مالية لتغطية 50%من مصاريف المؤسسات .

مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام "PIB".

[1]- سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص: 71- 72.

✓ **القطاع الفلاحي:**[1]

في هذا القطاع نجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية Panda، والذي رسمت ملامحه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ18جويلية 2000م حيث أوضح المنشور رقم 00332الاسس والأهداف التي يصبو إليها المخطط وذلك عن طريق :

- دعم وتطوير الإنتاج الوطني في مختلف فروعها .
- تكييف أنظمة الإنتاج .
- إعادة وتوجيه وإعطاء الأولوية للتشجير من خلال البرنامج الوطني للتشجير .
- إصلاح الأراضي بالجنوب .

ولتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية يتركز على جملة من الوسائل والأطر المالية ،ويكون من خلال :

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- الصناعة الوطني للتعاضد الفلاحي .

ولقد حقق هذا المخطط نتائج ايجابية منذ السنة الأولى من تطبيقه حيث سجلت المنتوجات الفلاحية معدل نمو قدره 18.7%منذ سنة 2001وقد خلقت حسب إحصائيات 2002حوالي 89438 منصب شغل،وفيما يخص المشاريع التي دعمها المخطط فقد وصلت في السداسي الاول سنة 2002إلى 142670مستثمرة وهذا بفضل التسهيلات التي منحت لها .

كما احتلت الزراعة مكانة في الاقتصاد الوطني اذ تساهم في المتوسط ب9.9%في الإنتاج الخام.

.مساهمة الزراعة في PIB .

[1] – سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص: 71– 72.

2 – تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية (1995 – 2014):[1]

تناولنا بالتحليل تطور صادرات وواردات الجزائر ، وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي الباشر ، ومؤشرات الانفتاح التجاري من خلال مايلي :

الجدول(4–5) : تطور التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات ومؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1995–2014)

القيم بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات	الاستثارات الأجنبية المباشرة الوافدة	مؤشرات الانفتاح التجاري
1995	10.240	10.761	0.001	54.70
1996	13.375	9098	270	53.70
1997	13.889	8687	260	52.20
1998	10.213	9403	606.6	45.00
1999	12.522	9164	291.6	50.40
2000	22.031	9173	280.1	62.50
2001	19.132	9940	1107.9	58.70
2002	18.825	12009	1065	61.10
2003	24.612	13534	638	62.10
2004	32.083	18308	882	65.60
2005	46.001	20357	1145	71.20
2006	54.613	21456	1795.4	70.70
2007	60.163	27631	1661.82	71.90
2008	79.298	39479	2632.1	76.60
2009	45.194	39294	2746.2	71.30
2010	57.053	40473	2300.2	69.80
2011	73.489	47247	2580	67.60
2012	71.866	50376	3052.3	65.70
2013	64.974	55028	2661.1	63.90
2014	62.886	58580	1488	62.80

المصدر: رزوق حسان، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4 العدد 3 ديسمبر 2017، ص ،78

[1] – رزوق حسان، مجلة دراسات اقتصادية، أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980–2014، المجلد 4 العدد 3 ديسمبر 2017، ص ص: 77،78.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذبا في قيمة الصادرات الكلية للجزائر خلال فترة الدراسة فقد عرفت انخفاضا سنة 1998 قدر ب :102013 مليون دولار بعد الارتفاع الذي شهدته قبل ذلك ، ويرجع ذلك الانخفاض إلى التدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 12.94 دولارا للبرميل الواحد بعدما كانت 19.49 دولارا للبرميل عام 1997 ، لترتفع قيمة الصادرات مرة أخرى سنة 2000 ب: 22031 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي وصلت إلى 28.5 دولارا للبرميل .

وشهدت الصادرات ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات البترول الناتج عن ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية ، إضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة في قطاع التجارة الخارجية كإلغاء احتكار الدولة للنشاط التجاري ، وهذا ما أعطى نوعا ما صلاحيات للمصدرين المحليين لممارسة نشاطاته بأكثر حرية مما سبق حيث سجلت أعلى قيمة للصادرات سنة 2008 ببلغ 79298 مليون دولار .

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الواردات شهدت نواكبيرا خاصة بعد سنة 2000 حيث ارتفعت قيمتها من 9173 مليون دولار سنة 2000 لتبلغ سنة 2014 ما مقداره 58580 مليون دولار أمريكي ، أما التناقص في قيمة الواردات منذ سنة 1995 إلى غاية 1999 فيرجع إلى الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري وشح الموارد المالية خلال هذه الفترة .

ويفسر النمو المفرط حسب بعض الباحثين ب : ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية ، برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي خدمت الاستيراد بشكل كبير ، والزيادات في أجور العمال والموظفين ، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على مختلف السلع المستوردة مثل السيارات ، وانعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري سوقا لتصريف المنتجات الأوروبية ، بالإضافة إلى كل ما سبق فإن السبب الرئيسي لتنامي الواردات الجزائرية يتمثل في ضعف الجهاز الإنتاجي الكفيل بتلبية حاجيات السكان ، أما فيما يخص المستوردات التي ساهمت في ارتفاع فاتورة الواردات فتتمثل في السلع الصناعية في المرتبة الأولى ، ثم الغذاء ثانيا لتلبية مختلف السلع الاستهلاكية .[1]

[1]- رزوق حسان، المرجع السابق، ص ص: 78،79

ورغم الفوائض التي حققها الميزان التجاري خلال فترة الدراسة ، فإنها لا تعود إلى نجاعة الأداء الاقتصادي الجزائري ، وإنما ترجع بالدرجة الأولى إلى إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية ، فبمقارنة الصادرات خارج قطاع المحروقات مع الواردات فإن الميزان التجاري سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة .

لأول وهلة يبدو من خلال الجدول أن الاقتصاد الجزائري منفتح بدرجة مرتفعة على اعتبار أن المؤشر وصل إلى مستويات تفوق 60% وهذا ما يضع الاقتصاد الجزائري في خانة الدول الأكثر انفتاحا واندماجا في الاقتصاد العالمي باعتبار أن معدل الانفتاح أكثر من 50% ، ولكن بنية الاقتصاد الجزائري تكشف الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات والتي تمتاز بعدم تنوعها من جهة وضعف الإنتاج من جهة أخرى ، وبالتالي يمكن القول أن صادرات المحروقات وزيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات القادمة من الخارج لها التأثير الكبير في ارتفاع درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة.[1]

3 – الأداء الاقتصادي والتنموي للجزائر خلال الفترة (1995–2014):[2]

حللنا في هذه النقطة مجوعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية والتنموية للوقوف على أداء الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي :

[1] – رزوق حسان، المرجع السابق، ص ص: 80، 81.

[2] – المرجع السابق، ص 81

الجدول (4–6): تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1995–2014

القيم بالأسعار الجارية

البيان / السنوات	إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار أمريكي)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	بطالة %	القيمة المضافة في قطاع الزراعة % من إجمالي الناتج المحلي
1995	42066	1440	27.9	10.5
1996	46942	1600	28.7	11.8
1997	48177	1610	25.4	9.48
1998	48188	1590	25.4	12.5
1999	48641	1580	25.4	12.2
2000	54790	1760	29.8	8.88
2001	54745	1730	27.3	10.2
2002	56760	1770	25.9	9.77
2003	67864	2090	23.7	10.3
2004	58332	2600	20.1	9.9
2005	103198	3100	15.3	8.01
2006	117027	3470	12.3	7.75
2007	134977	3490	13.8	7.69
2008	171001	4910	11.3	6.68
2009	137211	3880	10.2	10.1
2010	161207	4470	10	9.03
2011	199164	5450	10	8.62
2012	207845	5580	11	9.4
2013	208764	5490	9.8	10.6
2014	212358	5480	9.5	11.1

المصدر: رزوق حسان، المرجع السابق، ص ص: 81، 82.

بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي ، نلاحظ من خلال الجدول أنه في ارتفاع مستمر ، حيث سجلت أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة في عام2014 بمبلغ قدر ب 212358 مليون دولار أمريكي ، وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول التي تجاوزت 100 دولار للبرميل سنة 2012 وأدنى قيمة سجلت له كانت في سنة 1995 بمبلغ 42066 مليون دولار أمريكي ، وهذا راجع للانكماش والركود الاقتصادي الذي عرفته نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، بسبب صدمة البترول سنة 1986 وما أتبعها من أزمات اقتصادية واجتماعية ، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على النفط ليعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى أعلى مستوى له في 2014 ، لينخفض مرة أخرى إلى يومنا الحالي ، وهذا التراجع نتيجة انهيار أسعار النفط التي انخفضت تحت مستوى 50 دولار للبرميل .

ونفس الشيء يقال عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، حيث عرف ارتفاعا هو الآخر خلال سنوات الدراسة ، أين سجل أعلى قيمة له سنة 2012 بمبلغ 5580 دولار للفرد ، ويفسر ذلك من خلال زيادة حجم الاتفاق على الأفراد ، وبذلك تصنف الجزائر ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط حسب تصنيف البنك العالمي للدول النامية .

أما معدلات البطالة، فقد عرفت انخفاضا ملموسا خلال فترة الدراسة ، فقد كان أعلى معدل للبطالة من إجمالي القوة العاملة في سنة 2000 قدر به 29.9% ، وهذا بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر قبل هذه الفترة .لتنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها في سنة 2014 بمعدل 9.5% ، وهذا الانخفاض راجع إلى البرامج التي انتهجتها البرامج الحكومة الجزائرية بفضل البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر، خاصة بعد سنة 2015 ، أين انخفض معدل البطالة لأول مرة خلال الفترة المدروسة بمعدل 4.8% مقارنة بسنة2004 وكمثال على تلك البرامج: عقود ما قبل التشغيل ، وفي إطار الشبكة الاجتماعية وكذلك القروض المصغرة ...، ورغم ذلك تبقى البرامج كحلول مؤقتة غير فعالة ، وقد أثبتت عدم نجاعتها ، لأنها غير موجهة لرفع طاقة إنتاج الاقتصاد الوطني في القطاعات الحيوية والإستراتيجية ، ومعدل البطالة مرشح للارتفاع حسب توقعات خبراء اقتصاديين وهيئات رسمية دولية ، نتيجة الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر ، وذلك بسبب تقليص الإنفاق العمومي، والسياسات التقشفية للحكومة وتجيد التوظيف في المؤسسات والإدارات العمومية.[1]

[1]- رزوق حسان، المرجع السابق، ص ص: 82، 83.

أما القيمة المضافة في قطاع الزراعة فلم تتجاوز 9% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط للفترة المدروسة، ولم تتعد نسبة نمو المؤشر5% خلال نفس الفترة ، وهو ما يعني ضعف وتراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات ، الأشغال العمومية والخدمات، رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية ، بالإضافة إلى المزايا التي تمتلكها الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية مما يؤهلها لتلبية الطلب المحلي من منتجات زراعية وحتى التصدير للخارج.[1]

المطلب الثاني: مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري

بدأ يتعمق الفكر الاقتصادي الوطني منذ الاستقلال ليؤدي إلى ظهور نموذج جزائري للتنمية والمتمثل في التخطيط المركزي، وأعطى النموذج الاقتصادي المتبع دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية وطرح ضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي، حيث اعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل.

1_ مشاكل الصادرات خارج المحروقات

لقد سمح الارتفاع الهائل في أسعار المحروقات بداية السبعينات بارتفاع الواردات المتحصلة من صادرات النفط من 6.3 مليار دولار سنة 1978 إلى 13.6 مليار دينار سنة 1980 ،و بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على تصدير المحروقات فكان شديد التأثر للصدمات الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما حدث بالفعل سنة 1986 ، عندما إنهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته، فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 12.27 مليار دولار إلى أقل من 7.26مليار دولار، أي بنسبة 43٪ مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري جد مرتفع فهو في حدود 97 ٪من قيمة السلع و الخدمات، وبدأ الأداء الاقتصادي بالانحطاط عن طريق نمو أعباء الديون، كذلك الإنتاج المنخفض في المؤسسات العمومية، الذي أظهر التضخم في القطاع الصناعي.[2]

[1] – رزوق حسان، المرجع السابق، ص 83.

[2] – رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دمشق، 2001، ص 418.

على الرغم من التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر ، إلا أنه لابد من الإشارة إلى جملة من المشاكل التي مازالت تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني .ونوجز أهم العراقيل والمشاكل فيما يلي:[1]

- المشاكل على المستوى الجزئي، والمتمثلة في الضعف الذي تعاني منه المؤسسة الجزائرية على مستوى الإنتاج والجودة وكذا قنوات التوزيع وغيرها....
- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي، والمتمثلة في عدم وضح معالم إستراتيجية التصدير، انعدام الخبرة وسوء استخدام التكنولوجيا
- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي،والمتمثلة في التواجد التجاري غير المنتظم في الأسواق الخارجية، سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات زيادة إلى عدم وضح مهام الهيئات المكلفة بترقية الصادرات.....

2_ وصف وتحليل هيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية النفطية وغير النفطية:

على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلاّ أنها باءت بالفشل الذريع ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة،[2] وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـ 3 مليار دولار إلاّ أن هذه القيمة بقيت بعيدة المنال بلغة الأرقام، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل.[3]

ولمعالجة وتناول هذه الجزئية التي تعتبر في غاية ومنتهى الأهمية، والتي تتأثر بتأثير الصادرات في دالة التنمية الاقتصادية (تطور الدخل الفردي، وتحسن مستوى المعيشة)، على غرار تسريع وتيرة النمو الاقتصادي (زيادة القيمة المضافة للإنتاج الوطني، ندرج الجدول أسفله:

[1] – بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000- ، الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18-19 نوفمبر 2015 ص7.

[2] – عمر شريف، أهمية الإصلاحات الإقتصادية وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010، ص20.

[3] – قاسمي السعيد، طارق قتدوز، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –مقاربة وصفية تحليلية- ، جامعة مسيلة، الجزائر، مقال منشور على موقع أبحاث فقه المعاملات الاسلامية. ص2،

جدول (4– 7) يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات و الواردات خلال الفترة (2005–2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات	الصادرات غير نفطية	الصادرات نفطية
2005	20357	1012	44989
2006	21456	1180	53433
2007	27631	1312	58206
2008	39479	1940	79298
2009	39294	1070	44124
2010	40473	1040	45530
2011	47247	2062	73489
2012	50378	2187	71866
2013	55028	2014	64974
2014	58330	2582	62956
ثلاثي أول 2015	13038	645	10624

المصدر: بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000– ص، 25.

بالرغم من الاصلاحات المتبعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنهالم تتعدى 4% والمقدرة بـ 480.04 مليون دولار باستثناء سنة 1996 التي تعدت 7% وهذا راجع إلى الصادرات خارج المحروقات المتكونة من المواد الغذائية إلى روسيا في إطار تسديد الديون بقيمة 784.79مليون دولار و بالتالي بقيت سيطرة صادرات المحروقات التي تتراوح من 97 إلى 98%. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:[1]

[1]– بن زكورة العوينة، مسعودي وهيبة، المرجع السابق، ص8.

الشكل رقم (4– 1): الصادرات النفطية و غير النفطية 1990– 2014

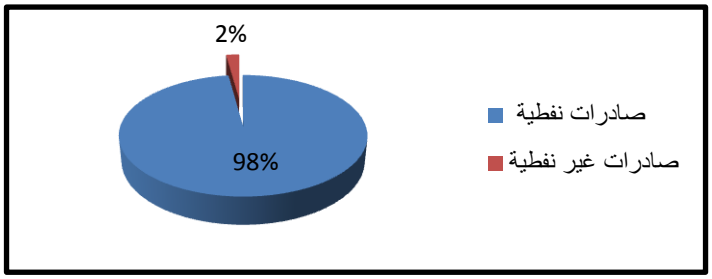

المصدر: بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000– الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18–19 نوفمبر 2015 ، ص7.

3– وصف وتحليل هيكل الواردات والصادرات الجزائرية خارج المحروقات

إن تنافسية الصادرات الجزائرية هشّة من حيث تنوع تركيبتها السلعية بسبب إعتمادها المفرط على تصدير سلعة وحيدة وهو ما يعرف في أدبيات الاقتصاد بالاقتصاد السلطاني (العقدة الهولندية)، وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية لأن الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول غير المصدرة لهذه المادة الركائزية كبير، ويكبر الفرق إلى المئات والآلاف إذا ما أجرينا المقارنة مع صادرات الدول المتقدمة. فبالانتقال إلى بعض الدول المصدرة للنفط نجد تمثيل هذا القطاع في السعودية: 87%، في قطر: 64%، في الكويت: 90%، في ليبيا: 75%، فهذه الدول المصدرة للمحروقات التي تتفوق في قيمة صادراتها منها على الجزائر، تعمل على تنويع صادراتها خارج هذه المادة، ولم تصل أبدا إلى نسبة 97%، وعند مقارنة صادرات الجزائر مع صادرات الدول المتقدمة نجد أن القدرة التنافسية الوطنية ضعيفة جدا، فحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإنّ الفارق الذي يفصل صادرات الجزائر من حيث القيمة عن صادرات بعض الدول المتقدمة يصل إلى أضعاف المضاعفة، فصادرات ألمانيا كبلد غير نفطي تفوق صادرات الجزائر خارج المحروقات بـ 1301 ضعف، أي لم تمثل إليها سوى نسبة 0.076%.[1]

[1]– قاسمي السعيد، طارق قندوز، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، المرجع السابق، ص 3.

ولتوضيح هذه المعطيات والحقائق نستعين بعرض الجدول التالي:

جدول(4-8) التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	مواد التجهيز الزراعية	مواد التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية
1990	50	32	211	3	76	67
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27
2003	48	50	509	1	30	35
2004	65	102	552	1	52	16
2005	67	134	656	-	36	14
2006	73	195	828	1	44	43
2007	88	169	993	1	46	35
2008	119	334	1384	1	67	32
2009	113	170	692	-	42	49
2010	315	94	1056	1	30	30
2011	355	161	1496	-	35	15
2012	315	168	1527	1	32	19
2013	402	109	1604	0.2	27	17
2014	400	110	2350	1	15	10

المصدر: بن زكورة العوينة، مسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000- ص، 24.

من الجدول أعلاه، يمكن القول:

أن هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف المقارنة بين ثلاث سنوات والتي تمثل ثلاث فترات من الزمن وهي سنة 1990 وهي المرحلة التي بدأت فيها إصلاحات التجارة الخارجية من خلال تحريرها وسنة 2000 نموذج للفترة التي كانت فيها الإصلاحات الجديدة للتجارة الخارجية وكذلك هي نتيجة للإصلاحات الأولى عام 1990 و 2014 هي بمثابة الفترة التي تظهر فيها النتائج وخاصة بعد الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي بدءا من سنة 2005.

وما نلاحظه من هذا الجدول أن منتوج الطاقة والمحروقات هو المسيطر للسنوات الثلاث أما الصادرات خارج المحروقات تمثل النسبة الأكبر منه في سنة 1990 للمواد نصف مصنعة بنسبة مساهمة 1.87 %من مجموع الصادرات الكلية أي بقيمة 211 مليون دولار كما احتلت المواد المصنعة أيضا النسبة الكبر ى لسنة 2000 بنسبة 2.11 %بقيمة 465 مليون دولار وبالمثل احتلت المواد النصف مصنعة النسبة الأكبر لسنة 2013 بقيمة 1608 مليون دولار بنسبة 2.46%من إجمالي الصادرات .

بينما تتمثل المنتجات خارج المحروقات ونسبها وترتيبها للسنوات الثلاث لئما هو موضح في الجدول أعلاه.

وهنا يمكن أن نقول بان الجزائر كانت ولا زالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية (الصادرات)حيث أنه من المتعارف بأن السمة المميزة لتجارة الدول النامية أو المتخلفة هي سيطرة مادة واحدة أو اثنتين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات وغالبا ما تكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة.

كما أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا يزال يمثل نسب ضعيفة من إجمالي الصادرات الكلية أو أقل ضعفا مما كان عليه قبل إصلاح التجارة الخارجية.

الشكل (4– 2) التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات والواردات:

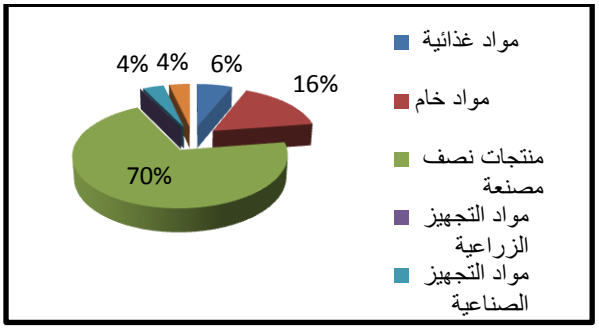

المصدر: بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة، مرجع سابق، ص7.

الشكل (4– 3) تطور الصادرات خارج المحروقات و الواردات خلال الفترة (2010–2015):

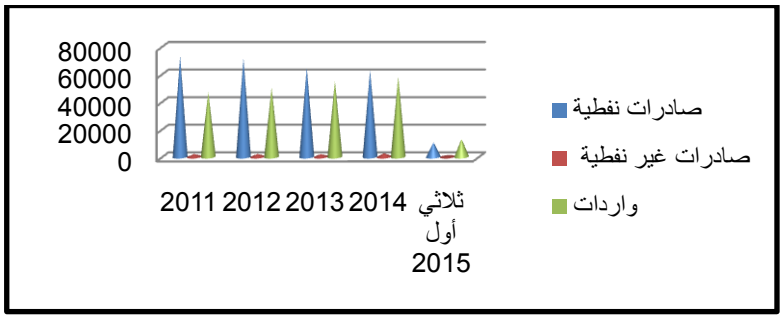

المصدر: بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة، مرجع سابق، ص7.

سجل الاقتصاد الجزائري تذبذبا في النمو خلال هذه الفترة، ففي الفترة (1990–1994) تميزت بمعدلات نمو سلبية بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الوطني ،الشيء الذي صعب من الحصول على التموين اللازم للقطاعات الإنتاجية ليسجل الناتج الداخلي الخام بعد هذه الفترة نموا إيجابيا قدر بـ 3.8% سنة 1995 حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام من 1487 مليون د.ج سنة 1994 إلى 2004 مليون د.ج سنة 1995 ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول. غير أن النمو المسجل في الناتج عاد لينخفض سنة 1997 مسجلا نسبة 1.02% جراء التدهور المسجل في القطاع الزراعي وانخفاض النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب مواصلة النتائج السلبية في القطاع الصناعي.[1]

[1]– بن زكورة العوينة، مسعودي وهيبة، المرجع السابق، ص7.

المطلب الثالث: استراتيجية تنمية الصادرات والصعوبات التي تقف وراء ذلك

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي و نشيط، بالنظر إليه على أنه القطاع الذي يقود عملية التنمية و إن كان تنويع الصادرات ضرورة ملحة، فمع تدهور أسعار النفط في منتصف الثمانينات، استمرت الدولة في رد الاعتبار إلى فكرة ترقية الصادرات غداة تطبيق أسلوب الحث الجبائي مثلاً، حيث منحت في إطار قوانين المالية المختلفة طيلة المخطط الخماسي الأول إعفاءات مؤقتة لأعوان التصدير من دفع الرسم على النشاطات ذات الطابع الصناعي و التجاري تتراوح مدتها بين ثلاث إلى خمس سنوات و من الدفع الجزافي الذي قد يصل مدة الإعفاء بشأنه إلى خمس سنوات، غير أن غياب الإطار المؤسساتي و القانوني و غيرها من الإجراءات لفكرة ترقية الصادرات أثّر سلباً على مردوديتها.

1 – إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات:[1]

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط، يتم الاعتماد عليه في النهوض بالتنمية داخل البلد ومحاولة الابتعاد عن إيرادات البترول ، تعتمد هذه الأخيرة على عملية تأهيل المؤسسات، وعملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال:

- تأهيل الاقتصاد الوطني،
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية،
- تطوير الشراكة ،
- ترقية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي.

[1]– بن زكورة العوينة، مسعودي وهيبة، المرجع السابق، ص 7.

2_ تقييم استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

إنّ الصادرات الجزائرية من غير المحروقات، والتي تبلغ 1.047 مليار دولار بـ 2.4% فقط عام 2009 لاتعكس القدرات الحقيقية للسوق الجزائرية، وذكر تقرير لبنك الجزائر أن هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا، وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف. ففي حين تسبح الجزائر فوق بحيرة من النفط ظلت لسنوات طويلة تعتمد على هذه الثروة الناضبة غير المتجددة، وكلما استخرجت مترا مكعبا من الغاز فإن ذلك يعني تقليص ثروات البلاد.

يمكن القول أنه توجد فرص إستثمارية حقيقية، حيث عند قراءة محتوى برنامج المخطط التنموي للخماسي 2010-2014 الذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت إبتداءا بالمحاور الكبرى التالية:[1]

- برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004: 6.9 مليار دولار؛
- برنامج دعم النمو الإقتصادي 2005-2009: 150 مليار دولار؛
- برنامج الإستثمار العمومي 2010-2014: 286 مليار دولار.

من أجل ذلك قامت السلطات العمومية بوضع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، ومن أهم ما تمخض عن الإصلاحات المتصلة بالتجارة الخارجية:

❖ **الإطار القانوني:** تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991؛

[1]- قاسمي السعيد، طارق قندوز، ص6

- **الإطار التأميني والتمويلي**: تم إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين، على غرار برامج التمويل الإقليمية (برامج تمويل التجارة العربية البينية؛ برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي). كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. وبلغة الأرقام، نستعرض قيمة الدعم الذي قدمته الدولة من خلال صندوق دعم وتنمية الصادرات، حيث ارتفع إلى حدود 641 مليون دينار لـ160 مصدّرا عام 2009، مقابل 419 مليون دينار لـ116 مصدرا سنة 2008؛

- **الإطار المؤسساتي والتنظيمي**: وتتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، والمركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE، والمركز الوطني للسجل التجاري CNRC، والجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق هذا البرنامج. وفيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء دار المصدّر مؤخرا للتكفل بانشغالات المصدّرين وتمكينهم من

تسهيلات. وبلغة الأرقام، فقد بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين الذين قاموا بعمليات تصدير خلال سنة 2008 نحو 869 مصدّرا و 791 عام 2007.

3- التحديات والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات[1]

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل إحتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 لترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف. ولم تنطلق بالشكل المخطط لها، فالأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الأهداف المخططة وبين الأرقام المنجزة حيث نكتشف وجود محيط غير سليم تتخلله المشاكل والعراقيل التي تعترض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه، كما أن هذه العوائق والعقبات وبتوفر الإمكانات اللازمة يمكن التغلب عليها والتقليل من حدتها مع مرور الزمن، ومنه تحقيق عملية ترقية الصادرات.

وفي هذا الغضون، وبعد تسليط الضوء على واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، يمكن ذكر الإختلالات التي تحول دون وصول المنتوج الجزائري إلى الأسواق الدولية:

- ❖ سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة باعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة على حد سواء لما كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائية، وتلك الثقافة الراسبة تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة، وباستثناء 20 أو 30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية فإن أغلب المؤسسات المتبقية ما زال تسييرها ضعيف جدا؛

- ❖ التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات؛

[1]- قاسمي السعيد، طارق قندوز، ص 7

- استفحال ظاهرة الفساد الإداري، وهذا الكلام ليس مرسل أو اعتباطي بل هو موثق وله مصادره المحكمة، رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وكان بالإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة والمتابعة، لاسيما وأن بنية الاقتصاد الجزائري الحالية تتكون من 60% محروقات و20% زراعة و15% خدمات و5% صناعة. لكن في حال استثمار 286 مليار دولار بحوكمة اقتصادية (الشفافية؛ المسائلة الائتمان) يمكن أن تصبح المحروقات نحو 40%؛

- اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في ما نجمنت ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية والتي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية والعربية. وذلك على العكس في المؤسسات الكورية أو حتى المغربية حيث تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية؛

- عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لإحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية، أما القطاع الخاص فرداءة منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة المخرجات بإستعمال نفس المدخلات (كما ونوعا). لذلك فإنّ التموقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة، وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية؛[1]

- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج. وبالرغم من

[1] – قاسمي السعيد، طارق قندوز، المرجع السابق، ص8.

الإعانات المقدمة من طرف الدولة فإن أسعار الصادرات الصناعية تشهد ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال، ويمكن القول أن ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية. وفي هذا السياق فإن دخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن استغلالها عن طريق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا بأن جل هذه الصناعات لازالت تعتمد على الإتحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر بـ 1.9 ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي؛

- ❖ عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة كسيرورة إستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة التمور والآجر والمنسوجات والأفرشة والأحذية وتركيب السيارات والصناعات الغذائية وغيرها. حيث أنّ هناك جوا من المخاوف غير المبررة لدى فريق من المتعاملين المحليين إزاء اقتحام الأسواق الخارجية بهذه الإستراتيجية التي أثبتت نجاعتها في عديد من الدول وخاصة في مجال استقطاب التكنولوجيات الحديثة، ومنه تأمين إنتاج محلي مطابق للمعايير الدولية على نحو يدعم تنافسيتها على المستوى الدولي؛

كل هذه الأمور، بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يسع ذكرها لتشعب متغيرات الموضوع وهلامية حيثياته (غياب الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي خلال العشرية السوداء تحديدا) تمخضت عن ميلاد ظاهرة تسمى الفجوة التصديرية أو الاغتراب التصديري (كوريا الجنوبية: 95% من الصادرات عبارة عن سلع صناعية عالية الاتقان، الجزائر: 97% من الصادرات عبارة عن نفط وغاز)، كما أدت إلى غياب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين، مما نتج عنه مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير ببلادنا، وعجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية .[1]

[1] – – قاسمي السعيد، طارق قندوز، المرجع السابق، ص9.

المبحث الثالث: آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن تبني فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي تعرفها البلاد، فبحكم الظروف التي تعيشها الجزائر باعتبارها من الدول النامية، والجزائر كغيرها من الدول قد تأخرت في طلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، ويرجع سبب هذا التأخر إلى تشتت أوضاعها الاقتصادية، ولكن بعد التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الذي يؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لهذا كله تقدمت الجزائر شأنها شأن الدول العربية بطلب رسمي إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في جوان 1996، مرفوقا بمذكرة حول التجارة الخارجية للجزائر إلى سكرتارية المنظمة.

المطلب الأول: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

مع مجموعة الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير القطاعات الاقتصادية وفي ظل هيمنة منظمة التجارة العالمية على جل المبادلات التجارية الدولية صار لزام على الجزائر أن تدخل تحت مظلة المنظمة لكي تحمي حقوقها وتضمن لنفسها حصة من المبادلات التجارية التي تتم بين أطرافها.

1 – مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT، لكن انطلاقا من مارس 1965 استفادت الجزائر ن التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شانها في ذلك شأن الدول النامية تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية ، ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل 1987 ، وانطلاقا من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987 لدراسة ملف الجزائر وشاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي 1995، ولكن بتحول GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها ، ففي جوان 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

[1] – فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 115.

ومما لاشك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

- ✓ **إنعاش الاقتصاد الوطني** : من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى ، والامتناع عن استعمال القيود الكمية ، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- ✓ **تحفيز وتشجيع الاستثمارات** : إن انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب ، ولذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة ، والتي تعود باستثمارات هامة على الجزائر .
- ✓ **التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية** : وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات ، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية .

إلا أنه ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتنازلات التي قدمتها منذ سنة 1996 تاريخ تقديمها ملف الانضمام ، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر ، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي :

- ✓ **أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري** : تتمثل في غياب إستراتيجية واضحة ، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الإتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة بالإضافة إلى :
- ✓ عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة ، وتضييف مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة والإعتمادات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية ، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي .

[1] – فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص ص: 115- 116.

- ✓ عدم تحديد أي رزنامة أو برنامج واضح ، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية ، فتغيير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعيين وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة .
- ✓ **أسباب متعلقة بشروط الإنضمام الخاصة بالدول النامية** : إن الدول التي لم تنضم بعد تدفع ثمنا باهظا لأن الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل ، وكلما تأخرت في الانضمام كلما أصبحت الشروط والالتزامات أقصى وأعسر، وفيما يخص الجزائر فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك لكن انطلاقا ومن سنة 2002 بدأت الجزائر تستجيب لشروط المنظمة وهي في طريق مطابقة قوانينها وتشريعاتها مع قواعد المنظمة ، إلا أنه من الواضح أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترق بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة والتي مكنت من انضمام العديد من الدول إلى المنظمة والتي منها من باشر المفاوضات بعد الجزائر .
- ✓ **أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري** : وتتعلق أساسا بالأزمة السياسية والأمنية في الجزائر ، إذ أن المشاكل السياسة والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة في فترة التسعينيات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب ، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة ، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة ، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ، والأسعار الداخلية للغاز ، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية ، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع الخدمات.[1]

[1] – فيصل بهلولي، المرجع السابق، ص 116.

2 – حتمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، للخروج بالبلاد من النفق المظلم على وضع اقتصادي أفضل،لذا فهناك دوافع يجب على الجزائر أن تدرسها بعناية حتى يمكن لها الخروج بفكرة صائبة لإصدار قرار الانضمام بشكل نهائي.

✓ ضرورة الانضمام.

قد تعتمد الجزائر في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة على النقاط التالية:

– انهيار المعسكر الشيوعي التي كانت معظم الدول النامية ومنها الجزائر تبني اقتصادها عليه.

– اتجاه معظم دول العالم بعد التوتر في العلاقات الاقتصادية الدورية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية نحو تحرير تجارتها الخارجية وذلك برفع القيود الجمركية على حدودها بعد الاستقلال.

– استفادة الجزائر كبقية الدول المستعمرة سابقا من طرف يلدان متعاقبة من تطبيق تجارية وبهذا أصبحت مجبرة على احترام قواعد و البادئ العامة للغات(الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية).

– توجه اقتصاديات معظم دول العالم نحو العولمة التي تنصب بقالب يخضع لها نضام جديد يعتبر منضمة التجارة العالمية طرفا فيه.

– المعاملة التمييزية التي استفادت منها الدول النامية من طرف إدارة لغات شجعت الكثير من الدول النامية منها الجزائر على التفكيري الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كانت من متطلبات النظام العالمي الجديد وليس من مصلحة الجزائر بقاء بمعزل عنه و المشاركة في معاملة يكون بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. [1]

[1] سليم سعداوي ، المرجع السابق ، ص 46-47

المطلب الثاني: إشكالية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

1 – دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

إن التطلعات المستقبلية الهادفة إلى إصلاح الوضع الاقتصادي من حالة أفضل،ورغبت الجزائر في الانتقال من اقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وذلك عن طريق القيام بعدة إصلاحات ليأتي أكله برغبة الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،وكم هو معلوم فإن وراء كل عمل مجموعة من الدوافع،ومن أهم هذه الدوافع مايلي:

– لجوء الجزائر إلى فتح اقتصادها على التجارة الدولية باعتبارها عضو سابق في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية،فقد قامت بتخفيض المراقبة التجارية وهذا من خلال تعديل الذي يشهده النظام الجمركي.

– استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي (FMI) خلال التسعينات اجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام و الاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

– تحديد المكانة الاقتصادية التي تشغلها الجزائر من خلال التقسيم العالمي الجديد.

– الانفتاح الذي استفادت منه الجزائر من السوق الدولية على الصادرات الأجنبية،ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري بحيث يليه نقص التبادلات التجارية الذي أدى إلى تقليل الموارد المالية، حيث أن أغلبية هذه الموارد تتشكل من صادرات المحروقات التي تمثل 97%من إرادات البلاد ولهذا كانت تفكر في آليات تحرير التبادل والاستثمار لتقوية الطاقة الإنتاجية للبلاد،وبالتالي الانفتاح على السوق العالمية.

– توسع ميدان المنافسة خاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها سواء في السوق العالمية.

– تسهيل عملية فتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر والتي تعمل على تسهيل عملية التبادل التجاري.

– الاستفادة من التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.[1]

[1] – سليم سعداوي ، المرجع السابق ، ص47-48

2 - شروط وإجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها في حالة الانضمام على هذه المنظمة.

الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع عدة إجراءات و خطوات مسلسلة،ذلك لأنه لا توجد شروط محددة (أي في تغير الأوضاع)للانضمام إلى هذه المنظمة بل يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معايير محددة للانضمام.

يلتزم البلد الساعي للانضمام بعدة شروط تمليها عليه الدول الأعضاء في المنظمة وعلى الجزائر إذا أرادت الانضمام أن تقوم بتشريع اقتصادي يتطابق مع قوانين المنظمة والعمل جاهدة على توفير مجموعة من الشروط التي يمكن أن نقسمها إلى قسمين:

أ- الشروط العامة:

يحق لأي دولة أو إقليم اقتصادي أو إتحاد جمركي يتمتع بحرية كاملة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية في الانضمام للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء وتتخلص هذه الشروط في القبول نتائج جولة الأوروغواي ككل،وتقديم التزامات في مجال السلع و الخدمات من ناحية ومن ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين على الأقل عملية البث في طلبات الانضمام بأغلبية"3/2"أصوات الدول الأعضاء والتي تلتزم بالتقدم بجداول التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات وتتفاوض حولها مع مختلف الأعضاء على أن يتم التوصل حول التزامات العضو الجديد.[1]

ب- الشروط الخاصة:

إن من أهم الشروط الخاصة التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها والتي يجب على الجزائر القيام بها تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارتها الدولية بالإضافة إلى إزالة الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.[2]

[1] - سليم سعداوي ، المرجع السابق، ص 50-51.

[2] - المرجع السابق، ص 50.

- **إجراءات التقديم و القبول في المنظمة:**

يتم قبول أي دولة كعضو في المنظمة العالمية للتجارة باعتماد إحدى الطريقتين أو كلتيهما:

- **الطريقة الأولى:**

تتلقى الدول المعنية رسائل من لجنة متخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة،تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى،إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدول الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة، وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفتها الجمركية.

- **الطريقة الثانية:**

تتقدم الدول الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضا في التعريفة الجمركية،وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة لمشكلة للنظر في العضوية.[1]

المطلب الثالث: تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

1 - **إيجابيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:**[2]

لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مكاسب في العناصر التالية:

- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم بناء على الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات من طرف الجزائر ضمن خطوات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتي ستعزز قدرة الجزائر على مواصلة إصلاحاتها.
- إن استجابة الاستثمارات الأجنبية لمتطلبات الاقتصاد الجزائري مرهونة باعتماد القواعد الجديدة للتجارة الدولية التي انبثقت من جولة الأورغواي بعد التوقيع على الاتفاقات الجديدة في مراكش، وبالتالي لا تستطيع الجزائر دعوة رؤوس الأموال الأجنبية بدون أن تسمح للمستثمرين الدخول في أنظمة التفضيل التجاري (مبدأ الدولة الأكثر رعاية).

[1] – سليم سعداوي ، المرجع السابق ، ص 51-52

[2] – كمال رزيق، مسدور فارس،الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002/2001، ص ص: 5-6.

- إن التخفيض التدريجي للإعانات المقدمة لصادرات المنتجات الزراعية من طرف الدولة المصدرة سيثقل الفاتورة الغذائية للجزائر باعتبارها مستوردة صافية للغذاء.
- إذا لم تنظم الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها لن تتمكن من الدفاع عن مصالحها ولا الاستفادة من مجموع الإجراءات الممنوحة للدول النامية.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من الترتيبات التي خرجت بها اتفاقية جولة الأوروغواي والداعية إلى المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للاقتصاديات النامية.
- إن تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية يعني مواجهة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة شرسة من المؤسسات الأجنبية رغم أن اتفاقات الغات (سابقا) أقرت إجراءات لحماية ووقاية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية لكن تم تحديدها بفترات زمنية وتتميز بالصفة المؤقتة أو الانتقالية.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أنها ستقبل بإجراء تنازلات جمركية وهذا يعني تراجعا كبيرا في إيرادات خزينة الدولة، هذه الخسارة لابد أن تعوض عن طريق زيادة الصادرات .

2 – سلبيات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:[1]

كما لا ننسى أن لهذا الانضمام آثار سلبية على الصعيد الاجتماعي والسياسي نذكر منها ما يلي:

1 –تفاقم مشكلة البطالة في المدى القصير، وذلك نتيجة تسريح عمال المؤسسات التي لن تستطيع الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة، ونعني المؤسسات الخاصة والعامة.

2 –تصاعد الإضرابات العمالية المناهضة للانضمام والتي تدرك خطر المؤسسات الأجنبية التي لم تتمكن من تصريف منتجاتها في العالم المتقدم لتجد أمامها عالما متخلفا يرى الجودة في كل ما هو أجنبي خاصة إذا كان بأسعار مغرية.

3 –تضخم الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة عدم تكافؤ الفرص في اقتصاد تستولي الطبقة الغنية على 20 %من ثرواته.

[1] – كمال رزيق، مسدور فارس، المرجع السابق، ص6.

4 -انتشار الآفات الاجتماعية و الجريمة المنظمة نتيجة العناصر السالفة الذكر.

هذه بصفة عامة بعض الآثار التي يمكن أن تنجم عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة إذا لم نبذل جهودا لمواجهة مخاطر الانضمام أو على الأقل محاولة وضع الحواجز الممكنة التي تساعد عل التخفيف من أثر صدمة الانضمام والتي يمكن أن نقترح منها العناصر التالية:

1 -إعادة تأهيل المؤسسة الجزائرية عمومية كانت أم خاصة، بما يعطيها القدرة على منافسة المؤسسات الأجنبية القوية مقارنة مع مؤسساتنا، وبالتالي مراجعة كل المناهج الخاصة بتسيير مؤسساتنا واعتماد الطرق الحديثة في إدارة الأعمال.

2 -التخلص من المؤسسات التي أثبتت فشلها حتى في غياب المنافسة المحلية والأجنبية، ومحاولة إعادة تخصيصها لممارسة نشاطات تكون مؤهلة لها.

3 -البحث في المنتجات التي يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتخصص فيها وينافس بها المنتجات الأجنبية.

4 -تفعيل دور التكوين داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على كل المستويات بما فيها المسؤولين السامين في المؤسسة.

5 -اعتماد المشاريع الكبرى التي تمتص البطالة التي تنجم عن الانضمام وتلك التي نعاني منها حاليا.

6 -اعتماد التكوين المتخصص الذي يحتاجه سوق العمل وهذا على كل المستويات التعليمية بما فيها الجامعية حتى لا نستمر في تكوين البطالين مستقبلا.

7 -البحث في كيفية اعتماد التقنيات الإشهارية الحديثة التي يمكنها أن توصل المنتوج الجزائري إلى المستهلك في كل أنحاء العالم ونقصد بذلك الإشهار الإلكتروني.

8 -التفكير في اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر بما تحمل من كل التقنيات المتعلقة بها، تكنولوجية قانونية ...إلخ

9 -وبصفة عامة اعتماد المقاييس العالمية في التسيير الاقتصادي.[1]

[1]- كمال رزيق، مسدور فارس، المرجع السابق، ص ص:6-7.

خلاصة الفصل:

توصلت الدراسة إلى أنه رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالتصدير، على إثر إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلاّ أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الاقتصادية، إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ولم تتعدى في أحسن الحالات 3%.

لذا بادرت الجزائر بالانضمام إلى هذه المنظمة لتحقق الاستقرار والأمن المنشودين و بهدف إقامة اقتصاد حر وفعال مندمج في السوق العالمية ولأجل ذلك هيئت الأرضية الملائمة باتخاذ الإجراءات الملائمة كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تدعيم برامج الخوصصة وقد دفعت الجزائر مقابل ذلك ضريبة مرتفعة تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة و الفقر و تدهور مستويات المعيشة.

الخـــاتمـــــة

العامـــــــة

الخاتمـــــــــة:

شهد العالم تغيرات و تحولات متلاحقة، دفعتها التطورات التي اعترت هيكل النظام العالمي بسقوط الإتحاد السوفياتي، و ما عرف وقتئذ بانتصار الرأسمالية و نهاية الحرب الباردة،كل هذه التداعيات أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية،كان أهمها ما أطلق عليه مسمى العولمة أو العالمية، و حدوث حالة من النشاط و الديناميكية على مستوى الدول في مختلف المناطق في آسيا و إفريقيا و كأمريكا اللاتينية، و كذلك في شرق ووسط أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية و تطبيق نظرية الاقتصاد الحر.

أدى هذا التطور على الصعيد الوطني إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون التكامل فيما بين هذه الدول لتعظيم مكاسب تطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، وهو الشعور الذي أسفر عن إعادة إحياء تكتلات تجارية و اقتصادية قديمة كادت أن تتلاشى، و ظهور ترتيبات تكاملية جديدة مختلفة الأنماط والأبعاد والتوجهات، تطبق مستويات مختلفة من التكامل التجاري والاقتصادي، بعضها في إطار شبه إقليمي و البعض الآخر في إطار إقليمي،كما ظهرت ترتيبات عملاقة (عبر إقليمية) أطلق عليها مصطلح المجلات الاقتصادية الكبرى نظرا لأنها تتجاوز حدود الإقليم لتضم أعضاء من قارات مختلفة يتسع نطاقها ليشمل عددا كبيرا من الدول بمساحة ضخمة للسوق الذي تنشئه مثل هذه الترتيبات.

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات أين حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد. وخوصصته، إضافة إلى الحوافز التي قدمت للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي ومع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية(الجبائي الجمركي...) لمزيد من التحرير والاندماج المالي إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري للتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما

هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري.

النتائج:

- إن ابرز نتيجة يمكن أن نخرج بها من خلال هذه الدراسة هي أن التجار ة الخارجية لم تعطي الكثير لعملية التنمية الاقتصادية ويرجع ذلك لكونها لم تنجح في تحقيق أهدافها المرسومة لها، فعجز الميزان التجاري لازال قائما والصادرات الجزائرية مازالت تتركز حول المحروقات.
- على الرغم من السياسات والإجراءات التي تم تنفيذه ا في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية والتنموية بهدف تشجيع و ترقية الصادرات إلا أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات مازالت تحول دون ذلك.
- لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال جميع مراحلها تعتمد إستراتيجية غير متوازنة وبصفة خاصة بين قطاعي التصدير الأساسيين، حيث تركز هذه الإستراتيجية على قطاع ناهيك عن الاهتمام غير المتكافئ بين هذا القطاع من جهة والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية.
- من النتائج التي توصلنا إليها ، أن السلطات الجزائرية لم تكن جدية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطبيقها للإصلاحات الاقتصادية الأصولية ، وأن الهدف الحقيقي المكبوت(هو تدفق التمويل الأجنبي من جهة، وتأجيل انفجار أزمة العجوزات) عجز الموازنة ، عجز ميزان المدفوعات.
- نخلص في النهاية، إلى أن تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في بلد كالجزائر قد لايؤدي بالضرورة إلى الخروج من الأزمة، بل ربما يؤدي إلى تفاقمها، ويتوقف الأمر على مدى ملائمة وتكييف إجراءات تلك السياسات مع ظروف اقتصاد البلد المعني، إلا أنه في مرحلة ما أصبح عدم تطبيق تلك السياسات يقود إلى كارثة، ورغم أن الأزمة أخف ضرر ا من الكارثة فقد يكون الطريق بينهما قصيرا.
- ساهم التنمية الاقتصادية والانضمام الى المناطق الحرة التجارية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر عن طريق زيادة التبادل التجاري واتساع الاسواق حيث مثلا عملت الشراكة مع الاتحاد الاوربي والانضمام الى المنطقة الحرة العربية في زيادة التبادل التجاري وتشجيع المؤسسات على زيادة الانتاج والتصدير

- تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث المبالغ المرصودة بالدولار.
- مازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3% من اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة.
- نفس التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

التوصيات :

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها استخلصنا التوصيات التالية :

- الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.
- الإستمرار في تشجيع الإستثمارات والشراكة الأجنبية، وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية.
- لابد من المراجعة الشاملة للتشريعات التي تخدم المستثمر المحلي وتزيد من إنتاجه والتي تمنع المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية.
- توفير آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والجمركية و العمل الإستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في التجارة الخارجية.
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميتها.
- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.
- توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط لل مشاريع الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد وليس لزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.
- ضرورة الاهتمام بالصادرات الأخرى غير المحروقات، وتنويع قاعدتها والتركيز على صادرات اللحوم الحمراء والأسماك وإخضاع ما يتم تصديره من هذه الثرو ة لرقابة الدولة ممثلة فيمصالحها المختصة.

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الإنتاجية وخاصة المشاريع الزراعية والحيوانية، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تتوفر على مناطق غنية وخصبة غير مستغلة، وثروة حيوانية كبيرة، وعليه فإنه من الضروري استغلال هاذين الموردين في تحسين وزيادة الصادرات.
- نوصي بإتباع إجراءات أكثر فاعلية من تلك التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحد من نمو الواردات وزيادة الصادرات.
- ضرورة الاعتماد على الذات للحصول على تمويل التنمية الاقتصادية ، والتخلي عن فكرة الاعتماد على العالم الخارجي التي أصبحت متفشية إلى حد بعيد.
- لابد على الجزائر ان تسعى إلى الانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الاقليمية لاستفادة أكبر من عملية الاندماج والعمل على إحياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط المنطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.
- إعطاء عناية اكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والادارية لزيادة العمل الاستثماري وخلق الفوائض الانتاجية من اجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري.
- على الجزائر ان تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية ويشجع قدوم المستثمر الاجنبي المباشر لاعطاء ديناميكية اكثر للسوق الداخلية والتنافس من اجل الدخول الى الاسواق الاجنبية.
- ضرورة الرفع من مستوى تأهيل المؤسسات الإنتاجية الوطنية من حيث الجودة والمنافسة.
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل عملية تنميتها بشكل أكثر فاعلية.
- العمل على إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير

الآفاق البحثية:

من اجل تعميق الدراسة نقترح بعض المواضيع:

- كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- عوائق التصدير خارج المحروقات وسبل معالجتها في ظل الشراكة الأورو متوسطية.
- مستقبل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجـــع

الكتب:

العربية:

1. موسى سعيد وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001.
2. أحمد عارف العسان، و محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2010.
3. أسامة المجدوب، " العولمة والإقليمية"، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
4. بديع جميل قدو: التسويق الدولي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان 2009 .
5. بلماظ أكيوز، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، الدول النامية و التجارة العالمية، الأداء و الآفاق المستقبلية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
6. جاسم مُحَّد، "التجارة الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
7. حسان خضر، "برنامج عمل الدوحة ونتائج مؤتمر هونج كونج"، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2007.
8. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان. "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الطبعة الاولى: 2000.
9. رضا عبد السلام ،العلاقات الاقتصادية الدولية " في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية" المكتبة العصرية ، جامعة المنصورة.
10. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دمشق، 2001.
11. سامي خليل، "الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
12. سحر عبد الرؤوف سليم ، عبير شعبان عبده ، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ، مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ، مصر ،2014 .
13. سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية " معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، القبة ، الجزائر 2008 .

14. سمير مُحَّد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2001.

15. سهيل الحسين الفتلاوي، "منظمة التجارة العالمية"، دار الثقافة، الأردن، 2006.

16. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2009.

17. السواعي خالد مُحَّد، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقاتها " عالم الكتب الحديث، ط1 ، الأردن، 2010.

18. السيد مُحَّد أحمد السريتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

19. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، ط1، 2013.

20. طارق الحاج ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار صفاء ـ عمان ، الأردن ، 2013.

21. طارق الحاج، مبادئ علم الافتصاد: دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان الأردن 2013.

22. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

23. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2005.

24. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، ط2 ،2004.

25. عاطف السيد، "الجات والعالم الثالث"، مجموعة النيل العربية، مصر ،2002.

26. عبد الرحمن تومي، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2011.

27. عبد المالك عبد الرحمن مطهر، "اتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية".

28. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.

29. عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

30. عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

31. علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي"، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

32. فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.

33. ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2012 .

34. مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

35. محسن حسن المعموري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014.

36. مُحَمَّد إبراهيم عبد الرحيم ، العولمة والتجارة الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر 2009.

37. مُحَمَّد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شبلب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

38. مُحَمَّد اسماعيل صبري، دراسات في علم الاقتصاد وطرق احتياجاته ، التحليل الجزئي- التحليل الكلي والتجارة الدولية ، المكتب العربي الحديث ، الأزاريطة ، مصر ،2011 .

39. مُحَمَّد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ،2013 .

40. مُحَمَّد خميس الزوكة، " جغرافيا التجارة الدولية"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

41. مُحَمَّد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن 2010.

42. مُحَمَّد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية – الإسكندرية ،صر ، 2008.

43. مُحَمَّد صفوت قابل، تحرير التجارة بين التأييد والمعارضة، دار الخولي للطباعة، مصر، الاسكندرية، 2009

44. مُحَمَّد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.

45. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2010.

46. نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2001.

47. هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الدولي"،"تحليل الاقتصاد الدولي"، دار جرير، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

48. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، المنهل، 2010.

الأجنبية:

1. économie international ,édition Dalloz, France, 1997, p05, Jean-Louis mucheielli.
2. O'Sullivan,A and Sheffrin, S.M (2003) Economics principles in action Pearson prentice Hall, upper sadde River, New Jersey.
3. Sen Amartia ; developement which_way_Now? Economic journal , vol 93,Issue 372.

المجلات:

1. أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42، 2008.
2. خالد عبد العزيز الجوهري، "قراءة في أوراق سياتل التناقض بين الحرية والعدالة"، مجلة السياسات الدولية، السنة 36، العدد 139، جانفي 2000.
3. خالد عبد العزيز الجوهري، "منظمة التجارة العالمية، مراجعة موضعية"، مجلة السياسات الدولية، السنة 38، العدد 149، جويلية 2002.
4. رزوق حسان، أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4 العدد 3 ديسمبر 2017.
5. صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970،2002 – 2002 – مجلة الباحث، العدد 04، 2006.
6. عمر شريف، أهمية الإصلاحات الإقتصادية وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010.
7. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
8. قشرو فتيحة، توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر.
9. مناد علي، طالب نادية، حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر والاندماج في المنظمة العالمية دراسة قياسية، مجلة لعريد، العدد 02، سبتمبر 2015.

الأطروحات:

1. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
2. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة – الجزائر، مصر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.
3. بن موسى كمال، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.
4. حشماوي مُحَّد، "الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في عصر العولمة"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
5. حشماوي مُحَّد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
6. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
7. عادل عبد العزيز علي السن، "سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، مصر، جامعة عين شمس، 2001.
8. مُحَّد زايد بن زغيوة، "الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة –دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، 2006.
9. منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية، غير منشورة.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. أنيسة عثماني، بوحصان لامية، "تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 "، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.
2. بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000 الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18-19 نوفمبر 2015.
3. صالح صالحي، " الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية"، سطيف، 29 -30 أكتوبر 2001.
4. صليحة مقاوسي، هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات جديثة في التنمية كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009
5. عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمان بن سانية، " دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات، حالة الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 5-6 ماي 2009.
6. فريدة لرقط و فتيحة نوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية و مبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004.
7. قاسمي السعيد، طارق قندوز، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –مقاربة وصفية تحليلية– ، جامعة مسيلة، الجزائر، مقال منشور على موقع أبحاث فقه المعاملات الاسلامية.

8. كمال رزيق، مسدور فارس، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 21، 22 ماي 2002.
9. مُحَّد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية"، الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة بعنابة 29-30 أفريل، 2002.
10. وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 8-9 أفريل 2002.

الملخص:

تسلط هذه الأطروحة الضوء على واقع تحرير التجارة في الدول النامية وانعكاساتها على هذه الدول مع الاهتمام بحالة الجزائر، وقد تطرقنا فيها إلى الجانب النظري للتجارة الخارجية و الاستراتيجية التنموية، كما حاولنا تفسير العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين، وذلك من خلال المساهمة التي يمكن أن تلعبها التجارة الخارجية في النهوض بالاقتصاد عن طريق تبني استراتيجية تنمية الصادرات التي توفر النقد الأجنبي أو استراتيجية احلال الواردات التي تساهم في المحافظة على العملة الصعبة، أو تبني الاستراتيجيتين في حال واحد.

وبعد تحرير الجزائر لتجارتها وانفتاحها على الاقتصاد العالمي حاولنا تبيان أثر هذا التحرير على بعض المؤشرات الاقتصادية.

ومن النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة هو أن التجارة الخارجية في البلدان النامية لم تستطع أن تلعب دورا محوريا في عملية النهوض بالاقتصاد في هذه الدول وعلى وجه الخصوص في البلد المدروس، أما فيما يتعلق باستراتيجيات التجارة الخارجية فإن تبنيها في هذه الدول مازال محدودا ولم يرتقي إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، المنظمة العالمية للتجارة، الاستراتيجية التنموية في الدول النامية.

Résumé :

Cette thèse met en lumière la réalité de la libération du commerce dans les pays en voie de développement et ses retombées sur ces pays avec la préoccupation de la réalité algérienne. Nous avons abordé le côté théorique du commerce et la stratégie de développement comme nous avons essayé de clarifier la relation entre les deux concepts et cela à travers le rôle que peut jouer le commerce extérieur dans le redressement ou le développement de l'économie par le biais de la mise en œuvre de la stratégie de développement de l'exportation qui procure les devises au pays ou l'encouragement des importations qui coûtent moins de devises ou adopter les deux stratégies en même temps. Après la libération de l'Algérie de son commerce et l'ouverture sur le commerce mondial nous avons essayé de montrer l'impact de cette libération sur certains signes économiques. Et parmi les résultats que nous avons réalisé à travers cette étude est que le commerce extérieur dans les pays en voie de développement n'a pas pu ni su jouer un rôle fondamental dans le développement de l'économie de ses pays et plus particulièrement dans le pays analysé. Et ce qui concerne les stratégies du commerce extérieur leur adoption est encore limitée et n'atteint pas le niveau escompté.

LES MOTS CLEFS: -Libération du commerce extérieur. -Organisation mondiale du commerce. -La stratégie de développement dans les pays en voie de développement.

Abstract:

This thesis sheds light on the reality of trade liberalization and its effects in developing countries with an emphasis on the Algerian situation.

Then, after tacking the theoretical aspect of the international trade and the strategy of development, we tried to explain the relationship between the two concepts.

After Algeria liberalized its trade and embraced the international trade, we tried to demonstrate the impact of this liberalization on economic factors.

The conclusion we reached in this study is that the international trade in developing countries didn’t play its central role in boosting the progress of their economy especially in our case study “ Algeria”.

Key words: liberalization of international trade, world trade organization (W.T.O), strategy of development in developing countries.